المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدمياط الجديدة

"الرواة الذين وُثّقوا في رواياتهم من كتبهم وضُعِّفوا في رواياتهم من حفظهم"

دراسة تطبيقية على الرواة المُخرَّج حديثهم في الكتب الستة أو أحدها

الدكتور

محمد أحمد محمد أحمد قنديل

مدرس الحديث وعلومه

كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

جامعة الأزهر

العدد الخامس عشر (سبتمبر ٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي ISSN (2356- 6353)

الترقيم الدولي الإلكتروني (2636- 2716)

رقم الإيداع بدار الكتب (18766/ 2013)

"الرواة الذين وُثِّقوا في رواياتهم من كتبهم وضُعِّفوا في رواياتهم من حفظهم"

دراسة تطبيقية على الرواة المُخرَّج حديثهم في الكتب الستة أو أحدها

ملخص البحث:

اعتنى المحدثون بعلم الحديث رواية ودراية، ووضعوا القواعد والضوابط والشروط حتى يميزوا صحيح الحديث من سقيمه، ومن الشروط التي وضعوها لقبول الحديث: ضبط الرواة، وقسموا الضبط إلى ضبط صدر، وضبط كتاب، واهتموا بضبط الكتاب كما اهتموا بحفظ الحديث، وحثّوا على الكتابة ورغبوا فيها مع الحفظ أيضا، ونصوا على أن الحافظ المتقن الذي يحفظ كلامه ويستطيع استظهاره متى شاء فهذا لا يضره ألا يوجد معه كتاب، كأحمد رحمه الله، وقد كان مع سعة علمه، وقوه حفظه، وضبطه، لا يحدث إلا من كتاب، وقد وجدنا بعض الرواة ما كانوا يحدثون إلا من كتبهم، ولم يعد هذا قدحا فيهم، بل وثقهم النقاد، ووجدنا بعض الرواة المختلطين، الذين وقع لهم اضطراب وخلل في حديثهم، فتوقفوا عن التحديث من الحفظ، وتمسكوا في الكتاب، بل منهم من منعه أهله من التحديث من الحفظ لئلا يُدخل الأحاديث بعضها في بعض، وعرضت في الجانب التطبيقي للبحث لرواة ضُعِّفوا في حفظهم، أو من قِبَل حفظهم، أو ساء حفظهم، وكتابهم صحيح، أو بعبارة أخرى: رواة ضبطوا كتابهم، فحدثوا منه، فسلموا من الغلط، والوهم، فحكم عليهم من سمع حديثهم على هذا النحو بالتوثيق والضبط، فلما حدثوا من حفظهم وقعوا في الغلط والوهم، فحكم عليهم من سمع حديثهم على هذا النحو-تحديثهم من الحفظ- بالضعف، لذا احتاج الأمر إلى التوسط فيهم، والنظر في مروياتهم، وسبرها، والتفرقة بين ما كان منها من كتبهم فيُحكم بصحتها، وما كان منها من حفظهم، -وخالفوا الثقات، أو انفردوا به-، فيحكم بضعفها، وقد اعتمدت في هذا البحث على التطبيق للرواة المخرج حديثهم في الكتب الستة، أو في أحدها.

الكلمات المفتاحية: (الرواة – وُثقوا – كتبهم – ضُعفوا – حفظهم).

"The narrators whose narrations were documented in their books And their memorization was weak in their narrations"

An applied study on narrators whose hadiths were included in the six books or one of them

Summary of the research

The Muhaddithis took care of the science of hadith, narration and study, and set rules, controls and conditions in order to distinguish true from false hadith, and among the conditions they set for the acceptance of hadith: They divided the control of the narrators into chest control and book control, and they paid attention to book control as well as memorization of the hadith, and they urged writing and desired it with memorization as well, and stipulated that the perfect memorizer who memorizes his words and can recall them whenever he wants, this does not harm him without a book, such as Ahmad, may God have mercy on him, and he was with his vast knowledge, strong memorization, and control, he did not speak except from a book, and we found some narrators who did not speak except from their books. We found some mixed narrators, who had confusion and imbalance in their hadith, so they stopped speaking from memorization and stuck to the book, but some of them were prevented by their families from speaking from memorization so that they would not mix hadiths into each other, and I presented in the applied aspect of the research for narrators who were weak in their memorization, or by their memorization, or poorly memorized, and their book is correct, in other words: When they spoke from their book, they were free from mistakes and illusions, so those who heard their hadith in this way judged them to be reliable and accurate, but when they spoke from their memorization, they fell into mistakes and illusions, so those who heard their hadith in this way - speaking from memorization - judged them to be weak. Therefore, it is necessary to mediate in them, look at their narrations, examine them, and distinguish between what was from their books, which is judged to be true, and what was from their memorization, which is judged to be weak, and I relied in this research on the application of the narrators whose hadith is in the six books, or in one of them.

Keywords (narrators - trusted - books - weak - memorization).

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، فلقد اعتنى المحدثون بعلم الحديث رواية ودراية[١]، ووضعوا القواعد والضوابط والشروط حتى يميزوا صحيح الحديث من سقيمه، ومن الشروط التي وضعوها لقبول الحديث: ضبط الرواة[٢]، وقسموا الضبط إلى ضبط صدر، وضبط كتاب[٣]، واهتموا بضبط الكتاب كما اهتموا بحفظ الحديث، وحثّوا على الكتابة ورغبوا فيها مع الحفظ أيضا، ونصوا على أن الحافظ المتقن الذي يحفظ كلامه ويستطيع استظهاره متى شاء لا يضره ألا يوجد معه كتاب، كأحمد وابن المديني رحمهما الله، وقد وجدنا بعض الرواة ما كانوا يحدثون إلا من كتبهم، ولم يُعدّ هذا قدحا فيهم، بل وثقهم النقاد، ووجدنا بعضهم جمع بين الحفظ والكتابة، وبعضهم مقتصرا على الحفظ دون الكتابة، وبعضهم مقتصرا على الكتابة دون الحفظ، فالناس متفاوتون، وما يصلح لأحدهم قد لا يصلح للآخر، إلا أن بعض الرواة ضبطوا كتبهم وساء حفظهم، فحدثوا من الكتاب فضبطوا، وحدثوا من الحفظ فوهموا، وقد أردت في هذا البحث أن أعرّج على بعض الرواة الذين وصفوا بالضعف من قِبَل حفظهم، أو ساء حفظهم، وكتابهم صحيح، أو بعبارة أخرى:

---

(١) قَالَ ابْنُ الْأَكْفَانِيِّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ الْخَاصُّ بِالرِّوَايَةِ: عِلْمٌ يَشْتَمِلُ عَلَى نَقْلِ أَقْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَفْعَالِهِ، وَرِوَايَتِهَا، وَضَبْطِهَا، وَتَحْرِيرِ أَلْفَاظِهَا، وَعِلْمُ الْحَدِيثِ الْخَاصُّ بِالدِّرَايَةِ: عِلْمٌ يُعْرَفُ مِنْهُ حَقِيقَةُ الرِّوَايَةِ؛ وَشُرُوطُهَا، وَأَنْوَاعُهَا، وَأَحْكَامُهَا، وَحَالُ الرُّوَاةِ، وَشُرُوطُهُمْ، وَأَصْنَافُ الْمَرْوِيَّاتِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا. انْتَهَى «تدريب الراوي» (١/ ٢٦).

(٢) «نزهة النظر» (ص٥٨).

(٣) والضَّبْطُ «ضبطان»: ضَبْطُ صَدْرٍ: وهُو أَنْ يُثبِّتَ ما سَمِعَهُ بحيثُ يتمكَّنُ مِن استحضارِهِ مَتى شاء، وضَبْطُ كِتابٍ: وهُو صيانَتُهُ لديهِ مُنذُ سمِعَ فيهِ وصحَّحَهُ إلى أَنْ يُؤدِّيَ منهُ، وقُيِّدَ بـ «التَّامِّ» إشارةً إلى الرُّتبةِ العُليا في ذلكَ «المصدر السابق» (ص٥٩).

رواة ضـــبطوا كتابهم، فحدثوا منه، فســـلموا من الغلط، والوهم، فحكم عليهم من سمع حديثهم على هذا النحو بالتوثيق والضـــبط، فلما حدثوا من حفظهم وقعوا في الغلط والوهم، فحكم عليهم من سمع حديثهم على هذا النحو-تحديثهم من الحفظ- بالضعف.

لذا احتاج الأمر إلى النظر في مروياتهم، وســـبرها، والتفرقة بين ما كان منها من كتبهم فيُحكم بصـحتها، وما كان منها من حفظهم، -وخالفوا الثقات، أو انفردوا به-، فيحكم بضـــعفها، وقد اعتمدت في هذا البحث على التطبيق للرواة المخرج حديثهم في الكتب الستة، أو في أحدها.

أسباب اختياري للموضوع:

ومما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:-

- أن بعض الرواة قد حُكم عليهم بالضـــعف من بعض النقاد، والأمر ليس على الإطلاق، بل غايته أن الراوي ضبط الكتاب، ولم يضبط الحفظ.

- بيان أهمية ضبط الكتاب، ومدى حرص العلماء عليه، والاهتمام به.

- إثبات قبول المحدثين رواية ضابط الكتاب بالشروط المعتبرة.

- تصـحيح حديث الراوي الذي حدث به من كتابه مع سوء حفظه، ما دام أنه ضابط لكتابه.

- التدليل على أنه لا تعارض بين ضبط الصـدر وضبط الكتاب، فقد يضبطهما الراوي ، وقد يضـــبط أحدهما دون الآخر، وبذلك يتم تنزيل أقوال العلماء على الرواة في ضوء هذا السبب.

الدراسات السابقة:-

لم أقف في حدود علمي على بحث علمي يتناول هذا الموضوع.

منهجي في البحث: اعتمدت على المنهج الاستقرائي[١] حيث قمت بتتبع أقوال العلماء في الرواة، والجمع والتقريب بينها، والمنهج التحليلي[٢] حيث قمت بتحليل عبارات النقاد في الرواة، واستخلاص النتائج منها، والمنهج الاستنباطي[٣] لاستخلاص الحكم النهائي من الأدلة.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة: تحدثت فيها عن الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وخطته.

الفصل الأول: قبول المحدثين رواية الراوي من كتابه، والاعتماد عليها كالرواية من الحفظ، وفيه مبحثان:-

المبحث الأول: الضبط، وأقسامه، ومميزات كل منهما.

المبحث الثاني: حكم التحديث من الكتاب إذا كان المحدث لا يحفظ ما فيه.

الفصل الثاني: الرواة الذين تغيّر حفظهم، أو ضاعت كتبهم وحدثوا من حفظهم، فغلطوا، وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: الرواة الذين تغيَّر حفظهم في آخر حياتهم.

المبحث الثاني: الرواة الذين تغيَّر حفظهم لما قدموا بلدان معينة.

---

(١) هو الذي يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة (البحث العلمي مناهجه وتقنياته د. محمد زيان ص ٣٢)

(٢) هو تفتيت الكلى إلى أجزاء، وتقويم الأجزاء لاختيار فرضيات معينة، والوصول إلى نتائج جديدة (البحث العلمي المؤسسي، د. عبد القادر الشخلي، ص ٧)

(٣) هو الذي يربط العقل فيه بين المقدمات والنتائج عن طريق التأمل والملاحظة لاستخلاص الحكم النهائي من الأدلة(البحث العلمي مناهجه وتقنياته ص ٣٢)

المبحث الثالث: رواة ضاعت كتبهم أو احترقت، فحدثوا من حفظهم فوهموا.

الفصـــل الثالث: الجانب التطبيقي للرواة الذين وثقوا في رواياتهم من كتبهم، وضعفوا في رواياتهم من حفظهم.

وأما **الخاتمة**: فقد اشـــتملت على أهم النتائج التي توصـــلت إليها، وأتبعتها بثبت المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

وأســأل الله التوفيق والســداد، إنه ولي ذلك ومولاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على نبينا محمد وسلم تسليما كثيرا.

الفصل الأول

قبول المحدثين رواية الراوي من كتابه والاعتماد عليها كالرواية من الحفظ

وفيه مبحثان:-

المبحث الأول

الضبط، وأقسامه ومميزات كل منهما

اشترط المحدثون لقبول الحديث ستة شروط، وتوقفوا في قبول صحة الحديث وحسنه عليها، منها ضبط الراوي، فلابد أن يكون الراوي ضابطا لما يرويه، سواء أكان الضبط للصدر أو للكتاب.

وقد قال الشافعي رحمه الله: وَلَا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِخَبَرِ الْخَاصَّةِ حَتَّى يَجْمَعَ أُمُورًا، مِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَنْ حَدَّثَ بِهِ ثِقَةً فِي دِينِهِ، مَعْرُوفًا بِالصِّدْقِ فِي حَدِيثِهِ، عَاقِلًا بِمَا يُحَدِّثُ بِهِ، عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ مَعَانِيَ الْحَدِيثِ مِنَ اللَّفْظِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يُؤَدِّي الْحَدِيثَ بِحُرُوفِهِ كَمَا سَمِعَهُ، لَا يُحَدِّثُ بِهِ عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْمَعْنَى وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ مَعْنَاهُ لَمْ يَدْرِ لَعَلَّهُ يُحِيلُ الْحَلَالَ إِلَى الْحَرَامِ، وَإِذَا أَدَّاهُ بِحُرُوفِهِ فَلَمْ يَبْقَ وَجْهٌ يُخَافُ فِيهِ إِحَالَتُهُ لِلْحَدِيثِ،

حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، حَافِظًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، إِذَا شَرِكَ أَهْلَ الْحِفْظِ فِي الْحَدِيثِ وَافَقَ حَدِيثَهُمْ[1]

وقد فصل العلماء وشرحوا كلام الشافعي شرحا مفصلا، ومن أفضل ما وقفت عليه كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح العلل، فقد أطال النفس هناك في شرحه لكلام الشافعي، مدللا على ذلك، مكثرا من الأمثلة، والنقول.

[1] «الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي» (ص٢٤).

والذي يعنيني في البحث هنا، ما يتعلق بقوله "حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، حَافِظًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ"

وقد نص الشافعي أيضا على أن من كثر غلطه، ولم يكن كتاب يرجع إليه لم تقبل روايته، فقد قال الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: «وَمَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلُ كِتَابٍ صَحِيحٍ، لَمْ يُقْبَلْ حَدِيثُهُ، كَمَا يَكُونُ مَنْ أَكْثَرَ الْغَلَطَ فِي الشَّهَادَةِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ»[١]

وعليه فقد قسم الضبط إلى ضبط صدر، وضبط كتاب، «**وَفُسِّرَ الضَّبْطُ** بِأَنْ يَكُونَ مُتَيَقِّظًا غَيْرَ مُغَفَّلٍ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطًا لِكِتَابِهِ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ إِنْ حَدَّثَ مِنْهُ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ الْمَعْنَى إِنْ رَوَى بِهِ»[٢].

ولكل واحد منهما ما يميزه، قال الدكتور/ إبراهيم اللاحم: **فأما حفظ الصدر** فأهم ميزاته أنه لا يدخله التحريف والتبديل، إذ هو علم في صدر صاحبه، وأما الكتب فهي عرضة لذلك، فتحتاج إلى مزيد صيانة وحفظ، وإلا حُرِّفت وأدخل فيها ما ليس منها، وكانت الكتب تمثل عبئا على صاحبها حين يريد السفر، فيبحث عن شخص كفؤ ليودعها إياه،

وحفظ الصدر لا يعتريه حين التحديث به والنقل منه ما يعتري التحديث والنقل من الكتاب، ولاسيما حين الكبر وضعف البصر، إذ يعتري التحديث من الكتاب أو النقل منه الخطأ في قراءة بعض الكلمات، وانتقال البصر من إسناد حديث أو متنه إلى إسناد أو متن حديث آخر، وهو ما يعرف بسبق النظر،

---

[١] «المصدر السابق » (ص١٤٤)

[٢] «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (١/ ٣٥٣).

وقد كان الاعتماد في الصدر الأول على حفظ الصدر قبل انتشار الكتابة، واتساع الرواية، بل كان بعضهم ينهى عن الكتابة، وربما عيروا من اعتمد عليها، كما قال الأوزاعي: "كان هذا العلم كريما، يتلاقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله[١].

وقَالَ مَالِكٌ «أَدْرَكْتُ بِهَذَا الْبَلَدِ رِجَالًا بِبَنِي الْمِائَةِ وَنَحْوِهَا يُحَدِّثُونَ الْأَحَادِيثَ، لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ، لَيْسُوا بِأَئِمَّةٍ» فَقُلْتُ لِمَالِكٍ: وَغَيْرُهُمْ دُونَهُمْ فِي السِّنِّ يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وقال الخطيب: وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حِفْظُهُ مَأْخُوذًا عَنِ الْعُلَمَاءِ لَا عَنِ الصُّحُفِ، وقال: سُلَيْمَان بْنِ مُوسَى«لَا تَأْخُذُوا الْعِلْمَ مِنَ الصَّحَفِيِّينَ»، وقال ثَوْر بْن يَزِيدَ: لَا يُفْتِي النَّاسَ صَحَفِيٌّ وَلَا يُقْرِئُهُمْ مُصْحَفِيٌّ [٢].

ولكن مع طول الزمان، وكثرة الأعباء والمشاغل، واتساع الرواية، وكثرة المحفوظ، حث العلماء على الكتابة ورغبوا فيها مع الحفظ أيضا، فقد قال الخطيب البغدادي رحمه الله، وَمَنْ سَمِعَ الْحَدِيثَ وَكَتَبَهُ، وَأَتْقَنَ كِتَابَتَهُ ثُمَّ حَفِظَ مِنْ كِتَابِهِ فَلَا بَأْسَ بِرِوَايَتِهِ.

وساق الخطيب بإسناده إلى أَبِي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيّ قَالَ شُعْبَةُ: «كَتَبَ بِهِ إِلَيَّ، وَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ، وَسَمِعْتُهُ مِنْهُ يُحَدِّثُ بِهِ، وَلَكِنْ حَفِظْتُهُ مِنَ الْكِتَابِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَصَافَّ الْعَدُوِّ بِعُسْفَانَ، فَذَكَرَ حَدِيثَ صَلَاةِ الْخَوْفِ بِطُولِهِ».

وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: كَانَ أَبِي يَقُولُ لِي: «احْفَظْ، وَإِيَّاكَ وَالْكِتَابَ، فَإِذَا حَفِظْتَ فَاكْتُبْ، فَإِنِ احْتَجْتَ يَوْمًا أَوْ شُغِلَ قَلْبُكَ وَجَدْتَ كِتَابَكَ».

وكان وكيع يقول «وَجَدْتُ فِي كِتَابِي، وَأَمَّا سُفْيَانُ فَكَانَ يَحْفَظُ مِنْ كِتَابِهِ ثُمَّ يَجِيءُ فَيُحَدِّثُنَا»[٣].

---

[١] «الجرح والتعديل» د. إبراهيم اللاحم (ص١٢٠).

[٢] «الكفاية » (ص١٦٣).

[٣] «السابق » (ص١٦٤)

ولذلك وجدنا بعض الحفاظ اعتراهم بعض ما يعترى البشر من المرض، والضعف في الذاكرة، فوقعوا في التلقين، فكان الموفق منهم من لم يقبل التلقين، أو رجع إلى كتابه فنظر فيه.

وقد قال الحافظ ابن رجب الحنبلي وهو يتكلم عن التلقين: وحاصل الأمر أن الناس ثلاثة أقسام: حافظ متقن يحدث من حفظه، فهذا لا كلام فيه، وحافظ نسي، فلقن حتى ذكر أو تذكر حديثه من كتاب، فرجع إليه حفظه الذي كان نسيه وهذا أيضا حكمه حكم الحافظ، وكان شعبة أحيانا يتذكر حديثه من كتاب، ومن لا يحفظ شيئا، وإنما يعتمد على مجرد التلقين، فهذا هو الذي منع أحمد ويحيى من الأخذ عنه[١]

وعليه فالحافظ المتقن الذي يحفظ كلامه ويستطيع استظهاره متى شاء فهذا لايضره ألا يوجد معه كتاب، كأحمد، وابن المديني، فقد قيل لأبي زرعة من رأيت من المشايخ المحدثين أحفظ؟ قال: أحمد بن حنبل، حُزرت كتبه اليوم الذي مات فيه، فبلغت اثني عشر حملا وعدلا، ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان، ولا في بطنه حدثنا فلان، وكل ذلك كان يحفظه عن ظهر قلبه.

وقال صالح بن أحمد: قال أبي: كتبت بخطي ألف ألف حديث سوى ما كتب لي، وقال أحمد بن الدورقي: سمعت أحمد يقول: نحن كتبنا الحديث من ستة أوجه وسبعة وجوه ولم نضبطه، كيف يضبطه من كتبه من وجه واحد أو نحو هذا؟ [٢].

وقد كان أحمد رحمه الله مع سعة علمه، وقوه حفظه، وضبطه، لا يحدث إلا من كتاب، وقال ابن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله، أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة»[٣].

---

[١] «شرح علل الترمذي» (١/ ٥١١).

[٢] «المصدر السابق» (١/ ٤٨٠)

[٣] «المصدر نفسه» (١/ ٤٨١).

وقد قال أبو عيسى الترمذي في الحفاظ المتقنين: وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبيت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، مع حفظهم.

قال جرير عن عمارة بن القعقاع: قال لي إبراهيم النخعي: إذا حدثتني فحدثني عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، فإنه حدثني مرة بحديث ثم سألته بعد ذلك بسنتين فلم يخرم منه حرفا.

وقال عبد الملك بن عمير: إني لأحدث بالحديث فما أدع منه حرفا، وقال قتادة: ما سمعت أذناي شيئا قط إلا وعاه قلبي، وقال عمرو بن دينار: ما رأيت أحدا أنص للحديث من الزهري [١].

وسئل ابن معين عن أحاديث أيوب، اختلاف ابن علية وحماد بن زيد عليه، فقال: إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي شيئا، قال يحيى: وأخبرني عبد الصمد بن عبد الوارث، عن أبيه، عن أيوب أنه كان إذا قدم البصرة يقول: خذوها رطبة قبل أن تتغير، ولم يكن يكتب ولا يُكتب.

قيل ليحيى: كان شعبة هم أن يترك حديث أيوب؟ قال: كان أيوب خيرا من شعبة، ولكن لحال أنه كان يتحفظ. ولم يكن يكتب. قال يحيى: وأيوب ويونس وابن عون هؤلاء خيار الناس [٢].

---

[١] « المصدر السابق» (١/ ٤٣٢)

[٢] «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٤٦)

فإذا كان لم يسلم من الخطأ والغلط، كبير أحد من الأئمة، مع حفظهم، فما الظن بالذين لا يحفظون[١]؟!

وأما الذين لا يحفظون فهؤلاء أحوج ما يكونون إلى الكتب، قال عبد الرحمن بن حرملة: كنت سيئ الحفظ أو كنت لا أحفظ، قال فرخص لي سعيد بن المسيب في الكتاب [٢]، وقال منصور، قال: قلت لإبراهيم النخعي: ما لسالم بن أبي الجعد أتم حديثا منك؟ قال: لأنه كان يكتب [٣].

فإن لم تكن لديهم كتب، أو كانت معهم، ولم يرجعوا إليها فإنهم يغلطون، ولذا قال أبو حاتم: سمعت أبي يقول إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال كانوا قوما لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في احاديثهم اضطرابا ما شئت[٤].

---

[١] وقد كان السلف الصالح، ومع سعة حفظهم، وكثرة الحفظ في زمانهم، يأمرون بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا الذي هجرت فيه علوم سلف الأمة وأئمتها، ولم يبق منها إلا ما كان مدونا في الكتب، لتشاغل أهل هذا الزمان بمدارسة الآراء وحفظها؟

قال أبو قلابة: الكتابة أحب إلي من النسيان، وقال ابن المبارك: لولا الكتاب لما حفظنا، وقال الخلال: أخبرني الميموني، أنه قال لأبي عبد الله، يعني أحمد بن حنبل قد كره قوم كتابة الحديث بالتأويل، وقال: إذا يخطئون إذا تركوا كتابة الحديث، وقال: حدثونا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن، وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: من كره كتاب العلم؟ قال كرهه قوم، ورخص فيه قوم، قلت: لو لم يكتب ذهب العلم، قال أحمد: ولولا كتابة أي شيء كنا نحن؟ «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٤٧)

[٢] الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢٣).

[٣] «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٣١).

[٤] «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٣)

وقد قال أبو عيســـى الترمذي: وهكذا من تكلم في ابن أبي ليلى إنما تكلّم فيه من قبل حفظه، وقال علي: قال يحيى بن سعيد القطان: روى شعبة عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أيوب عن النبي ﷺ في العطاس، قال يحيى: ثم لقيت ابن أبي ليلى فحدثنا عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، عن النبي ﷺ.

قال أبو عيسـى: ويروى عن ابن أبي ليلى نحو هذا غير شـيء، وكان يروي الشـيء مرة هكذا ومرة هكذا، يغير الإسناد، وإنما جاء هذا من قبل حفظه، لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون. ومن منهم إنما كان يكتب بعد السماع»[١]

وعليه فقد قبل العلماء رواية الراوي من كتابه، واعتمدوا عليها، كالرواية من الحفظ سواء بسواء، فقد قال أحمد ابنُ حَنْبَلٍ: حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاقِ: قَالَ لِي أَبِي: الْزَمْ زَكَرِيَّا بن إسحاق المكي؛ فَإِنِّي رَأَيْتُهُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِمَكَانٍ، فَأَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ نَسِـــيَ، فَبَلَغَنِي أَنَّ ابْنَ المبَارَكِ أَتَاهُ فَأَخْرَجَ إِلَيهِ كِتَابَهُ[٢].

كـذلـك كـان بعض الحفـاظ الـذين لا علاقـة لهم بفقـه المتون يروون من حفظهم أحاديث فيغلطون فيها، ولذا فرق العلماء بين من روي الحديث، وله علم بفقهه، وفهمه، ومن رواه مقتصـــرا على نقله فقط، فالأول قبلوا روايته، والثاني اشـــترطوا فيه تحديثه من كتابه، وموافقة الثقات، لئلا يغير المعاني.

وقد نقل الحافظ ابن رجب قول ابن حبان في الثقات الحفاظ إذا حدثوا من حفظهم وليسوا بفقهاء، فقال: عندي لا يجوز الاحتجاج بحديثهم، لأن همتهم حفظ الأسانيد والطرق، دون المتون، وأكثر من رأينا من الحفاظ كانوا يحفظون الطرق، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة، يشـــيرون إليها، ومن كانت

---

[١] «شرح علل الترمذي» (١/ ٤١٥).

[٢] «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٣٨١).

هذه صـــفته، وليس بفقيه، فربما يقلب المتن، ويغير المعنى إلى غيره، وهو لا يعلم، فلا يجوز الاحتجاج به، **إلا أن يحدث من كتابه، ويوافق الثقات.**

قال ابن رجب معلقا على كلام ابن حبان: وقد ذكرنا هذا عن ابن حبان، فيما تقدم، وبينا أن هذا ليس على إطلاقه، وإنما هو مختص بمن عرف منه عدم حفظ المتون وضـــبطها، ولعله يختص بالمتأخرين من الحفاظ، نحو من كان في عصر ابن حبان، فأما المتقدمون كشعبة، والأعمش، وأبي إسحاق، وغيرهم فلا يقول ذلك أحد في حقهم، لأن الظاهر من حال الحافظ المتقن حفظ الإسناد والمتن، إلا أن يوقف منه على خلاف ذلك، والله أعلم.

وقد سبق قول الشافعي أن من حدث بالمعنى، ولم يحفظ لفظ الحديث، إنه يشترط فيه أن يكون عاقلاً لما يحدث به من المعاني، عالماً بما يحيل المعنى من الألفاظ، وأن من حدث بالألفاظ، فإنه يشترط أن يكون حافظا للفظ الحديث، متقناً له، والله أعلم»[١]

[١] «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٣٧)

المبحث الثاني

حكم التحديث من الكتاب إذا كان المحدث لا يحفظ ما فيه

اختلف العلماء في التحديث من الكتاب إذا كان المحدث لا يحفظ ما فيه، وهو ثقة على أقوال:-

الأول: لا يؤخذ العلم عمن هذه صفته، وبه قال مالك وأبو حنيفة، خشية أن يُزاد في كتبه بالليل، وعلى قول هؤلاء فلا يجوز العرض على من لا يحفظ، وان أمسك الكتاب، كما لا يجوز له أن يحدث من الكتاب ولا يحفظ، وأولى.

الثاني: قبول الأخذ عنه بشرط كون الخط معروفا موثوقا به، والكتاب محفوظا عنده، وقد قال بذلك مروان بن محمد، وابن عيينة، وابن مهدي، ويحيى بن معين وغيرهم.

أما إذا غاب عنه كتابه ثم رجع إليه، فكان كثير منهم يتوقى الرواية منه خشية أن يكون غيّر فيه شيء، منهم ابن مهدي وابن المبارك والأنصاري، ورخص فيه بعضهم، منهم: يحيى بن سعيد.

وقال أحمد في رجل يكون له السماع مع الرجل، أله أن يأخذ بعد سنين؟ قال: لا بأس به إذا عرف الخط، قال أبو بكر الخطيب: إنما يجوز هذا إذا لم ير فيه أثر تغيير حادث من زيادة أو نقصان أو تبديل، وسكنت نفسه إلى سلامته، قال: وعلى ذلك يحمل كلام يحيى بن سعيد[١].

وقد وجدنا بعض الرواة ما كانوا يحدثون إلا من كتبهم، ولم يعد هذا قدحا فيهم، بل وثقهم النقاد، إذ الضبط كما بينت سابقا إما صدروإما كتاب فمنهم:-

*__إِبْرَاهِيم بن موسى بن يزيد بن زاذان التميمي__، أبو إسحاق الرازي الفراء المعروف بالصغير، كان أحمد بْن حنبل ينكر على من يقول له الصغير، ويقول: هو كبير في العلم

[١] «شرح علل الترمذي بتصرف» (١/ ٥١١).

والجلالة، وثقه أبو حاتم، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، ومع ذلك قال أبو زُرْعَة: هو أتقن من أبي بكر بْن أَبي شَيْبَة، وأصح حديثا منه، لا يحدث إلا من كتابه، لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثا من حفظه، وهو أتقن وأحفظ من صفوان بْن صالح[١]

***مُحَمَّد بن المثنى بن عُبَيد بن قيس بن دينار العنزي**، أَبُو مُوسَى البَصْرِيّ الحافظ المعروف بالزمن، قَال صالح بن مُحَمَّد الحافظ: صدوق اللهجة وكان في عقله شيء، وكنت أقدمه على بندار.

وَقَال أَبُو حاتم: صالح الحديث، صدوق، وَقَال أَبُو عَرُوبَة الحراني: ما رأيت بالبصرة أثبت من أبي مُوسَى، ويحيى بن حكيم، وَقَال النَّسَائي: لا بأس بِهِ، كان يغير في كتابه، وَقَال أَبُو الْحُسَيْنِ عَبد الله بن محمد: كَانَ أهل البصرة يقدمون أَبَا مُوسَى على بُنْدَار، وكان الغرباء يقدمون بندارا على أَبِي مُوسَى.

وكان ابن خراش يقول: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المثنى، وكان من الأثبات، وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب "الثقات"، وَقَال: كان صاحب كتاب، لا يقرأ إلا من كتابه.

وَقَال أَبُو بَكْر الخطيب: كان صدوقا، ورعا، فاضلا، عاقلا، وَقَال في موضع آخر: كَانَ ثقة ثبتا، احتج سائر الأئمة بحديثه[٢].

وأما تقديم الأئمة له على بندار فذلك يرجع إلى نفس السبب، وهو عدم تحديثه إلا من كتابه، قَال عَبدالله بْن مُحَمَّد بْن سيار: أَبُو مُوسَى وبندار ثقتان، وأَبُو مُوسَى أحج، لأنه كَانَ لا يقرأ إلا من كتابه، وبندار يقرأ من كل كتاب[٣]

---

[١] «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٢/ ١٣٧)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٢٢٠).

[٢] «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢٤/ ٥١٦).

[٣] «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٥٨).

وقد وجدنا بعض الرواة المختلطين، الذين وقع لهم اضـــطراب وخلل في حديثهم، فتوقفوا عن التحديث من الحفظ، وتمسكوا في الكتاب، بل منهم من منعه أهله سواء ابنه، أو ابنته، أو زوجه من التحديث من الحفظ لئلا يدخل الأحاديث بعضها في بعض.

قال المروذي قلت لأبي زرعة: قرة بن حبيب تغير؟ فقال: "نعم كنا أنكرناه بآخره غير أنه كان لا يحدث إلا من كتابه، ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم تبسم، فقلت: لم تبسمت؟ قال: أتيته ذات يوم، وأبو حاتم، فقرعنا عليه الباب، واســـتأذنا عليه فدنا من الباب ليفتح لنا، فإذا ابنته قد خافت، وقالت له: يا أبة إن هؤلاء أصـــحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك، أو يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم حتى يجيء أخي، تعني علي بن قرة، فقال لها: أنا أحفظ، فلا أمكنهم ذاك، فقالت: لســـت أدعك تخرج فإني لا آمنهم عليك، فما زال قرة يجتهد ويحتج عليها في الخروج وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجئ علي بن قرة حتى غلبت عليه، ولم تدعه، قال أبو زرعة: فانصـــرفنا، وقعدنا حتى وافى ابنه علي. قال أبو زرعة: فجعلت أعجب من صرامتها، وصيانتها أباها"[١]

وعندنا من الرواة من اختلط، وتوقف عن التحديث، أو منعه أهله من التحديث حتى مات، فمنهم:-

*__جرير بن حازم__، وهو أحد الثقات، قال ابن مهدي هو أثبت من قرة، قال واختلط - يعني جرير- فحجبه أولاده فلم يســـمع منه أحد في حال اختلاطه، وقال أبو حاتم تغير قبل موته بسنة»[٢].

[١] «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي» (٢/ ٥٧٦).

[٢] «الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لابن العجمي» (ص٧٣)

*إبراهيم بن العبَّاس، ويكنى أبا إسحاق، ويعرف بالسَّامِرّى- بفتح الميم وتشديد الراء-، روى عن أبي أويس وشريك وغيرهما، قال ابن سعد: وكان قد اختلط في آخر عمره، فحجبه أهله في منزله حتّى مات، وقال ابن حجر: ثقة تغير بأخرة، فلم يحدث[١].

*عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت، قال الذهبي في الميزان: أفرده ابن أبي حاتم عن عبد الوهاب الثقفي، وهو هو، وقال: سألت أبي عنه، فقال: مجهول، قلت-الذهبي-: فأما الثقفي فثقة مشهور، ولكن قد قال عقبة بن مكرم: كان قد اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع، وقال أبو داود: تغير.

وذكره العقيلي فقال: تغير في آخر عمره، ثم روى قول عقبة عن محمد بن زكريا عنه، فقال الذهبي معلقا: لكنه ما ضر تغيره حديثه، فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير[٢]

[١] «الطبقات الكبير» (٩/ ٣٤٨)، و«الاغتباط» (ص٤٦)، و«التقريب» (ص٩٠).

[٢] «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٨٠).

الفصل الثاني

الرواة الذين تغيّر حفظهم أو ضاعت كتبهم وحدثوا من حفظهم فغلطوا

وفيه ثلاثة مباحث:

تمهيد: من الرواة من كان ثقة حافظا، ولكن طرأ عليه عارض من عوارض الدنيا –التي قلما يسلم منها أحد، من كِبَر سن أو موت ولد، أو احتراق كتب، أو فقد بصر، ونحو ذلك– ، نسأل الله السلامة، فضعُف حفظه، ولم نعثر له على كتاب يحفظ عليه حديثه، فضُعِّف لأجل ذلك، واحتاج الأمر إلى النظر في حديثه، فإن خالف الثقات ردوا حديثه، وإن وافقهم قبلوه، وإن انفرد لم يحتملوا منه التفرد،

وإن وقف النقاد على الحديث الذي رواه بعينه وأخطأ فيه فإنهم ينصون على ذلك؛ لأن من الرواة من لم يمكن التمييز بين ما رواه قبل ذهاب كتبه، وما رواه بعدها، أو عرض له اختلاط في حديثه، ولم يستطع أهل العلم تمييز صحيح حديثه من ضعيفه، فوجب التنكب على حديثه كله، ومنهم من استطاع العلماء تمييز حديثه[١]، فضعفوا ما كان فيه الغلط دون ما سواه.

---

[١] فمثلا **ليث بن أبي سليم بن زنيم** – بالزاي والنون مصغرا – أبو بكر الكوفي، روى عن: طاوس ومجاهد، وغيرهما، وعنه: عبد السلام بن حرب والثوري، وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ليث رجلا صالحا عابدا وكان ضعيفا في الحديث، وقال يحي بن معين: ليس حديثه بذاك، ضعيف، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لا يشتغل به هو مضطرب الحديث، وقال الإمام أحمد: مضطرب الحديث ولكن حدث الناس عنه، وذكر ابن أبي حاتم عن ابن مهدي أنه قال: ليس أحسن حالا عندي من عطاء ابن السائب ويزيد بن أبي زياد.

وذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة وقد روى عنه شعبة والثوري ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه.

=

المبحث الأول

الرواة الذين تغيَّر حفظهم في آخر حياتهم

من المعلوم أن البشر لا يظلون على حالة واحدة من القوة، والنشاط، والحفظ، وصحة العقل، والجسد، بل تعتريهم نوائب الدهر، وتلك سنة الله في خلقه، قال تعالى :﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [سورة الروم:٥٤].

والرواة من جنس البشر، فمنهم من تغير حفظه في آخر حياته، ونسي ما كان يحفظه من قبل، سواء كله أو بعضه، ولم يكن عنده كتاب ضبط حديثه فيه، حتى يرجع إليه في ذلك

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك، مات سنة إحدى أو اثنين وأربعين ومائة (ينظر ترجمته في العلل ومعرفة الرجال: ٣٧٩/٢, والجرح والتعديل: ١٧٧/٧، والكامل لابن عدي: ٨٧/٦، وسير أعلام النبلاء: ٦/ ١٧٩, وتهذيب الكمال: ٢٧٩/٢٤, وتهذيب التهذيب: ٨/ ٤١٧، و الكواكب النيرات (ص: ٤٩٤)..

وعليه فضعف الرجل بسبب اختلاطه، وعدم تمييز صحيح حديثه من ضعيفه، **بخلاف صالح بن نبهان مولى التوأمة** بنت أمية بن خلف الجمحي أبو محمد، فإنه اختلط، واستطاع العلماء تمييز صحيح حديثه من ضعيفه، فقد ميز غير واحد من الأئمة بعض من سمع منه في صحته ممن سمع منه بعد اختلاطه.

فممن سمع منه قديما: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، قال علي بن المديني ويحيى بن معين والجوزجاني وابن عدي: وسمع منه قديما أيضا عبد الملك بن جريج وزياد بن سعد قاله بن عدي..... وممن سمع منه بعد الاختلاط مالك بن أنس، والسفيانان،

وقد قال أحمد: (صالح الحديث، ما أعلم به بأساً), وقال ابن معين والعجلي: (ثقة) , وقال مالك: (ليس بثقة), وقال أبو زرعة, والنسائى: (ضعيف), وقال أبو حاتم, والنسائي في قول: (ليس بقوي), وقال ابن حجر: (صدوق اختلط), مات سنة خمس وعشرين ومائة, روى له أبو داود، والترمذى، وابن ماجه (ينظر ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٤٩٠, وتاريخ ابن معين: ١/ ١٣٣, والكامل لابن عدي: ٤/ ٥٥, وتقريب التهذيب: ١/ ٤٣٣, وتهذيب التهذيب: ٤/ ٣٥٥, والكواكب النيرات(ص٢٦٣).

الوقت، فذلك الوقت أدعى للكتاب، فضُـعِّف بسـبب ذلك، أو نزلت مرتبته بسـبب ذلك، منهم:-

*الحارث بن عمير أبو عمير البصـــري، قال ابن حجر: وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير، ضـعفه بسـببها الأزدي وابن حبان وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخر، أخرج حديثه أصحاب السنن، واستشهد به البخاري[١]

*حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي، قال ابن حجر: ثقة، تغير حفظه في الآخر، مات سنة ست وثلاثين ومائة، وله ثلاث وتسعون، وأخرج له الجماعة [٢]

*حماد بن سلمة ابن دينار البصري أبو سلمة، قال ابن حجر: ثقه عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، مات سنة سبع وستين ومائة، وأخرج له مسلم»[٣]»

*سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، قال الحافظ: صدوق تغير حفظه بأخرة، روى له البخاري مقرونا وتعليقا، مات سنة ثَمَان وَثَلَاثِينَ وَمِائَة، وأخرج له الجماعة [٤]

*عبد الله بن جعفر بن نجيح السـعدي، مولاهم أبو جعفر المديني، بصـري أصـله من المدينة، قال ابن حجر: ضعيف، يقال تغير حفظه بأخرة، مات سنة ثمان وسبعين وَمِائَة»[٥]:

---

[١] «تقريب التهذيب» (ص١٤٧)، وينظر ترجمته في: «العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٣/ ٤٤٤)، و«التاريخ الكبير»(٣/ ١٢٥)، و«المعرفة والتاريخ » (٣/ ٧٠)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٨٤)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٢٦٩)، و«تهذيب التهذيب»(٢/ ١٥٣)، وغيرها

[٢] «تقريب التهذيب» (ص١٧٠).

[٣] «المصدر السابق» (ص١٧٨).

[٤] المصدر نفسه (ص٢٥٩)

[٥] المصدر نفسه (ص٢٩٨)

المبحث الثاني

الرواة الذين تغيَّر حفظهم لما قدموا بلداناً معينة

هناك بعض الرواة كانوا في غاية الضبط والحفظ، والإتقان، إلا أن حفظهم تغير لما قدموا بلدانا معينه، وقد فسرها بعض النقاد لكون كتبهم لم تكن معهم، أو لكونهم انشغلوا بأعمال أعاقتهم عن الحفظ، كعمل السلطان مثلا، أو لكونهم قبلوا التلقين في هذه البلدة، فمنهم:-

* **خالد بن مهران أبو المنازل**[١]-البصري: وهو ثقة يرسل، وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير، لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان، أخرج له الجماعة»[٢]

* **عبد الرحمن ابن أبي الزناد: عبد** الله ابن ذكوان المدني مولى قريش، قال ابن المديني: ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمن بن مهدي يخط على أحاديثه، وكان يقول: في حديثه عن مشيختهم فلان وفلان وفلان، قال ولقنه البغداديون عن فقهائهم.

وقال ابن المديني أيضا: حديثه بالمدينة مقارب وما حدث به بالعراق فهو مضطرب، وقال الساجي: فيه ضعف وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد، ولذا قال ابن حجر: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها، مات سنة أربع وسبعين وَمائَةٍ، وله أربع وسبعون سنة، أخرج له مسلم، والأربعة، واستشهد به البخاري [٣]

***عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد الرَّقَاشي** أبو قلابة البصري، يكنى أبا محمد وأبو قلابة لقب.

---

[١] بفتح الميم، وقيل بضمها، وكسر الزاي، «تقريب التهذيب» (ص١٩١).

[٢] « المصر السابق» (ص١٩١).

[٣] «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٥٣)، و«تهذيب التهذيب»(٦/ ٢٠٧)، و«تقريبه» (ص٣٤٤).

قَال الدَّارَقُطنِيّ: صدوق كثير الخطأ من الأسانيد والمتون، كان يحدث من حفظه فكثرت الأَوهام منه، وقال الحاكم عن الدارقطني: لا يحتج بما ينفرد به، بلغني عن شيخنا أبي القاسم بن بنت منيع أنه قال: عندي عن أبي قلابة عشرة أجزاء، ما منها حديث مسّلم إما في الإسناد وإما في المتن، كان يحدث من حفظه فكثرت الأوهام فيه.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ تغير حفظه لما سكن بغداد، مات سنة ست وسبعين ومائتين، وله ست وثمانون سنة »[١]

[١]«الجرح والتعديل»(٥/ ٣٦٩)، و«تهذيب الكمال»(١٨/ ٤٠١)، و«التقريب» (ص٣٦٥).

المبحث الثالث

رواة ضاعت كتبهم أو احترقت، فحدثوا من حفظهم فوهموا

سبق أن ذكرت كلام عَبْد اللَّهِ بْن إِدْرِيسَ، حيث قَالَ: كَانَ أَبِي يَقُولُ لِي: «احْفَظْ، وَإِيَّاكَ وَالْكِتَابَ، فَإِذَا حَفِظْتَ فَاكْتُبْ، فَإِنِ احْتَجْتَ يَوْمًا أَوْ شُغِلَ قَلْبُكَ وَجَدْتَ كِتَابَكَ».

فكان المحدثون يحرصون على الكتاب، وعلى حفظه، ويحثون على ذلك، ليرجعوا إليه متى شاءوا، إلا أن بعضهم ابتلوا بحرق كتبهم، أو ضياعها فحدثوا من حفظهم فوقعوا في الغلط والوهم، فمنهم:-

*__عبد الله بن رجاء: كتبه ذهبت فحدث من حفظه، فعنده مناكير__، هو عبد الله ابن رجاء المكي، أبو عمران البصري، نزيل مكة، قال المروذي: حَدثنَا الْمَيْمُونِيّ، قَالَ: أكبر ظَنِّي أَن أَبَا عبد الله ذكر عبد الله بن رَجَاء، فوثقه وفضله، قلت: فَمَا قصَّته؟ قَالَ: كَانَ ثمَّ غلط، وَوهم وَقد حدث يَوْمًا بِحَدِيث، فَقيل لَهُ: غَلطت فِيهِ، فَقَالَ: الله الْمُسْتَعَان، على غلطنا فِي غَيره أَيْضا، أَو قد غلطنا، قَالَ لي أَبُو عبد الله: فَإِذا كَانَ الشَّيْخ يقر بِهَذَا تعلم أَنه سليم، وَرُبمَا خرج الشَّيْء من الْإِنْسَان، فَيشْهد لَهُ الْقلب بِالصّدقِ.[١]»

وقال الساجي: عنده مناكير، اختلف أحمد ويحيى فيه، قال أحمد: زعموا أن كتبه ذهبت، فكان يكتب من حفظه فعنده مناكير، وما سمعت منه إلا حديثين[٢]، وقال ابن حجر: ثقة تغير حفظه قليلا، مات في حدود التسعين»[٣]

*__الفضل بن الحباب أبو خليفة الجمحي: روى__عن القعنبي، ومسلم بن إبراهيم، قال أبوعلي الخليلي: احترقت كتبه، منهم من وثقه، ومنهم من تكلم فيه ـــ وهو إلى التوثيق أقرب،

---

[١] «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي» (ص١٩٨)

[٢] «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢١١).

[٣] «المصدر السابق» (ص٣٠٢).

وقال ابن حجر: وكان ثقة عالما ما علمت فيه لينا إلا ما قال السليماني أنه من الرافضة، فهذا لم يصح عن أبي خليفة، وقال في حديث رواه: فالظاهر أن الغلط فيه من أبي خليفة، فلعل بن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه، والله أعلم، وذكره العلائي في المختلطين» [١]

***حماد بن سلمة في قيس بن سعد ضاع كتابه، فحدث من حفظه فوهم، قال** عبد الله بن أحمد: قَالَ أبي ضَاعَ كتاب حَمَّاد بن سَلمَة عَن قيس بن سعد، فَكَانَ يُحَدِّثهُمْ من حفظه فَهَذِهِ قَضيته[٢]، وقَالَ عَلِيٌّ بن المديني: كَانَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ضَاعَ كِتَابُهُ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَكَتَبَهَا بحفظه[٣]

وذكر العلامة ابن رجب شيوخا ضُعِّف حماد فيهم، فقال: وأما الشيوخ الذين تكلم في رواية حماد عنهم، فمنهم: قيس بن سعد، قال أحمد: ضاع كتابه عنه فكان يحدث من حفظه فيخطىء، وضعف يحيى بن سعيد القطان روايات حماد بن سلمة عن قيس بن سعد، ورواياته عن زياد الأعلم.

قال البيهقي: حماد ساء حفظه في آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه، ويجتنبون ما تفرد به عن قيس خاصة[٤]

***الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير احترقت كتبه، فحدث من حفظه، فغلط،** قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَاتَ أَبِي وَأَنَا صَغِيرٌ فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ، فَمَرَّ بِنَا فُلَانٌ- وَذَكَرَ شَيْخًا من العرب جليلا-، قال: ففر الصبيان حين رأوه ووثبت أَنَا، فَقَالَ: ابْنُ مَنْ أَنْتَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ابْنُ أَخِي يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَاكَ، فَذَهَبَ بِي إِلَى بَيْتِهِ فَكُنْتُ مَعَهُ حَتَّى بَلَغْتُ فَأَلْحَقَنِي فِي الدِّيوَانِ، وَضَرَبَ عَلَيْنَا بَعْثًا إِلَى الْيَمَامَةِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْيَمَامَةَ دَخَلْنَا مَسْجِدَ الْجَامِعِ، فَلَمَّا خَرَجْنَا قَالَ لِي

---

[١] «لسان الميزان» (٤/ ٤٤٠)، و«المختلطين للعلائي» (ص٩٦)

[٢] «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٣/ ١٢٧) ترجمة رقم «٤٥٤٤»

[٣] «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٥٣).

[٤] «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٨٣).

رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: رَأَيْتُ يحي بْنَ أَبِي كَثِيرٍ مُعْجَبًا بِكَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ فِي هَذَا الْبَعْثِ أَهْيَأَ مِنْ هَذَا الشَّابِّ، قَالَ: فَجَالَسْتُهُ وَكَتَبْتُ عَنْهُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ كتابا أو ثلاثة عَشَرَ فَاحْتَرَقَ كُلُّهُ[١].

وقد قال أبو داود: حدثَنَا الأوزاعي، قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ مَشَايِخِنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَقُولُ: احْتَرَقَ لِلْأَوْزَاعِيِّ ثَلَاثَةَ عَشَرَ قُنْدَاقًا، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ[٢].

وسأل المروذي الإمام أحمد «حديث الْوَلِيدِ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِي ﷺ، مَتى كنت نَبِيًّا، قَالَ هَذَا مُنْكَرٌ[٣]، هَذَا مِنْ خَطَأِ الأَوْزَاعِيِّ، هُوَ كَثِيرًا مِمَّا يُخْطِئُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ كَانَ يَقُولُ عَنْ أَبِي الْمُهَاجِرِ وَإِنَّمَا هُوَ أَبُو الْمُهَلَّبِ»[٤]

وقال أبو زرعة الدمشقي: سألت أحمد عن أصحاب يحيى بن أبي كثير. فقال: هشام، قلت: ثم من؟ قال: أبان. قلت: ثم من؟ فذكر آخر. قلت: فالأوزاعي؟ قال: الأوزاعي إمام.

وذكر أحمد في رواية غير واحد من أصحابه أن الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده في كتاب، إنما كان يحدث به من حفظه، ويهم فيه، ويروي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلب.

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٠٩).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ٤٢٠) رقم (١٩٥٤).

(٣) والحديث أخرجه الترمذي في سننه، أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابٌ فِي فَضْلِ النَّبِيِّ ﷺ، (٥/ ٥٨٥) رقم (٣٦٠٩)، والفريابي في القدر (ص: ٢٧) رقم (١٤)، والآجري في الشريعة (٣/ ١٤٠٧) رقم (٩٤٦)، وتمام في فوائده (١/ ٢٤٠) رقم (٥٨١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٨٣٠) رقم (١٤٠٣) كلهم من طريق الوَلِيد بْن مُسْلِمٍ، عَنْ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى وَجَبَتْ لَكَ النُّبُوَّةُ؟ قَالَ: «وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالجَسَدِ»: وقال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ»

(٤) «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي» (ص١١١)

وقال البرديجي: أبان العطار أمثل من همام وعكرمة بن عمار. وحديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب، لم يكن عنده كتاب، قاله الإمام أحمد والبخاري وغيرهما[١]

بل وجدنا بعض الرواة كانوا ثقات في أنفسهم، لكنّ حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم، وكان ذلك بسبب أن أحاديثهم عن هؤلاء الشيوخ كانت مضطربة، بل علل بعض النقاد ذلك لكونها لم تكن في كتاب.

منهم: عكرمة بن عمار اليمامي: وهو ثقة، لكن حديثه عن يحيى بن أبي كثير خاصة مضطرب، لم يكن عنده في كتاب، قاله يحيى القطان، وأحمد، والبخاري، وغيرهم.

وحديثه عن إياس بن سلمة بن الأكوع متقن، قاله أحمد، وقال في رواية حرب: هو في غير يحيى ثبت[٢]»

[١] «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٧٧).

[٢] «المصدر السابق» (٢/ ٧٩٥).

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي للرواة الذين وثقوا في رواياتهم من كتبهم وضعفوا في رواياتهم من حفظهم

تمهيد: حكم رواية سيئ الحفظ إذا لم تكن موجودة في أصل كتابه

من المعلوم أن سيئ الحفظ لا يعتد بروايته إلا إذا كانت موجودة في أصل كتابه، فإن لم تكن موجودة عنده مكتوبة فلا تقبل روايته.

ولذا عقد الخطيب البغدادي بابا في الكفاية، قائلا: بَابٌ فِي أَنَّ الْمُسِيءَ الْحِفْظَ لَا يُعْتَدُّ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ.

وأسند فيه إلى أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ: قَالَ عَفَّانُ: حدثنا هَمَّامٌ، يَوْمًا بِحَدِيثٍ، فَقِيلَ لَهُ فِيهِ، فَدَخَلَ فَنَظَرَ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: «أَلَا أُرَانِي أُخْطِئُ، وَأَنَا لَا أَدْرِي، فَكَانَ بَعْدُ يَتَعَاهَدُ كِتَابَهُ»

وسأل سُفْيَان الرَّأْس، يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ: مَا تَقُولُ فِي هَمَّامٍ فَقَالَ: «كِتَابُهُ صَالِحٌ، وَحِفْظُهُ لَا يَسْوَى شَيْئًا»

وقَالَ ابْنُ عَمَّارٍ: «شَرِيكٌ كُتُبُهُ صِحَاحٌ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ مِنْ كُتُبِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ» قَالَ: وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ شَرِيكٍ مِنْ كِتَابِهِ إِلَّا مِنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ "

وسمع مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: «إِذَا حَدَّثَكُمُ الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بِشَيْءٍ فَاعْرِضُوهُ، فَإِنَّهُ سَيِّءُ الْحِفْظِ»

وقَالَ وُهَيْبٌ: «حِفْظُ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُلَيَّةَ، وَكِتَابُ عَبْدِ الْوَهَّابِ»[1]

وسأعرض فيما يأتي للجانب التطبيقي لرواة ضُعِّفوا في حفظهم، أو من قِبَل حفظهم، أو ساء حفظهم، وكتابهم صحيح.

---

[1] أخرج الخطيب الآثار مسندة في «الكفاية في علم الرواية (ص٢٢٣).

أو بعبارة أخرى: رواة ضبطوا كتابهم، فحدثوا منه، فسلموا من الغلط، والوهم، فحكم عليهم من سمع حديثهم على هذا النحو بالتوثيق والضبط، فلما حدثوا من حفظهم وقعوا في الغلط والوهم؛ لأن حفظهم سيئ، فحكم عليهم من سمع حديثهم على هذا النحو-تحديثهم من الحفظ- بالضعف.

لذا احتاج الأمر إلى التوسط فيهم، والنظر في مروياتهم، وسبرها، والتفرقة بين ما كان منها من كتبهم فيُحكم بصحتها، وما كان منها من حفظهم، -وخالف الثقات، أو انفردوا به-، فيحكم بضعفها.

وقد اعتمدت في هذا البحث على التطبيق للرواة المخرج حديثهم في الكتب الستة، أو في أحدها، وطبقت على (اثنين وثلاثين) راويا.

الراوي الأول: إِبْرَاهِيم بْن سعد بْن إِبْرَاهِيم بْن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن عوف القرشي الزُّهْرِيّ، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، والد يعقوب بْن إِبْرَاهِيم وسعد بْن إِبْرَاهِيم، روى عن: أبيه سعد بْن إِبْرَاهِيم، وشعبة بْن الحجاج، وصالح بْن كيسان، ورَوَى عَنه: إِبْرَاهِيم بْن حمزة الزبيري، وأحمد بْن مُحَمَّد بْن حنبل، وابنه سعد بْن إِبْرَاهِيم، وأبو داود الطيالسي، وعبد الله بْن وهب المِصْرِي.

قال عَبد الله بْن أحمد بْن حنبل عَن أبيه: ثقة، وَقَال صالح بْن أحمد بْن حنبل عَن أبيه: أحاديثه مستقيمة، وَقَال أبو داود: سمعت أحمد بْن حنبل، قال: كان وكيع كف عَن حديث إِبْرَاهِيم بْن سعد، ثم حدث عنه بعد، قلت: لم؟ قال: لا أدري، إِبْرَاهِيم ثقة!

وَقَال أحمد بْن سعد بْن أَبي مريم، والمفضل بْن غسان الغلابي، عَن يحيى بْن مَعِين: ثقة، زاد ابْن أَبي مريم: حجة، وَقَال عَباس الدُّورِيُّ: قلت ليحيى بْن مَعِين: إِبْرَاهِيم بْن سعد أحب إليك في الزُّهْرِيّ، أو ليث بْن سعد؟ فَقَالَ: كلاهما ثقتان.

وقال العقيلي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عُقَيْلٌ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، فَجَعَلَ كَأَنَّهُ يُضَعِّفُهُمَا، يَقُولُ: عُقَيْلٌ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ ثِقَاتٌ لَمْ يَخْبُرْهُمَا يَحْيَى.

وَقَال أحمد بْن عَبد اللَّهِ بْن صَالِح العجلي: مدني ثقة، يقال: إنه كان أسود، وَقَال أبو حاتم: ثقة.

وَقَال صالح بْن مُحَمَّد الحافظ: سماعه من الزُّهْرِيّ ليس بذاك؛ لأنه كان صغيرا حين سمع من الزُّهْرِيّ.

وقال أحمد: كان يحدث من حفظه فيخطىء، وفي كتابه الصواب، وسُئل الأمام أحمد عَنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن أَنَس، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَال: الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ؟ قَالَ: لَيْسَ هَذَا فِي كُتُبِ إِبْرَاهِيمَ، لا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ.

وقال ابن رجب في شرح العلل: روى من حفظه أحاديث أنكرت عليه، وساق الحديث.

وقال ابن عدي: ولإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمة، عنِ الزُّهْرِيّ وعن غيره، ولم يتخلف أحد عن الكتابة عنه بالكوفة والبصرة وبغداد، وَهو من ثقات المسلمين.

وقال ابن حجر: ثقة حجة تُكُلِّم فيه بلا قادح، مات سنة خمس وثمانين ومائة[1].

وعليه فهو ثقة أخرج له الجماعة إلا أنه روى من حفظه أحاديث أنكرت عليه، وكانت له كتب صحاح، كان النقاد ينظرون فيها، فإذا وجدوا حديثا ليس في كتبه أنكروه عليه.

---

[1] «الطبقات الكبير»(٩/٣٢٤)، و«التاريخ الكبير»(١/٧٠٠)، و«الضعفاء الكبير»(١/ ٦٠)، و«الثقات لابن حبان»(٦/٧)، و«الكامل لابن عدي» (١/ ٣٩٩)، و«الأسامي والكنى للحاكم»(١/ ١٠٨)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب» (ص٢٨)، و «سؤالات السلمي للدارقطني»(٣٧٨)، و«رجال صحيح مسلم» (١/ ٣٨)، و «التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري» (١/ ٣٥٥)، و«الكمال في أسماء الرجال» (٣/ ١٣٠)، و«تهذيب الكمال»(٢/ ٨٨)، و«شرح علل الترمذي»(٢/ ٧٦٤)، و«السير»(٨/ ٣٠٤)، و«تذهيب تهذيب الكمال» (١/ ٢٣٩)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٢١)، و«التقريب» (٨٩).

الراوي الثاني: أبو بكر بن عياش بن سالم، الأَسَدِيّ، الكوفي، اختلف في اسمه[١]، **والصحيح أن اسمه كنيته،** رَوَى عَن: الأجلح بن عَبد الله الكندي، وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهما، ورَوَى عَنه: ابنه إبراهيم بن أبي بكر بن عياش، وإبراهيم ابن زياد العجلي، وأحمد بن بديل اليامي، وغيرهم.

قَال صالح بن أحمد بن حنبل، عَن أبيه: صدوق، صاحب قرآن وخير، وَقَال عَبد الله بن أحمد بن حنبل، عَن أبيه: ثقة، وربما غلط، وَقَال أبو أحمد بن عدي: لا بأس به، وذلك أني لم أجد له حديثًا منكرا، إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف، وَقَال ابن سعد: وكان أبو بكر ثقة صدوقا عارفا بالحديث والعلم إلا أنه كثير الغلط".

وقد وثقه العجلي، وأبو داود، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابنُ حِبَّان في"الثقات".

وَقَال أبو زُرْعَة: في حفظه شيء، وقال يعقوب بن شيبة: شيخ قديم معروف بالصلاح البارع، وكان له فقه كثير، وعلم بأخبار الناس ورواية للحديث، يعرف له سنة وفضل، وفي حديثه اضطراب.

وقال الساجي: صدوق يهم، وقال أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطا منه، وقال البزار: لم يكن بالحافظ، وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه وقال أبو عمر: كان الثوري، وابن المبارك، وابن مهدي يثنون عليه، وهو عندهم في أبي إسحاق مثل شريك، وأبي الأحوص إلا أنه يهم في حديثه وفي حفظه شيء.

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالحافظ عندهم، وقال مهنأ سألت أحمد: أبو بكر بن عياش أحب إليك، أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل، قلت: لِمَ؟ قال لأن أبا بكر كثير الخطأ جدا قلت: كان في كتبه خطأ؟ قال: لا كان إذا حدث من حفظه، وَقَال التِّرْمِذِيّ: كثير الغلط،

[١] قال ابن حجر: مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه، وقيل اسمه محمد، أو عبد الله، أو سالم، أو شعبة، أو رؤبة، أو مسلم، أو خداش، أو مطرف، أو حماد، أو حبيب، عشرة »«تقريب التهذيب» (ص٦٢٤)

وقال ابن حجر: مات سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، وقد قارب المائة، وروايته في مقدمة مسلم [١]

فالمتأمل في ترجمة أبي بكر يجد النقاد اتفقوا على أنه لم يكن حافظا، وكان كثير الغلط، مما جعل بعض النقاد ينزله عن مرتبة الثقة، لكن الإمام أحمد قال ثقة، وربما غلط، ومثله ذكره ابن سعد.

وهذا الغلط الواقع في حديثه جاء من ناحية حفظه، فلم يكن بالحافظ عندهم، كما قال أبو زرعة، والبزار، وأبو أحمد الحاكم.

وعليه يمكن القول بأن الغلط الواقع في حديثه من ناحية حفظه دون كتابه، لأن الإمام أحمد نفسه نفى الغلط عن كتابه، فقال لما سأله مهنأ: أبو بكر بن عياش أحب إليك، أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل، قلت: لِمْ؟ قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جدا قلت: كان في كتبه خطأ؟ قال: لا، كان إذا حدث من حفظه.

لذا فهو ثقة إن حدث من كتابه، ضعيف من ناحية حفظه فقط، وقال ابن حجر: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح[٢].

الراوي الثالث: أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط أبو الأزهر العبدي مولاهم النيسابوري: روى عن: عبدالله بن نمير، وأسباط بن محمد، وعبد الرزاق، وروى عنه: أبو زرعة، وابن خزيمة، وأبو عوانة، ومحمد بن جرير، وخلق.

---

[١] التاريخ لابن معين: ٦٦٦، والتاريخ الكبير:(٩ / ١٤)، والتاريخ الصغير:(٢ / ٢٧٢)، والثقات:(٧ / ٦٦٨)، و «الأسامي والكنى » (١/ ٣٦٤)، وتاريخ بغداد(١٤ / ٣٧١)، والكامل: (٣ / ٨٠)، و «المتفق والمفترق» (٣/ ٢١٢١)، و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٣٣/ ١٢٩)، و تذكرة الحفاظ: (١ / ٢٦٥)، وميزان الاعتدال: ٤ / ٤٩٤)، وطبقات القراء:(٣٢٥، ٣٢٧)، وتهذيب التهذيب: ١٢ / ٣٤)، و«تقريب التهذيب» (ص٦٢٤): وخلاصة تذهيب الكمال: ٤٤٥).

[٢] «تقريب التهذيب» (ص٦٢٤)

قال أَبُو حامد ابن الشـــرقي: سمعت أَبَا الأَزْهَر يَقُول: كتب عني يحيى بْن يحيى، وَقَال الحاكم أَبُو أَحْمَد مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن إسحاق الْحَافِظ: ما حدث من أصل كتابه، فهو أصح، قال: ورأيت أَبَا بَكْر بْن خزيمة إذا حدث عَنْهُ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الأَزْهَر من أصله. قال: وحدثني بعض أصحابنا عَنْهُ أنه كتب فِي كتابه: حَدَّثَنَا أَبُو الأَزْهَر من أصله، وحَدَّثَنَا أَبُو الأَزْهَر تلقينا، وذاك أنه كَانَ قد كبر فربما تلقن ما يخشى.

وَقَال أَبُو الْعَبَّاس بْن عقدة: حَدَّثَنَا عَبْد الرَّحْمَنِ بْن يوســـف حَدَّثَنَا أَحْمَد بْن الأَزْهَر وسمعت مُحَمَّد بْن يحيى يثني عَلَيْهِ.

وَقَال الحاكم أَبُو عَبْد اللَّهِ مُحَمَّد بْن عَبد اللَّهِ بْن البيع الْحَافِظ: قرأت بخط أَبِي عَمْرو المستملي: سألت مُحَمَّد بْن يحيى عَن أَبِي الأَزْهَر فَقَالَ: أَبُو الأَزْهَر من أهل الصدق والأمانة نرى أن يكتب عَنْهُ، وَقَال أيضـــا: حدثني أَبُو مُحَمَّد بْن أَبي حامد عَنْ مَكِّيّ بْن عبدان، قال: ســـألت مســـلم بْن الحجاج عَن أَبِي الأَزْهَر فَقَالَ: اكتب عَنْهُ. قال الحاكم أَبُو عَبْد اللَّهِ: وهذا رسم مسلم فِي الثقات.

وَقَال إِبْرَاهِيم بْن أَبي طالب: كَانَ من أحســـن مشـــايخنا حديثا، وَقَال أَحْمَد بْن ســـيار المروزي فِي ذكر مشـــايخ نيســـابور: وأَحْمَد بْن الأَزْهَر من مواليهم، كتب عَنِ الناس، حســـن الحديث.

وَقَال أَبُو حَاتِم الرازي وصالح بن محمد البغدادي: صدوق، وَقَال النَّسَائي: لا بأس به، وقال ابن شاهين في "الأفراد له": "ثقة نبيل"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "يخطئ"، وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: لا بأس به، وقد أُخرج فِي الصحيح عَنْ من دونه وشر منه.

وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ الجرجاني الْحَافِظ عَن أَبِي حامد ابن الشرقي: قيل لي وأنا أكتب الحديث فِي بلدي: لم لا ترحل إلى العراق؟ فقلت: وما أصنع بالعراق وعندنا من بنادرة الحديث ثلاثة: مُحَمَّد بْن يحيى الذهلي، وأَبُو الأَزْهَر أَحْمَد بْن الأَزْهَر، وأَحْمَد بْن يُوسُـــف الســـلمي، فاستغنينا بهم عَنْ أهل العراق.

وقال ابن حجر: صدوق كان يحفظ، ثم كبر، فصار كتابه أثبت من حفظه، مات سنة ثلاث وستين ومائة، أخرج له النسائي، وابن ماجه[١]

فالمتأمل في الترجمة يرى النقاد قد اختلفت كلمتهم حوله، فمنهم من وثقه، ومنهم من حسن حديثه، ولعل الذي أنزله عن مرتبة التوثيق، كِبَر سنه، وتغير حفظه، فحدث له أمران، الأول: قبوله للتلقين، والثاني: تحديثه من حفظه، دون كتابه اعتمادا على أنه كان حافظا، فوقع في الوهم والغلط.

ولذا رأينا بعض الرواة حينما كان يروي عنه يفرق بين ما يرويه عنه من أصل كتابه، وبين ما يرويه عنه من حفظه فقال الحاكم: رأيت أَبَا بَكْر بْن خزيمة إذا حدث عَنْهُ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الأَزْهَر من أصله. قال: وحدثني بعض أصحابنا عَنْهُ أنه كتب فِي كتابه: حَدَّثَنَا أَبُو الأَزْهَر من أصله، وحَدَّثَنَا أَبُو الأَزْهَر تلقينا، وذاك أنه كَانَ قد كبر فربما تلقن ما يخشى.

الراوي الرابع: أيوب بن عتبة، أبو يحيى، قاضي اليمامة: روى عن قيس بن طلق، وأبي كثير السحيمي، ويحيى بن أبي كثير، وروى عنه: أبو نعيم، وخلف بن الوليد، وقبيصة، وسعيد بن سليمان.

سُئل يحيى بن معين عنه، فقال: ليس بشيء، وحكى عباس بن محمد الدوري عنه: ليس بالقوي، وقال الغلابي: قال يحيى بن معين: لا بأس به.

---

[١] «مشيخة النسائي » (ص٧٩)، و«الجرح والتعديل » (٢/ ٤١)، و«الثقات لابن حبان» (٨/ ٤٣)، و«الأسامي والكنى – أبو أحمد الحاكم – » (١/ ٢٧٠)، و«سؤالات السلمي للدارقطني» (ص٤٠٦)، و«تاريخ دمشق » (٧١/ ٢٦)»، و«تهذيب الكمال » (١/ ٢٥٥)، و«سير أعلام النبلاء – » (١٢/ ٣٦٣)، و«تذكرة الحفاظ » (٢/ ٩٧)»، و«الكاشف» (١/ ١٨٩)، و«تذهيب تهذيب الكمال » (١/ ١٢٤)، و«إكمال تهذيب الكمال » (١/ ٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ١١)، و«تقريب التهذيب» (ص٧٧)

وقال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال: مضطرب الحديث عن يحيى ابن أبي كثير، وفي غير يحيى على ذاك، وقال حنبل: قال أحمد بن حنبل: هو ضعيف الحديث، وقال في موضع آخر: ثقةٌ، إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير.

وقال سليمان بن داود بن شعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة، وليس معه كتب فحدث من حفظه، وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة، فهو مستقيم، وقال أبو حاتم: أيوب بن عتبة فيه لين، قدم بغداد، ولم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة، – عن يحيى بن أبي كثير–، قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام، وكان عالما بأهل اليمامة وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير وأصح الناس كتابا عنه.

وقَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ أَيُّوبُ بنُ عُتْبَةَ صَحِيْحَ الكِتَابِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: مُضْطَرِبُ الحَدِيْثِ، و قَالَ الفلاس: سيئ الحفظ، وقال علي بن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفًا، وقال أبو زرعة: حديث أهل العراق عنه ضعيف، ويقال: إن حديثه باليمامة أصح.

وقال عمرو بن علي: ضعيف، وكان سيء الحفظ، وهو من أهل الصِّدق، وقال أحمد بن عبد الله العِجْليُّ: هو قاضي اليمامة يُكتب حديثُه، وليس بالقويّ.

وقال البُخَاريُّ: هو عندهم لَيِّن، وقال أيضا لما سأله الترمذي: حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ مُعَيْقِيبٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ، كَانَ أَيُّوبُ لَا يُعْرَفُ صَحِيحُ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، فَلَا أُحَدِّثُ عَنْهُ، وَضَعَّفَ أَيُّوبَ بْنَ عُتْبَةَ جِدًّا.

وقال الدارقطني: يُتْرَك، وقال مَرَّة: شـــيخٌ، يعتبر به، قيل له: مثل أيوب بن جابر؟ قال: لا، هذا أقوى – يعني: ابن جابر، وقال أبو أحمد بن عدي: في حديثه بعض الإنكار، وهو مع ضَعْفِه يُكتب حديثه[١] أخرج له ابن ماجه.

والمتأمل في الترجمة يجد النقاد اختلفوا فيه، إلا أن بعضـهم وثقه في غير يحيى بن أبي كثير كالأمام أحمد مثلا فقال مضـــطرب الحديث في يحيى، وقال مرة: ثقةٌ، إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير.

وهذا يفسره ويوضحه كلام سليمان بن شعبة فيما نقله أبو حاتم عنه حيث قال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير، وأصـح الناس كتابا عنه، وهذا يعني أنه كان يحدث عنه من حفظه فيغلط.

وأما قول أبي زرعة: حديث أهل العراق عنه ضعيف، ويقال: إن حديثه باليمامة أصح، فذلك يرجع إلى نفس السبب، وهو التحديث في اليمامة من الكتاب، وفي العراق من حفظه، قال أبو حاتم: أيوب بن عتبة فيه لين، قدم بغداد، ولم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصـل فهي صـحيحة، وقال أيضـا: سمعت أبا زرعة يقول: قال لي سـليمان بن داود بن شـعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصـرة، وليس معه كتب فحدث من حفظه، وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة، فهو مستقيم.

---

[١] «الطبقات الكبرى » (٦/ ٧٩)، و «تاريخ ابن معين – رواية الدارمي» (ص٦٧)، و «ســؤالات ابن الجنيد» (ص٣٧٤)، و«سـؤالات ابن أبي شـيبة» (ص١٣٣)، و«العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٣/ ١١٧)، و«التاريخ الكبير» (١/ ٤٢٠)، و «الضـعفاء الصـغير» (ص١٨)، و«أحوال الرجال» (ص١٩٥)، و«الكنى لمسـلم»(٢/ ٩٠٨)، و«الثقات للعجلي» (١/ ٢٤٠)، و«العلل الكبير» (ص٣٥)، و«التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة » (١/ ٣٤٣)، و«سـؤالات البرذعي» (ص٢٦٤)، و«الضـعفاء للنسـائي» (ص١٥)، و«الضـعفاء الكبير» (١/ ١٠٩)، و«العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٣٨١)، و «الكامل لابن عدي» (٢/ ١٠)، و «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٨٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣١٩).

ولذا نجد جمعا من النقاد أطلقوا عليه التليين لسوء الحفظ كالفلاس، وقد قال الذهبي: ليّن مِنْ قِبَلِ حِفْظِه.

وعليه فضعف أيوب بن عتبة إنما هو لسوء حفظه، وأما كتبه فصحاح، لاسيما في يحيى بن أبي كثير، إلا أنه كان كثيرا ما يحدث من حفظه، فيقع في الخطأ والوهم، ولذلك ضعفه النقاد.

الراوي الخامس: حاتم بن إسماعيل، مولى بني عبد المدان من بني الحارث بْن كعب:

كوفي الأصل مديني الدار، يكنى بأبي إسماعيل، روى عن جعفر بن محمد والجعد بن أوس، وابن حرملة، وروى عنه: إبراهيم بن حمزة، وهارون بن معروف، وعثمان بن أبي شيبة.

قال الأثرم: قال أحمد بن حنبل: حاتم أحب إلي من الدراوردي، زعموا أن حاتماً كان رجلا فيه غفلة إلا أن كتابه صالح.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة، وقال الدوري: سَمِعت يحيى يَقُول: شيخ كوفي وَهُوَ ثِقَة، قلت لَهُ هُوَ ثِقَة؟ قَالَ: يحدث بمناكير، وقال أبو حاتم: سألت أبي عن حاتم بن إسماعيل، وسعيد بن سالم فقال: حاتم أحب إلى منه، وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس.

وسأل ابن أبي شيبة ابنَ المديني عنه: فقال ثقة ثبت، وَقَال مُحَمَّد بْن سعد: كَانَ ثقة مأمونا كثير الحديث، وقال العجلي: ثقة.

وقال الدارقطني في العلل: حَاتِمٌ ثِقَةٌ، وَزِيَادَتُهُ مَقْبُولَةٌ، وقال الذهبي: وَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ، وقال ابن حجر: صحيح الكتاب، صدوق يهم، وقَال البُخارِيُّ، وأبو حاتم: مات سنة سبع وثمانين ومائة، وروى له الجماعة[1]

[1] «الطبقات الكبرى » (٥/ ٤٩٣)، و «تاريخ ابن معين – رواية الدوري» (٣/ ١٧٤)، و«سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص١١٨)، و «الطبقات لخليفة» (ص٦٧٣)، و«التاريخ الكبير»(٣/ ٤٣٨)، و«الكنى والأسماء لمسلم»(١/ ٥٦)، و«الثقات للعجلي» (١/ ٢٧٥)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٢٥٨)، و «ذكر أسماء التابعين ومن =

وعليه فهو ثقة، وثقه يحي بن معين، وابن سعد، والعجلي، وابن المديني، والدارقطني، وقدمه الإمام أحمد على الداروردي، مع غفلة فيه، ثم قال وكتابه صالح.

وكأنها إشارة من الإمام أحمد إلى توثيقه في كتابه، وإرجاع الغفلة إلى الحفظ.

الراوي السادس: حفص بن غِيَاث[١] بن طلْقٍ بن معاوية أبو عمر النَخَعِيُّ[٢] الكوفي،

روى عن: هشام بن عروة، ويحي بن سعيد الأنصاري, وخلق, وعنه: الإمام أحمد، والحسن بن حماد, وخلائق.

قال النسائي، وابن خراش: (ثقة), وقال العجلى: (ثقة مأمون فقيه)، وقال يحي القطان: (حفص أوثق أصحاب الأعمش), وقال ابن سعد: (كان ثقة مأموناً، ثبتاً، إلا أنه كان يدلس).

وقال يعقوب بن شيبة: (ثقة ثبت إذا حدث عن كتابه، ويتقى بعض حفظه), وقال أبو زرعة: (ساء حفظُه بعدما استُقضِى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا), وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن معين: جميع ما حدث به حفص ببغداد والكوفة فمن حفظه، قال العلائي – معقبا على قول ابن معين–: فحديثه ونحوه من المناكير مما حدث به من حفظه في الآخر.

وقال ابن حجر في هدي الساري: (هو من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه),

---

بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم» (١/ ١١٦)، و«علل الدارقطني »(٢/ ١٦٨)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ١٩٠)، و«السير» (٧/ ٤٥٦)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٤٢٨)، و«الكاشف»(١/ ٣٠٠)، و«تهذيب التهذيب»(٢/ ١٢٨)، و«التقريب» (ص١٤٤).

[١] غِيَاث: بكسر معجمة وخفة مثناة تحت, ومثلثة, (المغني صـ ١٩٢)

[٢] النَخَعِيّ: بفتح النون والخاء وبعدها عين مهملة, نسبة إلى النخع وهي قبيلة (اللباب: ٣/ ٣٠٤)

وقال في التقريب: (ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر), مات سنة أربع وتسعين ومائة، أخرج له الجماعة[١].

والترجمة واضحة في أن حفص بن غياث ساء حفظه بعدما تولى القضاء فوقع الوهم في حديثه نظرا لتغير حفظه، وأما كتابه فصحيح، ولذا قال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت إذا حدث عن كتابه، ويتقى بعض حفظه.

ولما قال داود بن رشـــيد عنه: كان كثير الغلط، وذكر ذلك لمحمد بن عمار، فقال: لا، ولكن كان لا يحفظ حسناً، ولكن كان إذا حفظ الحديث، يقوم به حسناً، وقد رُوي عن ابن معين أن حفصاً لم يكن يحدث إلا من حفظه ببغداد، والكوفة، ولم يخرج كتاباً، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه[٢]، وقد قال يعقوب في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٤٦): «قال علي: وكان يحي يَقُولُ حَفْصٌ ثَبْتٌ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ يَهِمُ؟ فقال: كتابه صحيح.

الراوي السابع: زُهير بن محمد المروزي التميمي أبو المنذر الخراساني: روى عن: أبان بن أبي عياش، و محمد بن المنكدر, وزيد بن أسلم، وجماعة، وعنه: الضحاك بن مخلد, وعمرو بن أبي سلمة, والوليد بن مسلم وطائفة.

قال أحمد:(ثقة), وعنه: (ليس به بأس), وعنه أيضاً: (مقارب الحديث)، وقال أيضا فيما نقله عنه أبو حاتم الرازي (مستقيم الحديث)، وقال ابن معين: (ليس به بأس), وقال أيضا فيما نقله عنه أبو حاتم الرازي(صالح)

---

(١) «الطبقات الكبرى»(٨/ ٥١٢)، و«التاريخ الكبير»(٣/ ٢٩٣)، والجرح والتعديل» (٣/ ١٨٦) و«الثقات لابن حبان» (٦/ ٢٠٠)، وتاريخ ابن معين رِوَايَة الدوري: (٢ / ١٢١)، ومعرفة الثقات: (١/ ٣١٠), «الأسامي والكنى270 /1) والاغتباط: (١/ ٩٤),والمختلطين للعلائي» (ص٢٤)، وهدي الساري: (١/ ٣٩٦), وتقريب التهذيب:(١/ ٢٢٩).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٢).

وَقَالَ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: (ثِقَةٌ، لَهُ أَغَالِيطُ)، وقال أبو حاتم: (محله الصدق، وفي حفظه سوء وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط).

وقال البخاري: (روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير, وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح), وقال النسائى: (ضعيف), وقال مرة: (ليس بالقوى).

وقال ابن عدي: (روايات أهل العراق عنه تشبه المستقيمة وأرجو أنه لا بأس به), وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير.

وقال عيسى بن يونس: حدثنا زهير بن محمد، وكان ثقة ذكره عنه الحاكم في "تاريخ نيسابور" ولما خرج حديثه، قال: قد احتجا جميعًا به، وقال الحاكم أيضا: (وهذا ممن خفي على مسلم بعض حاله فإنه من العباد، المجاور بمكة، لين في الحديث).

وقال الذهبي: (ثقة يغرب ويأتي بما ينكر), وقال ابن حجر: (رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضُعف بسببها), وذكره ابن حبان في الثقات, وقال: (يخطئ ويخالف), وقد خرج له الجماعة إلا النسائي، مات سنة اثنتين وستين ومائة[1]

والمتأمل لترجمة زهير بن محمد يجد النقاد قد اختلفوا في ترجمته: فمنهم من وثقه على الإطلاق: كأحمد وابن معين.

ومنهم من ضعّفه في تلاميذ رووا عنه دون غيرهم، كما ضعف البخاري رواياتِ أهل الشام عنه دون أهل البصرة فقال (روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير, وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح), وقال العجلي: لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه: ليس تعجبني.

---

[1] الجرح والتعديل: (٣/ ٥٨٩), والضعفاء الكبير: (١/ ٥٠), والضعفاء والمتروكين للنسائي:(١/ ١٨٠), والثقات: (٦/ ٣٣٧), والكامل لابن عدي: (٤/ ١٧٧), والكاشف: (١/ ٤٠٨), إكمال تهذيب الكمال /3) (128، وتقريب التهذيب: ١/ ٣١٦)

لذا جزم الحافظ ابن حجر أنه ضُعف بسبب روايات أهل الشام عنه فقال (رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضُعف بسببها).

وقد قال ابن عدي -بعدما ساق جملة من الراوي ات أنكرها عليه-: وهذه الأحاديث لزهير بْن مُحَمد فيها بعض النكرة، ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم، وله غير هذه الأحاديث، **ولعل الشاميين حيث رووا عنه اخطأوا عليه**، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم وَأَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ.[١]

لكن المتأمل لعبارة أبي حاتم يتضح له أن ضعفَ زهير إنما هو بسبب روايته من حفظه، وكان سيئ الحفظ، وأما الراوي ات التي ضبطها فكانت من كتابه حيث قال (محله الصدق وفي حفظه سوء وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث من كتبه فهو صالح وما حدث من حفظه ففيه أغاليط).

الراوي الثامن: سَعِيد بن سَلَمَة بن أَبِي الحسام الْقُرَشِيّ، العدوي، أبو عَمْرو الْمَدَنِيّ، مولى عُمَر بْن الخطاب

رَوَى عَن: زيد بْن أسلم، وصالح بْن كيسان، وهشام بن عروة، ورَوَى عَنه: أَبُو سَلَمَة أَيُّوب بْن عُمَر الغفاري، وسَعِيد بْن أَبِي الربيع السمان، ومحمد بْن أَبِي بَكْر المقدمي.

قال أَبُو حاتم: سألت يَحْيَى بْن مَعِين عنه فلم يعرفه، يَعْنِي لم يعرفه حق معرفته -، وَقَال أَبُو عُبَيد الآجري: سألت أَبَا داود عنه فَقَالَ: كَانَ فِي لسانه، وليس فِي حديثه، وَقَال النَّسَائي: شيخ ضعيف.

وسأل السجزي الحاكم عنه، فقال: ثقة مأمون، وقال أَبُو سَلَمَة مُوسَى بْن إِسْمَاعِيل التبوذكي: ما رأيت كتابا أصح من كتابه.

[١] الكامل لابن عدي: (٤/ ١٨٧)

وذكره ابنُ حِبَّان في "الثقات"، وقد استشهد بِهِ الْبُخَارِيّ، وروى لَهُ مُسْلِم حديثا، والنَّسَائي آخر، وقال ابن حجر: صدوق صحيح الكتاب، يخطىء من حفظه[١]

وواضح من الترجمة خلاصة كلام الحافظ ابن حجر فيه، أن من ضعفه فلحفظه، ومن وثقه فلكتابه، والله أعلم.

الراوي التاسع: سويد بن سَعِيد بن سهل بن شهريار، الهروي: رَوَى عَن: إبراهيم بن سعد، وعبد الوهاب بن عَبد المجيد الثقفي، وغيرهما، وروى عنه: مسلم، وابن ماجه، وعبدالله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وغيرهم.

وثقه العجلي، ومسلمة بن قاسم، والخليلي، وقال عبدالله بن أحمد: عرضت على أبي أحاديث سويد عن ضمام بن إسماعيل فقال لي: أكتبها كلها، فإنه صالح أو قال ثقة.

وقال الميموني عن أحمد: ما علمت إلا خيرا، وقال البغوي: كان من الحفاظ وكان أحمد ينتقي عليه لولديه فيسمعان منه، وقال أبو داود عن أحمد: أرجو أن يكون صدوقا لا بأس به.

وقال البخاري: كان قد عمي فيلقن ما ليس من حديثه، وَقَال يعقوب بن شَيْبَة: صدوق مضطرب الحفظ ولا سيما بعدما عمي، وَقَال أبو حاتم: كان صدوقا وكان يدلس ويكثر ذلك- يعني التدليس- وَقَال النَّسَائي: ليس بثقة ولا مأمون.

[١] «التاريخ الكبير»(٤/ ٤٦٩)، و«الكنى والأسماء لمسلم»(١/ ٥٧١)، و«التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم» (ص١٣٢)، والجرح والتعديل»(٤/ ٢٩)، و«الثقات لابن حبان»(٦/ ٣٥٨)، و«سؤالات السجزي للحاكم»(ص١٠٢)، و«تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»(ص١٢٣)، و«تجريد الأسماء والكنى»(١/ ٢٣٤)، و«تهذيب الكمال»(١٠/٤٧٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ١٤١)، و«المغني في الضعفاء»(١/ ٢٦٠)، و«ديوان الضعفاء» (ص١٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١)، و«التقريب» (ص٢٣٦).

وذكره ابنُ حِبَّان في المجروحين، وَقَال: يخطئ في الآثار، ويقلب الأخبار، وذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء، وقال ابن حجر: صدوق في نفسه، إلا أنه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه، مات سنة أربعين ومائتين[١] أخرج حديثه مسلم وابن ماجه.

وخلاصة حاله: صدوق يخطئ كثيرا، وهذا الخطأ الواقع له إنما هو بسببين:-

السبب الأول: أنه كان يحدث من حفظه فيخطئ، وكان سيئ الحفظ، وأما كتبه فصحاح، ولذا قال البرذعي: رأيت أبا زرعة يسيء المقول في سويد بن سعيد، وقال: رأيت منه شيئا لم يعجبني، قلت: ما هو؟ قال: لما قدمت من مصر مررت به فأقمت عنده، فقلت: إن عندي أحاديث لابن وهب، عن ضمام ليست عندك؟ فقال: ذاكرني بها، فأخرجت الكتب، وأقبلت أذاكره فكلما كنت أذاكره كان يقول: حدثنا بها ضمام، وكان يدلس حديث حريز بن عثمان، وحديث نيار بن مكرم، وحديث عبد الله بن عمرو! فقلت: أبو محمد لم يسمع هذه الثلاثة الأحاديث من هؤلاء، فغضب، فقلت لأبي زرعة: فأيش حاله؟ قال: أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله، وأكتب منها فأما إذا حدث من حفظه فلا[٢].

والسبب الثاني: أنه كان قد عمي في آخر حياته، فكان يقبل التلقين كما قال البخاري ويعقوب بن أبي شيبة.

الراوي العاشر: شبيب بن سعيد أبو سعيد التميمي البصري: رَوَى عَن: أبان بْن تغلب، وروح بْن القاسم، وشعبة بْن الحجاج، ورَوَى عَنه: ابنه أَحْمَد بن شبيب بن سَعِيد، وعَبْد اللَّهِ بْن وهب، ويحيى بْن أيوب المِصْرِي

---

[١] المجروحين لابن حبان: ١ / ٣٥٢، وسؤالات السهمي للدارقطني: ١/ ١٣، وتاريخ بغداد: ٩ / ٢٢٨، وضعفاء ابن الجوزي، ١/ ٧١، وأنساب السمعاني: ٤ / ٨٠، وسير أعلام النبلاء: ١١ / ٤١٠، وتهذيب التهذيب: ٤ / ٢٧٢، والتقريب: ١ / ٣٤٠.

[٢] «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي» (٢/ ٤٠٩)

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: كان عنده كتب يونس بن يزيد، وهو صالح الحديث، لا بأس به، وقال أبو زرعة: شبيب بن سعيد لا بأس به، بصري، كتب عنه ابن وهب بمصر.

وقال عَلِيّ ابْن المديني: ثقة، كَانَ من أصحاب يونس بْن يزيد، كَانَ يختلف فِي تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح، وقد كتبتها عَنِ ابنه أَحْمَد، وَقَال أبو زُرْعَة، والنسائي: لا بأس به.

وَقَال أبو أحمد بْن عدي: ولشبيب نسخة الزُّهْرِيّ عنده عَنْ يونس، عَنِ الزُّهْرِيّ أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير، وقال: كان شبيب لعله يغلط ويهم إذا حدث من حفظه، وأرجو أنه لا يتعمد، فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس، فكأنه شبيب آخر – يعني يُجَوِّد.

فقال ابن عدي: ولعل شبيبًا بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب.

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات".

وقد تضاربت أقوال الذهبي فيه، فقال في ديوان الضعفاء: ثقة يأتي بغرائب، وقال في الميزان: صدوق يغرب، وقال ابن حجر: لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب، روى له الْبُخَارِيّ، وأبو داود فِي "الناسخ والمنسوخ"، والنَّسَائي، مات سنة ست وثمانين ومائة[١]

[١] «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٧٨)، و«الجرح والتعديل»(٤/ ٣٥٩)، و«تاريخ ابن يونس» (٢/ ٩٩)، و«الثقات لابن حبان» (٨/ ٣١٠)، و«الكامل لابن عدي» (٥/ ٤٧)، و «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم» (١/ ١٧٢)، و«تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (ص١٣٧)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٦٠)، و«ديوان الضعفاء» (ص١٨٥)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦٢)، و«إكمال تهذيب الكمال » (٤/ ١١)، و «تهذيب التهذيب»(٤/ ٣٠٦)، و«التقريب» (ص٢٦٣).

وعليه فقد اتضح من خلال الترجمة أن شبيبا كان له كتب صحاح، وكان يحدث من حفظه، فيغلط، وأنكر العلماء رواية ابن وهب عنه، ورجح ابن عدي أن يكون ذلك بسبب تحديثه من حفظه دون كتابه، فقال: ولعل شبيبًا بمصر في تجارته إليها، كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم.

وبمثل ذلك ذكر العلامة ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٣) فذكره فيمن لايحدث من كتابه فيغلط، وساق كلام ابن عدي رحمه الله.

الراوي الحادي عشر: شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة: روى عن سلمة بن كهيل، وأبي إسحاق، والأعمش، وروى عنه: عبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم.

قال عمرو بن علي الفلاس: قال كان يحي لا يحدث عن شريك، وكان عبد الرحمن ابن مهدي يحدث عنه، وقال عبد الجبار بن محمد الخطابي قلت ليحيى بن سعيد: يقولون إنما خلط شريك بآخرة، فقال: ما زال مخلطا، فعلق ابن رجب في شرح العلل قائلا: وبكل حال فهو سيء الحفظ، كثير الوهم.

وقدمه وكيع في حديث الكوفيين قائلا: لم يكن أحد أروى عن الكوفيين من شريك، وقال ابن المبارك: شريك أعلم بحديث الكوفيين من سفيان الثوري.

وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحدا قط أورع في علمه من شريك، وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: سمع شريك من أبي إسحاق قديما، وشريك في أبي إسحاق أثبت من زهير واسرائيل وزكريا

وذكر إسحاق بن منصور عن يحي ابن معين قال: شريك ثقة، من يسأل عنه؟، وقال عثمان بن سعيد قلت ليحيى بن معين: شريك أحب إليك في أبي إسحاق أو إسرائيل؟ فقال: شريك أحب وهو أقدم، قلت: فشريك أحب إليك في منصور أو أبو الأحوص؟ فقال: شريك أعلم به.

وسأل أبو حاتم أباه عن شريك وأبي الأحوص أيهما أحب إليك؟ قال: شريك أحب إلي، شريك صدوق، وهو أحب إلي من أبي الأحوص، وقد وجدت له أغاليط، ولما سأل أبا زرعة عنه، فقال: شريك يحتج بحديثه، كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحيانا، فقال له فضل الصائغ: أن شريكا حدث بواسط بأحاديث بواطيل فقال أبو زرعة: لا تقل: بواطيل[١].

وقال ابن معين: (صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه)، وقال أبو حاتم: (صدوق له أغاليط)، وقال أبو زرعة: (كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً) وقال يعقوب بن شيبة: (صدوق، ثقة، سيء الحفظ جدًا)، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى: (شريك سيء الحفظ، مضطرب الحديث، مائل).

وذكره ابن حبان فى الثقات, وقال: (كان في آخر أمره يخطىء فيما يروى، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة),

وقال العجلي: (كوفي ثقة وكان حسن الحديث), وقال النسائى: (ليس به بأس), وقال الذهبي: (كان شريك حسن الحديث إماماً فقيهاً ومحدثاً مكثراً ليس هو في الإتقان كحماد بن زيد), وقال مرة: (فيه تشيع خفيف على قاعدة أهل بلده)، وذكره ابن حجر فى المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، فقال: مشهور، كان من الأثبات، ولما ولي القضاء تغير حفظه، وكان يتبرأ من التدليس، ونسبه عبد الحق في "الأحكام" إلى التدليس وسبقه إلى وصفه به الدارقطني.

وروى له البخاري استشهاداً، ومسلم في المتابعات، وأخرج له أصحاب السنن الأربعة, مات في سنة سبع وسبعين ومائة[٢].

---

[١] «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٤/ ٣٦٦) بتصرف يسير

[٢] «الطبقات الكبير» (٧/ ٤٨٨)، و «تاريخ ابن معين – رواية الدوري» (٤/ ٣٦٣)، و «طبقات خليفة» (ص٢٨٨)، ومعرفة الثقات(١/٤٥٣)، والثقات (٦ / ٤٤٤)، و«الأسامي والكنى لأحمد» (ص١١٩)، و«التاريخ =

وصحح كتبه جمع من العلماء فقال يعقوب بن شيبة وغيره: كتبه صحاح، (وحفظه فيه اضطراب).

وقال محمد بن عمار الموصلي الحافظ: شريك كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال: ولم يسمع من شريك من كتابه إلا إسحاق الأزرق، وقد قيل: إن أصوله كان فيها الخطأ، فذكر محمد بن يحيى بن سعيد القطان، عن أبيه، قال: نظرت في كتب شريك فإذا الخطأ في أصوله.

وفرق آخرون بين ما حدث به في آخر عمره بعد ولايته القضاء، فضعفوه، لاشتغاله بالقضاء عن حفظ الحديث، وبين ما حدث به قبل ذلك فصححوه، وقال أحمد في رواية الأثرم، وذكر سماع أبي نعيم من شريك: سماع قديم، وجعل أحمد يصححه، وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله، قال لي حجاج بن محمد: كتبت عن شريك نحواً من خمسين حديثاً عن سالم قبل القضاء، يعني قبل أن يلي القضاء.

قال أبو حاتم: حدث شريك، من حفظه بأخرة، وكان قد ساء حفظه، وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: أخطأ شريك في أربعمائة حديث[١].

وعليه فهو صحيح الكتاب كثرت أغاليطه لتحديثه من حفظه دون كتابه، لاسيما بعد ولايته للقضاء، وقد قال ابن حجر «صدوق يخطىء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا، شديدا على أهل البدع »[٢]

الكبير» (٥/ ٣٨٤)، وتاريخ بغداد: (٢٧٩/٩)، و «تهذيب الكمال(١٢/ ٤٦٢)، وتذكرة الحفاظ (٢٣٢/١)، وميزان الاعتدال(٢ /٢٧٠)، والاغتباط: ١٧٠، والكواكب النيرات: ٢٥٠، و«التبيين لأسماء المدلسين» (ص٣٣)، وتقريب التهذيب(٤١٧/١)، و «طبقات المدلسين» (ص٣٣).

[١] «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦١).

[٢] «تقريب التهذيب» (ص٢٦٦).

الراوي الثاني عشـــر: عبد الحميد بن إبراهيم الحضـــرمي، أبو تَقِي –بفتح المثناة، ثم قاف مكسورة: رَوَى عَن: إِسْمَاعِيل بْن عياش، وسلمة بْن كلثوم، وعَبْد اللَّهِ بْن سالم الأشعري، ورَوَى عَنه: أَيُّوب بْن سُلَيْمان، وعلي بن الحسن بن معروف، ومحمد بْن عوف الطائي.

قال ابن أبي حاتم: سألت محمد بن عوف الحمصى عنه، فقال: كان شيخا ضريرا لا يحفظ، وكنا نكتب من نَسْـخه الذى كان عند إسـحاق ابن زبريق لابن سـالم فنحمله إليه، ونلقنه، فكان لا يحفظ الإسـناد، ويحفظ بعض المتن فيحدثنا، وإنما حملنا الكتاب عنه شـهوة الحديث، وكان إذا حدث عنه محمد بن عوف قال: وجدت في كتاب ابن سـالم حدثنا به أبو تقى.

وقال ابن أبي حاتم أيضـا: سمعت أبى ذكر لى أبو تقى عبد الحميد بن إبراهيم، فقال: كان في بعض قرى حمص، فلم أخرج إليه، وكان ذكر أنه سمع كتب عبد الله بن سـالم عن الزبيدى إلا أنه ذهبت كتبه، فقال لا أحفظها، فأرادوا أن يعرضـوا عليه، فقال لا أحفظ، فلم يزالوا به حتى لَان، ثم قدمت حمص، بعد ذلك بأكثر من ثلاثين سنة، فإذا قوم يروون عنه هذا الكتاب، وقالوا عرض عليه كتاب ابن زبريق ولقنوه فحدثهم بهذا، وليس هذا عندي بشئ رجل لا يحفظ، وليس عنده كتب.

وَقَال النَّسَـائي: ليس بشـيءٍ، وَقَال فِي موضـع آخر: لَيْسَ بثقة، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"، وقد روى له النَّسَائي، حديثا واحدا متابعة، وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه ذهبت كتبه، فساء حفظه من التاسعة[1].

[1] «سـؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٢/ ٧٠٦)، و«الجرح والتعديل»(٦/ ٨)، و«الأسـامي والكنى للحاكم» (١/ ٩٢)، و«الثقات لابن حبان» (٨/ ٤٠٠)، و«الضـعفاء لابن الجوزي» (٢/ ٨٤)، و«تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٠٧)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٠٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٣٢)، و«لسـان الميزان» (٧/ ٢٧٥)، و«الكواكب النيرات» (ص٤٧٥).

والترجمة واضحة في كون عبد الحميد ضُعف بسبب ذهابِ كتبه، وعدم حفظه، وقبولِه التلقين.

الراوي الثالث عشر: عبد الرحمن بن زِيَاد بن أَنْعُم: الشَّعْبَانِي[١] **أبو أيوب، ويقال: أبو خَالِد، الأَفْرِيْقِي** [٢] روى عن: أبيه وأبي عبد الرحمن الحبلي وعبد الرحمن بن رافع، وجماعة، وعنه: الثوري، وابن لهيعة، وابن المبارك.

كانَ الثَّوْرِيُّ يُعَظِّمُه جِدّاً، وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، وكان صادقا خشنا، وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح، وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به، وفي حديثه ضعف، وقال عبد الرحمن سألت أبا زرعة عن الإفريقي وابن لهيعة: فقالا ضعيفان وأثبتهما الإفريقي، أما الإفريقي فإن أحاديثه التي تنكر عن شيوخ لا نعرفهم، وعن أهل بلده فيحتمل أن لا يكون فيهم، ويحتمل أن يكون.

وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة يُروي عن يحيى القطان أنه قال "الإفريقي ثقة، ورجاله لا نعرفهم"، فقال لي أبو زرعة: حديثه عن هؤلاء لا ندري، قلت فكيف محله عندك؟ قال يقارب يحيى بن عبيد الله ونحوه.

وقال أبو داود قلت لأحمد بن صالح: يحتج بحديث الإفريقي؟ قال: نعم، قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم، وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى القطان وغيره، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره ويقول هو مقارب الحديث.

وضعفه ابن مَعِين، والترمذي، والنسائي، ويعقوب بن شيبة، ويحيى القطان، والساجي، والذهبي، وابن حجر.

---

(١) الشَّعْبَانِي: بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفتح الباء الموحدة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى شَعْبَان، وهو اسم لقبيلة.(الأنساب ٣/ ٤٣٠ . ٤٣١).

(٢) الأَفْرِيْقِي: بفتح الألف وسكون الفاء وكسر الراء وسكون الياء المثناة من تحت وكسر القاف، هذه النسبة إلى أَفْرِيْقِيَة وهي بلدة كبيرة معروفة من بلاد المغْرب عند بلاد الأَنْدَلُس، فتحت في زمان عُثْمَان ﷺ. (اللباب ١/ ٧٩).

وقال ابن أبي شـــيبة: سَمِعت عليا يســـئل عَن عبد الرَّحْمَن بن زِيَاد بن أنعم، فَقَالَ كَانَ أَصْـــحَابنَا يضـــعفونه، وَأنكر أَصْـــحَابنَا أَحَادِيث كَانَ يحدث بهَا لَا تعرف، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال أيضاً: منكر الحديث، وقال ابن خِرَاش: متروك، وقال صَالِح بن محمد البَغْدَادِي: منكر الحديث، ولكن كان رجلا صـــالحا، وقال ابن خُزَيْمَة: لا يحتج به، وقال ابن حِبَّان: كان يروي الموضوعات عن الثقات ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم وكان يدلس[١].

وقال ابن عَدِي: عامة حديثه وما يرويه لا يتابع عليه، وقال ابن حجر: ضـــعيف في حفظه، مات سنة ست وخمسين ومائة، وقيل بعدها، وكان رجلا صالحا، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه[٢].

فقد اختلف النقاد حوله، والأكثرون على أنه ضعيف، لكن عبارة أحمد بن صالح تفيد أنه صحيح الكتاب.

وعليه فلعل الاختلاف فيه يرجع إلى هذا السبب، وهو تحديثه من حفظه وعدم تحديثه من كتابه، لذا وقع في الوهم والغلط، إضافة إلى كونه قد عُرف بالتدليس، ولذا اشتد أهل العلم عليه، من إطلاقهم الضعف على الرجل ورواياته، وإلا فحديثه على الاعتبار والله أعلم.

---

[١] وضعه ابن حجر في الطبقة الخامسة من طبقات المدلسين وهي: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لَهِيْعَة.(طبقات المدلسين ص ٥٥).

[٢] «تاريخ ابن معين – رواية الدوري» (٤/ ٤٢١)، و «ســـؤالات ابن أبي شـــيبة لابن المديني» (ص١٥٦)، و «التاريخ الكبير»(٦/ ٣٦٠)، «أحوال الرجال» (ص٢٦٣)، و «الكنى والأسماء لمسلم» (١/ ٢٨٢)، و «سؤالات البرذعي» (ص١٢٧)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٢٥٢)، و«ضـــعفاء للنســـائي» (ص٦٦)، «الضـــعفاء الكبير» (٢/ ٣٣٢)، والجرح والتعديل ٥/ ٢٣٤، «المجروحين» (٢/ ٥٠)، والكامل في الضعفاء ٤/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، وتاريخ مدينة دمشـــق ٣٤/ ٣٤٤، وتهذيب الكمال ١٧/ ١٠٢، والكاشـــف ١/ ٦٢٧، وميزان الاعتدال ٤/ ٢٧٩، وتقريب التهذيب ص ٣٤٠.

الراوي الرابع عشـــر: عَبْدُ الرَّزَّاقِ بنُ هَمَّامِ بنِ نَافِعٍ، الحِمْيَرِيُّ، مولاهم، أبو بكر الصنعاني، اليماني: حَدَّثَ عَنْ: هِشَامِ بنِ حَسَّانٍ، وَمَعْمَرٍ – فَأَكْثَرَ عَنْهُ، وحَدَّثَ عَنْهُ: سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، وَمُعْتَمِرُ بنُ سُلَيْمَانَ، وَأَبُو أُسَامَةَ.

قال أحمد: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصـــريين، كان يتعاهد كتبه، وينظر فيها باليمن، وكان يحدثهم حفظا بالبصرة –يعني معمرا–.

وســئل أحمد عن حديث، فقال ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ فقيل له فلان، وفلان، قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي كان يلقن فلُقِّنه، وليس هو في كتبه، كان يلقنها بعد ما عمي، وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد نحو ذلك، وزاد: من سمع من الكتب فهو أصح.

ولذا قال آدَمُ بْنُ مُوسَى: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ أَصَحُّ.

وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأحمد من أثبت في ابن جريج عبد الرزاق أو البرساني؟ قال: عبدالرزاق، وقال أيضا أخبرني أحمد حدثنا عبد الرزاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر، من سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع.

وقال عباس الدوري عن ابن معين: كان عبد الرزاق أثبت في حديث معمر عن هشـــام بن يوسف وكان هشام في ابن جريج أقرأ للكتب، وقال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني: قال لي هشام بن يوسف وكان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا، قال يعقوب: وكلاهما ثقة.

وقال ابن عدي: ولعبد الرَّزَّاق بْن همام أصـــناف وحديث كَثِير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم، وكتبوا عَنْهُ ولم يروا بحديثه بأسا إلَاّ أنهم نسبوه إِلَى التشيع، وقد روى أحاديث فِي الفضـــائل مما لا يوافقه عَلَيْهَا أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث ولما رواه فِي مثالب غيرهم مما لم أذكره فِي كتابي هَذَا، وأما فِي باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به، إلَاّ أنه قد سبق منه أحاديث فِي فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير.

وقال النســـائي: فيه نظر، فمن كتب عنه بآخره، كتب عنه أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ويحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان ممن يخطىء إذا حدث من حفظه على تشيع فيه وكان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر.

وقال الآجري عن أبي داود: الفريابي أحب إلينا منه، وعبد الرزاق ثقة، وقال العجلي: ثقة يتشـــيع وكذا قال البزار، وقال الذهلي: كان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث وكان يحفظ، وقال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، مات سنة إحدى عشرة ومائتين [١] أخرج له الجماعة.

وقد قال الدكتور همام عبد الرحيم في مقدمة «شـرح علل الترمذي» (١/ ١١٢) «ومن الثقات من فقد بصـره، وكان يعتمد على كتبه، فخف ضـبطه ووهم فيما حدث به بعد ذلك، وهؤلاء كثيرون، منهم عبد الرزاق بن همام، فبالرغم من أنه أحد الأئمة المشـهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل أنه لم يرحل إلى أحد بعد رســـول الله ﷺ، ما رحل إلى عبد الرزاق، هذا ما قاله ابن رجب معبرا عن توثيق العلماء لهذا العالم، بالرغم من كل هذا إلا أن حديثه ضعيف بعد فقد بصره.

[١] «الطبقات الكبرى » (٥/ ٥٤٨)، و«تاريخ ابن معين – رواية الدوري» (٣/ ١٠٦)، و«التاريخ الكبير»(٧/ ١٥٦)، و«التاريخ الأوسط»(٢/ ٣٢٠)، و«الكنى والأسماء لمسلم» (١/ ١٢٦)، و«الثقات للعجلي» (ص٣٠٢)، و«التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة» (١/ ٣٢٩)، و«الضـــعفاء للنســـائي» (ص٦٩)، و«الضـــعفاء الكبير» (٣/ ١٠٧)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨)، و«الثقات لابن حبان»(٨/ ٤١٢)، و«الكامل لابن عدي»(٦/ ٥٣٨)، و«الأسـامي والكنى للحاكم» (١/ ٣٦٨)، و«رجال صـحيح مسـلم» (٢/ ٨)، و«الكمال في أسماء الرجال» (٧/ ٥٧)، و«تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٢)، و«من تكلم فيه وهو موثق»(ص١٢١)، و«السـير»(٩/ ٥٦٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٠٩)، و«الكاشـــف»(١/ ٦٥١)، و«المغني في الضـــعفاء»(٢/ ٣٩٣)، و«ديوان الضـــعفاء» (ص٢٤٨)، و«تذهيب تهذيب الكمال» (٦/ ٨٥)، و«المختلطين للعلائي» (ص٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣١٠)، و«التقريب» (ص٣٥٤)

وهذا ما قرره الإمام أحمد بقوله: عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري بأحاديث كتبناها من أصل كتابه جاء بخلافها.

وعلى هذا فآفة عبد الرزاق انه كان يتلقن ولم يوفق بمحدث واحد ثقة يلقنه.[١]

فقد روى الخطيب بإسناده عن إسحاق بن أبي إسرائيل قال: كان أصحاب الحديث يلقنون عبد الرزاق من كتبهم فيختلفون في الشيء فيقول لي: كيف في كتابك؟ فإذا أخبرته صار إليه لما يعرف أنني كنت أتعب في تصحيحها، وهذه القصة وما قبلها فيهما دلالة واضحة على أن عبد الرزاق ابتلي بمن يلقنه الباطل أو الضعيف من الحديث، وعليه يحمل تكذيب من كذبه، وما روى من الفضائل عنه، حتى اتهم بالتشيع» أ. هـ

وترجم ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٥٧) قائلا "من لا يحدث من كتابه، فيَهم في حديثه"

ومن هذا النوع أيضاً قوم ثقات لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدثون أحياناً من كتابهم فيضبطون، فمنهم: عبد الرزاق بن همام، وقد تقدم أنه لما كان بصيراً ويحدث من كتابه كان حديثه جيداً، وما حدث من حفظه خلط.

[١] وقد أطبق العلماء على رد رواية الملقَّن في الحديث، فقد قال السيوطي «لَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ عُرِفَ بِالتَّسَاهُلِ فِي سَمَاعِهِ أَوْ إسْمَاعِهِ كَمَنْ لَا يُبَالِي بِالنَّوْمِ فِي السَّمَاعِ، أَوْ يُحَدِّثُ لَا مِنْ أَصْلٍ مُصَحَّحٍ، أَوْ عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلْقِينِ فِي الْحَدِيثِ» «تدريب الراوي» (١/ ٤٠١)

قال أحمد في رواية الأثرم: في حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه: "أن النبي ﷺ، رأى على عمر ثوباً جديدا[١]"، فقال: هذا كان يحدث به من حفظه، ولم يكن في الكتب، وقد تقدم ذكر هذا الحديث في كتاب اللباس.

وقال يحيى بن معين: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه كله، وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطيء عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب.

وعليه يمكن القول إن عبد الرزاق ثقة في كتابه، مُخلِّط في حفظه، يضبط أحيانا، ويغلط أحيانا.

---

[١] هذا الحديث أعله البخاري بالإرسال في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٥٦): فقال «قال ابن عَرعَرة: سَمِعتُ ابْن إدريس: ذهبتُ مَعَ ابْن أَبِي خَالِد إلى أَبِي الأَشهَب، زِياد بْن زاذان، فحدَّث بحديث عُمر؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: البَس جَدِيدًا ...

وروى عَبد الرَّزّاق، عَنْ سُفيان، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيد اللهِ، عَنْ سَالِمٍ، وعن مَعمَر، عَنِ الزُّهري، عَنْ سالم، عَنِ ابْن عُمر، عَن النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى أَبو نُعيم، عَنْ سُفيان، عَنْ إِسْمَاعِيل، عَنْ أَبِي الأَشهَب. وهذا أصح بإرساله»

وقال الترمذي في «العلل الكبير » (ص٣٧٣) رقم (٦٩٤) – حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُمَرَ ثَوْبًا أَبْيَضَ فَقَالَ: «أَجَدِيدٌ ثَوْبُكَ هَذَا أَمْ غَسِيلٌ» فَقَالَ: بَلْ غَسِيلٌ، فَقَالَ: «الْبَسْ جَدِيدًا وَعِشْ حُمَيْدًا وَمُتْ شَهِيدًا» سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ الشَّاذَكُونِيُّ: قَدِمْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ فَحَدَّثَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ حَدَّثُونَا بِهَذَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ أَيْضًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ لَا شَيْءَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ سُفْيَانَ فَالصَّحِيحُ مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ ثَوْبًا جَدِيدًا مُرْسَلٌ قَالَ مُحَمَّدٌ: وَاسْمُ أَبِي الْأَشْهَبِ هَذَا زَاذَانُ. قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: أَنَا ذَهَبْتُ بِابْنِ أَبِي خَالِدٍ إِلَيْهِ.

وقد حكم ابن أبي حاتم بنكارته وبطلانه، فقال في «العلل» (٤/ ٣٤٠):«رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَيْضًا عَنِ الثَّوْرِي، عن عاصم بن عُبيدالله، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن النبيّ مِثلَهُ.

فأنكَرَ الناسُ ذَلِكَ، وَهُوَ حديثٌ بَاطِلٌ، فالتُمِسَ الحديثُ: هَلْ رَوَاهُ أحدٌ؟ فَوَجَدُوهُ قَدْ رَوَاهُ ابنُ إِدْرِيسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أبي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الأَشْهَب النَّخَعي، عَنْ رجلٍ مِنْ مُزَينة، عَنِ النبيّ ﷺ، فذكَرَ مثلَهُ

الراوي الخامس عشـــر: عبد العزيز بن محمد بن عُبَيد بن أبي عُبَيد، الدَّراوَرْدِيّ[١]:

رَوَى عَن: صفوان بن سليم، وعلقمة بن أبي علقمة، وشريك بن أبي نمر، وغيرهم، وروى عَنه: أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، ونعيم بن حماد، وإبراهيم بن حمزة الزُّبَيْرِيّ، وقتيبة بن سَعِيد، وغيرهم.

وثقه مالك، والعجلي، وذَكَره ابنُ حِبَّان في "الثقات"، وســـئل أحمد بن حنبل عنه فقال: كان معروفا بالطلب وإذا حدث من كتابه فهو صـــحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمرى يرويه عن عبيد الله بن عمر.

وقال الدوري عن ابن معين: الدراوردي أثبت من فليح، وابن أبي الزناد، وأبي أويس، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صالح ليس به بأس، وقال أحمد بن أبي مريم عن ابن معين: ثقة حجة.

وقال ابن حجر: صـدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء، من الثامنة , توفي سـنة سبع وثمانين ومائة[٢].

وليس الوهم الواقع في بعض حديث الدراوردي أنه كان يحدث من كتب الناس فقط، بل لكونه كان يحدث من حفظه، وكان سيئ الحفظ.

---

(١) أصله كان من قرية من قرى فارس يقال لها دراورد (الجرح والتعديل٥ / ٣٩٦)

(٢) ينظر ترجمته في: طبقات ابن ســـعد(٥ / ٤٢٤)، وتاريخ الدوري(٢ / ٣٦٧)، والتاريخ الكبير(٦ / ١٥٩)، وثقات العجلي، (٣٤/١)، والجرح والتعديل(٣٩٦/٥)، وثقات ابن حبان(٧ / ١١٦)، والســـير(٨ / ٣٢٤)، وتهذيب التهذيب(٦/ ٣٥٣)، والتقريب(١/ ٥١٢).

فقد قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: عبد العزيز الدراوردى سيئ الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ[١]، وقال يحيى بن معين: الدراوردي ما روى من كتابه فهو أثبت من حفظه.

وقال الأثرم: قال أبو عبد الله: الدراوردي إذا حدث من حفظه فليس بشيء، أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ فقال: ليس الشأن في تصنيفه إن كان في أصل كتابه، وإلا فلا شيء، كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه، قال: ويقولون: إن حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة "أن النبي ﷺ كان يستعذب له الماء"، ليس له أصل في كتابه. انتهى كلامه[٢].

وهذا الحديث: أخرجه أبو داود في سننه، كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ بَابٌ فِي إِيكَاءِ الْآنِيَةِ ٣/ ٣٩٤ رقم«٣٧٣٥»، قال حدَّثنا سعيدُ بنُ منصور وعبدُ الله بن محمد النُّفَيليُّ، وقتيبةُ بنُ سعيدٍ، وأحمد في «مسنده » (٤١/ ٢٢٣): رقم «٢٤٦٩٣»، من طريق علي بن بحر، وابن حبان في «صحيحه المسمى بالتقاسيم والأنواع» (٦/ ٤١٣) رقم «٥٥٢٢» من طريق محمد بن الصباح، وإسحاق في «مسند إسحاق بن راهويه» (٢/ ٣١٧): رقم«٨٤١»، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٣٣٨)، من طريق خالد بن خِداش، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/ ٨٢) رقم «٤٦١٣» عن أحمد بن حاتم، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان » (٢/ ٨٩) من طريق قتيبة بن سعيد، وفي «الطب النبوي » (٢/ ٦٥٧) رقم «٧١٦»من طريق إسحاق بن راهويه، والحاكم في «المستدرك على الصحيحين » (٤/ ١٥٤) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، تسعتهم[٣] (سعيد بن منصور، وعبد الله بن محمد، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن بحر، و محمد بن

---

[١] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٩٦).

[٢] «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٥٨)

[٣] وقد أكثرت من المتابعات للاستدلال على أن الدراوردي قد حدث به هكذا، وحتى ينتفي كون الخطأ ممن روى عنه.

الصباح، وإسحاق بن راهويه، وخالد بن خِداش، وأحمد بن حاتم، وإسماعيل بن أبي أويس) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي به[١] عنْ هِشَامٍ عنْ أبِيهِ عن عَائِشَةَ: "أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يُسْتَعْذَبُ لَهُ الماءَ مِنْ بُيُوتِ السُّقْيَا"[٢]

قال أبو داود: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، ذَكَرَ حَدِيثَ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسْتَعْذَبُ لَهُ الْمَاءُ مِنْ بُيُوتِ السُّقْيَا»، فَقَالَ: هَذَا أَرَاهُ رِيحًا، قال:

---

[١] لم أقف للدراوردي إلا على متابعتين: الأولى: أخرجها ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/ ١٥٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ١٢١) رقم «٦٠٣٣» من طريق «عامِر بْن صَالِحٍ» عن هشام به.

وقال ابن عدي: وَهَذَا الْحَدِيثُ يُعْرَفُ بِعَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَقَدْ رَوَاهُ عَامِرُ بْنُ صَالِحٍ هذا، وقال أيضا: وَلِعَامِرِ بْنِ صَالِحٍ غير ما ذكرت وعامة حديثه مَسْرُوقَاتٌ مِنَ الثِّقَاتِ وَإِفْرَادَاتٌ مِمَّا يَنْفَرِدُ بِهِ، وَعَامَّةُ مَا رَأَيْتُهُ يروي عن هشام بن عروة.

وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكون » (ص٧٨):«عَامر بن صَالح يروي عَن هِشَام بن عُرْوَة: لَيْسَ بِثِقَة»، وقال ابن حبان في «المجروحين » (٢/ ١٧٩):«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» وعليه فمتابعته لا تفيد شيئا.

والمتابعة الثانية: أخرجها البغوي في «شرح السنة للبغوي» (١١/ ٣٨٤) رقم «٣٠٥٠» من طريق محمد بن المنذر عن هشام به.

ومحمد بن المنذر شيخ هالك لا يحتج به، ومتابعته لا تفيد شيئا، فقد قال عنه ابن حبان في «المجروحين » (٢/ ٢٥٩): «مُحَمَّد بن الْمُنْذر بن عبيد الله، يروي عَن هِشَام بْن عُرْوَة، روى عَنهُ: عَتيق بن يَعْقُوب كَانَ مِمَّن يَرْوِي عَن الْأَثْبَات الْأَشْيَاء الموضوعات لَا يحل كِتَابَة حَدِيثه إِلَّا عَلَى سَبِيل الاعتِبَار»، وقال أبو نعيم في: «الضعفاء » (ص١٣٩):«روى عَن هِشَام بن عُرْوَة أَحَادِيثه مُنكرَة».

[٢] اللفظ لأبي داود، وقوله (كان يُسْتَعْذَب) بضم أوله وفتح ثالثه، مبني للمفعول، أي يُحضر له الماء العذب، وهو الطيب الذي لا ملوحة فيه، ولم يكن هو يستعذب لنفسه، وإنما كان أصحابه يستعذبونه له إكرامًا له، وقوله(من بيوت السُّقْيا) بضم السين المهملة وسكون القاف وتخفيف المثناة تحت مقصور، (قال قتيبة) بن سعيد شيخ المصنف: السقيا (عين، بينها وبين المدينة النبوية يومان) «شرح سنن أبي داود لابن رسلان» (١٥/ ٢٨٤).

وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ، ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا، يَعْنِي: هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، كَانَ يُحَدِّثُهُ حِفْظًا، فَقَالَ أَحْمَدُ: كِتَابُهُ أَصَحُّ مِنْ حِفْظِهِ[١]

وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، وذكر له هشام، عن أبيه، عن عائشة؛ كان يستعذب للنبي ﷺ الماء من بيوت السقيا، فقال: ما رواه إلا الدراوَرْدي، ولم يكن في أصل كتابه[٢]

وعليه يمكن القول بأن سبب ضعف هذا الحديث أنه لم يكن في كتاب الدراوردي، بل حدث به من حفظه فأخطأ، وبه يتضح معني كلام أحمد وابن معين وأبي زرعة رحمهم الله من أنه كان يخطئ من حفظه، وأما كتابه فصحيح.

الراوي السادس عشر: عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو أويس المدني، ابن عم مالك: روى عن: الزهري، وابن المنكدر، وعبد الله بن دينار، وربيعة، وعنه: ابناه أبو بكر وإسماعيل، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وعبد الله القعنبي.

قال أبو داود عن أحمد: ليس به بأس، أو قال ثقة، قدم هاهنا، وزعموا أن سماعه وسماع مالك كان شيئا واحدا، وقال حنبل عن أحمد: صالح.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صالح، ولكن حديثه ليس بذاك الجائز، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ليس بقوي، وقال مرة: أبو أويس وابنه ضعيفان، وقال عثمان بن سعيد عن ابن معين: أبو أويس وفليح ما أقربهما، وقال الدوري عن ابن معين: أبو أويس مثل فليح، فيه ضعف، وقال مرة عنه: صدوق وليس بحجة.

وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفا، وقال عمرو بن علي: فيه ضعف وهو عندهم من أهل الصدق، وقال يعقوب بن شيبة صدوق صالح الحديث، وإلى الضعف ما هو،

---

[١] «مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني» (ص٤١٨)، رقم (١٩٤٨).

[٢] «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٢٨).

وقال أبو داود: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: صالح صدوق كأنه لين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به وليس بالقوي، وقال البخاري: ما روى من أصل كتابه فهو أصح، وقال النسائي: ليس بالقوي.

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: كَانَ مِمَّن يخطئ كثيرا، لم يفحش خَطؤُهُ حَتَّى اسْتحق التّرْك، وَلَا هُوَ مِمَّن سلك سنَن الثِّقَات، فيسلك مسلكهم، وَالَّذِي أرى فِي أمره تَنكُّب مَا خَالف الثِّقَات من أخباره، والاحتجاج بِمَا وَافق الْأَثْبَات مِنْهَا، وَكَانَ يحيى بن معِين يوثقه مرّة، ويضعفه أُخْرَى، وَذكر أَبَا أويس الْمَدِينِيّ فَقَالَ: كَانَ ضَعِيفا.

وقال الدارقطني: في بعض حديثه عن الزهري شيء.

وقال ابن عدي: في أحاديثه ما يصح ويوافقه الثقات عليه ومنها ما لا يوافقه عليه أحد، وقال الحاكم أبو أحمد يخالف في بعض حديثه، وقال الخليلي منهم من رضي حفظه، ومنهم من يضعفه وهو مقارب الأمر.

وقال ابن عبد البر: لا يحكي عنه أحد حَرَجَة في دينه وأمانته، وإنما عابوه بسوء حفظه وأنه يخالف في بعض حديثه.

ونسبه أبو عبد الله الحاكم إلى كثرة الوهم، قال: ومحله عند الأئمة محل من يحتمل عنه الوهم ويذكر عنه الصحيح.

وقال ابن حجر: صدوق يهم، مات سنة سبع وستين ومائة، وقد أخرج له الجماعة إلا البخاري[1].

---

[1] «الطبقات الكبير» (٧/ ٥٧٦)، و«التاريخ الأوسط» (٢/ ٣٥٤)، و«التاريخ الكبير» (٥/ ١٢٧)، و«العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٣/ ٧٠)، و«سؤالات البرذعي» (٢/ ٣٦٧)، و«الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٧٠)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٩٢)، و«المجروحين» (٢/ ٢٤)، و«الكامل لابن عدي» (٥/ ٣٠٠)، و«الأسامي والكنى للحاكم» (١/ ٣١٩)، و«الضعفاء لابن الجوزي» (٢/ ١٣١)، و«الكمال في أسماء الرجال» (٦/ ٢٠٧)، =

وعليه فالرجل عنده أوهام، وكان يخالف الثقات، وذلك بسبب سوء حفظه، وعدم تحديثه من كتابه، وأما ما روي من كتابه فهو أصح كما قال البخاري.

الراوي السابع عشر: عَبْدُ اللهِ بنُ لَهِيْعَةَ[١] بنِ عُقْبَةَ بْنِ فُرْعَانَ[٢] بنِ رَبِيْعَةَ بنِ ثَوْبَانَ، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو النضر، والأول أصح، المِصْرِيّ، الفقيه قاضي مصر، روى عن: أحمد بن خازم، وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، وبكر بن سوادة، وغيرهم، وعنه: ابن ابنه أحمد بن عيسى بن عبدالله بن لهيعة، وإسحاق بن عيسى بن الطباع، وعبد الله بن يزيد المُقْرِئ، وغيرهم.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: لا أحمل عن ابن لهيعة قليلا ولا كثيرا، وقال أبو حاتم: قال ابن حبان: سبرت أخباره فرأيته يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم، ثم كان لا يبالي بما دُفع إليه قرأه سواء أكان من حديثه أو لم يكن من حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه، لما فيها من الأخبار المدلسة، عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه، لما فيها مما ليس من حديثه.

وقال يحي بن معين: ضعيف، وذُكر عنده احتراق كتب ابن لهيعة فقال: هو ضعيف قبل أن تحترق وبعدما احترقت، وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث، وقال السَّعْدِيّ: ابن لهيعة لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج بروايته أو يعتد بروايته، وقال النَّسَائِيّ: ضعيف.

و«تهذيب الكمال » (١٥/ ١٦٦)، و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص٢٩٩)، و«المغني في الضعفاء» (١/ ٣٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٨٠)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٠٩).

[١] لَهِيْعَة: بفتح لام وكسر هاء وسكون ياء وبعين مهملة. (المغني ص ٢١٧).

[٢] فُرْعَان: بضم الفاء وبالراء وبالعين المهملة. (الإكمال ٧/ ٤٦).

وقال الجوزجاني: لا ينبغي أن يحتج بروايته، ولا يعتد بها، وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث، وقال الذهبي: العمل على تضعيف حديثه[١] خرّج مسلم حديثه مقرونا بعمرو بن الحارث [٢]، وأما البخاري والنسائي فإذا ذكرا إسنادا فيه ابن لهيعة وغيره سميا ذلك الغير، وكنيا عن اسم ابن لهيعة، ولم يسمياه [٣].

وعليه فقد ذهب جمع من العلماء (يحيى بن معين، وعثمان بن شيبة، وعمرو بن علي، والسعدي، والجوزجاني، والنسائي، والحاكم، والذهبي) إلى أن حديثه في عمره كله واحد، وهو ضعيف.

وذهب البعض إلى أن حديثه في أول عمره قبل احتراق كتبه أصح، وقد سمع منه قبل احتراق كتبه ابن المبارك، والمقبري، كذا قال الفلاس وغيره [٤] وقال ابن مهدي: ما اعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه.

وقال أبو زرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء إلا أن ابن وهب وابن المبارك كانا يتتبعان أصوله، وليس ممن يحتج به[٥] وروى عن أحمد أنه قال: سماع العبادلة من ابن لهيعة عندي صالح، عبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن المبارك.

---

(١) تاريخ الدُّوْرِيُّ: (٢ / ٣٢٧)، سؤالات الآجُرِّيُّ لأبي داود: (٥ / ١٣)،، وضعفاء العقيلي، (٢/ ١١٠)، والجرح والتعديل:(٥/ ٦٨٢)، والمجروحين لابن حبان: (٢/ ١١)، والكامل لابن عدي: (٥ / ٢٣٧)، وشرح علل الترمذي (١/ ٤٢١)، وتهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٧)، وسير أعلام النبلاء: (٨ / ١٠)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٨).

(٢) «صحيح مسلم» كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ التَّبْكِيرِ بِالْعَصْرِ (٢/ ١١٠) رقم (٦٢٤).

(٣) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٢٢).

(٤) «المصدر السابق» (١/ ٤٢٠).

(٥) «المصدر نفسه» (١/ ٤١٩).

وقال أبو داود: «سَمِعت أَحْمد يَقُول من كَانَ بِمصْر يشبه ابْن لَهِيعَة فِي ضبط الحَدِيث وكثرته وإتقانه» [١]، وكان ابن وهب يقول: حدثني – والله – الصادق البار عبد الله بن لهيعة، وقال ابن عدي: هو حسن الحديث، يكتب حديثه، وقد حدث عنه الثقات: الثوري، وشعبة، ومالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد[٢].

وأثنى عليه أحمد بن صالح المصري، وقال: هو صحيح الكتاب، فمن ضبط عنه من إملائه من كتابه فحديثه صحيح، قال: وأنا أذهب إلى أنه لا يترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصره على ترك حديثه[٣].

وقال مسعود عن الحاكم: لم يقصد ابن لهيعة الكذب، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ [٤].

لذا يمكن القول بأن كثيرا من النقاد ارتأوا تضعيف ابن لهيعة في حال تحديثه من حفظه دون كتابه، كأبي زرعة الرازي الذي قَبِل روايتي ابن وهب وابن المبارك عنه، لأنهما كانا يتتبعان أصوله، وكذا اعتد بروايتهما عنه الإمامُ أحمد، واعتد ابن مهدي برواية ابن المبارك عنه.

ولعل ذلك يرجع إلى نفس السبب الذي من أجله رآه أبو زرعة وهو كونهما كانا يتتبعان أصوله، وأما أحمد بن صالح المصري فأبان السبب واضحا حيث قال: صحيح الكتاب، فمن ضبط عنه من إملائه من كتابه فحديثه صحيح.

الراوي الثامن عشر: عَبْدُ اللهِ بنُ نَافِعٍ، الصَّائِغُ: روى عن: مالك، والليث، وعبد الله بن عمر العمري، وغيرهم، وروى عنه: قتيبة، وابن نمير، وأحمد بن صالح المصري.

---

[١] «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٤٦):

[٢] «الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/ ٢٥١).

[٣] «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٢٢).

[٤] تهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٨)

قال يَحْيَى بن مَعِيْن: ثقة، وقال أبو طالب عن أحمد: لم يكن صاحب حديث، كان ضعيفا فيه، وقال ابن سعد: كان قد لزم مالكا لزوما شديدا، وكان لا يقدم عليه أحدا، وهو دون معن، وقال أبو زرعة: لا بأس به.

وقال أبو حاتم: ليس بالحافظ هو لين في حفظه، وكتابه أصح، وقال البخاري: في حفظه شيء وقال أيضا: تَعرِفُ حِفْظَهُ وتُنْكِرُ، وكِتابُه أَصَحُّ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة ثقة، وقال ابن عدي: روى عن مالك غرائب، وهو في رواياته مستقيم الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان صحيح الكتاب وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ، وقال النَّسَائِيّ: ليس به بأس.

وقال الخليلي: رَوَى عَنْهُ الشَّافِعِيُّ أَحَادِيثَ، لَكِنَّ الْحُفَّاظَ لَمْ يَرْضَوْا حِفْظَهُ، وقال ابن حجر: ثقة، في حديثه لين، وقال الذهبي: وليس هو بالمتوسع في الحديث جدا، بل كان بارعا في الفقه، وتُوفي في شهر رمضان، سنة ست ومائتين[1] أخرج حديثه مسلم، وأصحاب السنن الأربعة.

فالناظر للترجمة يرى النقاد قد اختلفوا في ترجمته وتباينت عباراتهم فيه ما بين موثّق ومليّن ومضعّف، إلا أن أبا حاتم الرازي، والبخاري، وابن حبان قد جاءت عبارتهم أدق، فلم يطلقوا فيه التوثيق، ولا الجرح، إنما وضحوا السبب الذي من أجله وثّقه من وثّقه، وضعّفه من ضعّفه، وهو كونه صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ.

فكأنّ من وثقه نظر لضبطه كتابَه، ومن ضعّفه نظر لسوء حفظه، والله أعلم.

---

[1] التاريخ الكبير(٦/ ٢٧٣)، والتاريخ الصغير(٢ / ٣٠٩)، وسؤالات البرذعي(٢/ ٣٧٥)، والمجروحين(٢ / ٢١)، والجرح والتعديل (٥/ ١٨٤)، والإرشاد للخليلي(١/ ٢٢٧)، وتذهيب التذهيب (٢ / ١٩١)، وميزان الاعتدال(٢ / ٥١٤)، وتهذيب التهذيب(٦ / ٥١).

الراوي التاسع عشر: عطاء بن مسلم الخفاف، كوفي الأصل، حلبي الدار: روى عن: الأعمش، والثوري، وعنه: عُبيد بن جناد, وهشام بن عمار, وجماعة.

قال العجلي، والفضل بن موسى, ووكيع, وابن معين: (ثقة)، وقال ابن معين مرة: (ليس به بأس، وأحاديثه منكرات).

وقال أحمد: (مضطرب الحديث), وقال الآجري عن أبي داود: (ضعيف), وقال أبو حاتم: (كان شيخاً صالحاً يشبه يوسف بن أسباط، وكان دفع كتبه، وليس بقوى، فلا يثبت حديثه).

وسئل أبو زرعة عن عطاء بن مسلم، فقال: كان من أهل الكوفة، قدم حلب، وروى عنه ابن المبارك، دفن كتبه، ثم روى من حفظه فوهم فيه، وكان رجلا صالحا.

وقال ابن حبان: روى عَنهُ الْعِرَاقِيُّونَ وَأهل الشَّام كَانَ شَيخا صَالحا، دفن كتبه ثمَّ جعل يحدث فَكَانَ يَأْتِي بالشَّيْء على التَّوَهُّم فيخطيء، فَكثر الْمَنَاكِير فِي أخباره، وَبَطل الِاحْتِجَاج بِهِ إِلَّا فِيمَا وَافق الثِّقَات، وقال ابن عدي: (في حديثه بعض ما يُنكر عليه).

وقال العقيلي: (لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به)، وقال البزار: لم يكن بالحافظ، وليس به بأس، وقال الذهبي: (كوفي صاحب حديث، ليس بالقوي)، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ كثيراً), مات في سنة تسعين ومائة, روى له الترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجه[1]

[1] «العلل لأحمد رواية المروذي »(ص١٥٢)، و«التاريخ الكبير»(٧/ ٥٧٥)، و «الثقات للعجلي» (ص٣٣٤)، و«الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٠٥)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٦)، و«المجروحين» (٢/ ١٣١)، و«الثقات لابن حبان» (٧/ ٢٥٥)، و «الكامل لابن عدي» (٧/ ٨٠)، و«الضعفاء لابن الجوزي» (٢/ ١٧٨)، و«الكمال في أسماء الرجال» (٧/ ٣٠٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٠٤)، و«السير» (٣/ ٢٥١)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٧٦)، و«المغني في الضعفاء»(٢/ ٤٣٥)، و«ديوان الضعفاء» (ص٢٧٦)، و«تذهيب تهذيب الكمال» (٦/ ٣٦٣)، و«إكمال تهذيب الكمال » (٥/ ٣٠١)، و «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢١١)، و « التقريب» (ص٣٩٢).

فهنا نجد النقاد قد اختلفوا فيه، فمنهم من يوثقه، ومنهم من يضعفه، ومنهم من يرى أن سبب ضعفه سوء حفظه، وكونه قد دفن كتبه، ثمَّ جعل يحدث فَكَانَ يَأْتِي بالشَّيْء على التَّوَهُّم فيخطيء، فَكثرت الْمَنَاكِير فِي أخباره، وَبَطل الإحْتِجَاج بِهِ إِلَّا فِيمَا وَافق الثِّقَات، كما قال ابن حبان رحمه الله.

وعليه فسبب الضعف ناشئ عن تركه كتبَه، وتحديثِه من حفظه، وهو ليس بالحافظ كما قال البزار، والله أعلم.

الراوي العشرون: محمد بن جابر بن سَيَّار[١] بن طَلْق[٢] السُّحَيْمِيُّ[٣] أبو عبد الله اليمامي، أصله كوفي، وكان أعمى: روى عن: عبد الملك بن عمير، وأبي إسحاق السبيعي، ويحيى بن أبي كثير وغيرهم، وروى عنه: أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وشعبة بن الحجاج.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان محمد بن جابر ربما ألحق، أو يلحق في كتابه، يعني الحديث، وقال الدوري عن ابن معين: كان أعمى، واختلط عليه حديثه، وكان كوفيا، فانتقل إلى اليمامة، وهو ضعيف، وقال عمرو بن علي: صدوق كثير الوهم، متروك الحديث.

وقال ابن أبي حاتم عن محمد بن يحيى سمعت أبا الوليد يقول: نحن نظلم محمد بن جابر بامتناعنا من التحديث عنه، قال وسمعت أبي وأبا زرعة يقولان: من كتب عنه باليمامة وبمكة، فهو صدوق، إلا أن في أحاديثه تخاليط، وأما أصوله فهي صحاح، وقال أبو زرعة: ساقط الحديث عند أهل العلم، وقال أبو حاتم: ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه وكان يلقن.

---

(١) سَيَّار: بفتح أوله والمثناة تحت المشددة وبعد الألف راء, (توضيح المشتبه: ٥/ ١٣١)

(٢) طَلْق: بمفتوحة وسكون لام وبقاف, (المغني: ١٥٨)

(٣) السُّحَيْمِيُّ: بضم السين وفتح الحاء المهملتين، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها ميم, نسبة إلى سحيم، وهو بطن من بني حنيفة، نزل اليمامة, (الأنساب: ٣/ ٢٢٩)

وكان ابن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، رأوا في كتبه لحقا، وحديثه عن حماد فيه اضطراب.

وقال أحمد: (حديثه عن حماد فيه إضطراب), وقال البخاري: (ليس بالقوي عندهم), وقال أبو داود: (ليس بشئ)، وقال النسائي: (ضعيف)، وقال أبو زرعة: (ساقط الحديث عند أهل العلم).

وقال الدارقطني: (هو وأخوه يتقاربان في الضعف, قيل له: يتركان؟ فقال: لا, بل يعتبر بهما), وقال ابن أبي حاتم: (سئل أبي عن محمد بن جابر وابن لهيعة؟ فقال: محلهما الصدق, ومحمد بن جابر أحب إلي من ابن لهيعة).

وقال ابن عدي: ولمحمد بن جابر من الحديث غير ما ذكرت، وعند إسحاق بن أَبِي إسرائيل عن مُحَمد بن جابر كتاب أحاديثه صالحة، وكان إسحاق يفضل مُحَمد بن جابر عَلَى جماعة شيوخ هم أفضل مِنْهُ وأوثق، وقد روى عن مُحَمد بن جابر كما ذكرت من الكبار.....، ولولا أن مُحَمد بن جابر فِي ذَلِكَ المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هُوَ دونهم، وقد خالف فِي أحاديث ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه.

وقال الذهبي: (ما هو بحجة، وله مناكير عدة كابن لهيعة)، وقال ابن حجر: (صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً وعمي فصار يلقن، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة).

وقال علاء الدين (ضعفه غير واحد وله مناكير، ولكن يصلح حديثه للاعتبار), روى له أبو داود, وابن ماجه[1]

[1] العلل ومعرفة الرجال(٣/ ٦١)، والتاريخ الكبير(١/ ٥٣)، و«الثقات للعجلي» (ص٤٠١)، والكامل لابن عدي(٧/ ٣٤٢)، والجرح والتعديل (٧/ ٢١٩)، و«المجروحين» (٢/ ٢٧٠)، والمختلطين للعلائي (ص١٠٨)، و«الضعفاء لابن الجوزي» (٣/ ٤٥)، وسير أعلام النبلاء:((٨/ ٢٣٨)، وتهذيب التهذيب» (٩/ ٨٨)، وتقريب التهذيب (٩/ ٧٧)، والكواكب النيرات لابن الكيال(١/ ٤٩٤)، ونهاية الاغتباط: (١/ ٣١٧).

وعليه فهو صدوق، وقع الوهم في حديثه لكونه ساء حفظه، وخلط كثيرا، وأصابه العمي، فصار يلقن.

وأما كتابه فكان صحيحا، ومع ذلك لما خلط صار يدخل في كتابه ما ليس منه فكثرت مناكيره، فصار سيئ الحفظ سيئ الكتاب، يعتبر بحديثه إن وافقه الثقات، وأما إذا انفرد فلا يحتج به.

وهذا الذي حدث له من الضعف، والوهم بسبب العوارض التي عرضت له من الاختلاط والعمى، وإلا فأصل كتابه كان صحيحا، ولذا قال أبو حاتم: أما أصوله فصحاح، ثم ذهبت كتبه، وساء حفظه، فكان يلقن.

الراوي الحادي والعشرون: محمد بن جعفر الْهُذَلِيُّ[١] أبو عبد الله[٢] البصري المعروف بغُنْدَر[٣]: رَوَى عَنْ: حُسَيْن المعَلِّم، وَعَبْد اللهِ بن سَعِيْدِ بنِ أَبِي هِنْدٍ، وَابْن جُرَيْج، وَشُعْبَةَ، فَأَكْثَرَ عَنْهُ، ورَوَى عَنْهُ: عَلِيُّ بنُ المدِيْنِيّ، وَأَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ، والكبار.

قال الميموني عن أحمد: غندر أسن من يحيى بن سعيد، سمعته يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا.

وقال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين: كان من أصح الناس كتابا، وأراد بعضهم أن يخطئه، فلم يقدر وكان يصوم منذ خمسين سنة يوما ويوما.

---

(١) الْهُذَلِيُّ: بضم الهاء وفتح الذال المعجمة, نسبة إلى هذيل، قبيلة (الأنساب: ٥/ ٦٣١).

(٢) الكنى لمسلم:(١/ ٤٩٢).

(٣) غُنْدَر: بضم معجمة وسكون نون وفتح دال مهملة وقد تضم, لقبه بذلك ابن جريج؛ لأنه لما حدث بالبصرة صار غندر يشغب عليه, فقال له أنت غندر, وأهل الحجاز يقولون للمشغب غندر, (المغني صـ ١٩١, نزهة الألباب: ٢/ ٥٧، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٩٧).

وقال ابن المديني: هو أحب إلي من عبد الرحمن في شعبة وقال ابن مهدي: كنا نستفيد من كتب غندر في شعبة، وكان وكيع يسميه الصحيح الكتاب، وقال ابن مهدي: (غندر في شعبة أثبت مني)، وقال ابن المبارك: (إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم)، وقال أبو حاتم: (كان صدوقاً وكان مؤدياً وفي حديث شعبة ثقة), وقال ابن سعد: (كان ثقة إن شاء الله), وقال العجلي: (بصري ثقة وكان من أثبت الناس في حديث شعبة).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من خيار عباد الله، ومن أصحهم كتابا على غفلة فيه، وقال الذهبي: (أحد الأثبات المتقنين، ولا سيما في شعبة)، ونقل عن أبي حاتم أنه قال عنه: هو في غير شعبة، يكتب حديثه ولا يحتج به)[1] وقال ابن حجر: (ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة).

وقال عمرو بن العباس: كتبت عن غندر حديثه كله إلا حديثه عن ابن أبي عروبة، فإن عبدالرحمن نهاني أن أكتب عنه حديث سعيد، وقال إن غندرا سمع منه بعد الاختلاط، وقال ابن المديني كنت إذا ذكرت غندرا ليحيى بن سعيد، عوج فمه، كأنه يضعفه.

مات في سنة ثلاث وتسعين ومائة، روى له الجماعة[2].

وقد قال يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ » (٢/ ١٥٦):«قَالَ عَلِيّ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ شُعْبَةَ فِي أَوَّلِ مَا أَتَيْتُهُ، فَحَدَّثَ بِحَدِيثٍ فَتَطَاوَلَ غُنْدَرٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: فَقَدْتُكَ قَدْ سَمِعَ حَدِيثِي كُلَّهُ وَهُوَ يَتَطَاوَلُ لهذا، قال: وسمعت بعض أصحاب الحديث

[1] لم أقف عليه في كتب أبي حاتم، ولم ينقله غير الذهبي في اللسان

[2] «الطبقات الكبرى» (٩/ ٢٩٧)، و«الطبقات لخليفة» (ص٧١٢)، و«التاريخ الكبير»(١/ ٥٧)، و«التاريخ الأوسط» (٢/ ٢٧٣)، و«الكنى لمسلم» (١/ ٤٩٢)، و«الثقات للعجلي » (٢/ ٢٣٤)، و«التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم» (ص٦٦)، و«الجرح والتعديل» (٧/ ٢٢١)، و«الأسامي للحاكم» (٥/ ١٠٧)، و«رجال صحيح مسلم» (٢/ ١٦٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥)، و«السير» (٩/ ٩٨)، و«تذكرة الحفاظ » (١/ ٢٢٠)، و«الكاشف» (٢/ ١٦٢)، و«تذهيب تهذيب الكمال» (٨/ ٦٤)، و«تهذيب التهذيب»(٩/ ٩٦)، و«التقريب» (ص٤٧٢)، و«لسان الميزان» (٧/ ٣٥٤)، و«تذكرة الحفاظ» (ص٢١٠).

يقول لِسُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ فِي حَدِيثٍ لِشُعْبَةَ اخْتَلَفُوا فِيهِ: كَيْفَ قال غندر؟ قَالَ سُلَيْمَانُ: يَا مُغَفَّلُ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنْكَدَ مِنْ أَنْ يَقُولُ هَذَا، إِنَّمَا قَالَ كيف في كتاب غندر قال سليمان: إن غندرا كان يقول: سمعت حديث شعبة وقرأت عليه. قَالَ سُلَيْمَانُ: كَانَ حَدِيثُ كِتَابِهِ صَحِيحًا فَأَمَّا هُوَ فَكَانَ كَأَنَّهُ أَوْمَأَ بِهِ، كَانَ لَا يَعْقِلُ هَذَا الْأَمْرَ، قُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: كَيْفَ لَمْ تَكْتُبْ كُتُبَ غُنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَلَى الْوَجْهِ؟ فَقَالَ: يَا أَبَا يُوسُفَ كَانَ غُنْدَرٌ مُغَفَّلًا فَكُنْتُ أَطْلُبُ مِنْهُ الْكِتَابَ فَيَقُولُ لِي إِنَّكَ قَدْ سَمِعْتَ هَذَا الْكِتَابَ وَلَكِنَّكَ لَيْسَ تَدْرِي، قَالَ: فَكُنْتُ أَكْرَهُ أَنْ أُمَارِيَهُ لِحَالِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ خَوْفًا مِنْ أَنْ يُقَالَ لِي بَعْدُ قَدْ قَالَ غُنْدَرٌ إِنَّكَ لَا تَعْقِلُ، قَالَ: فَفَاتَنِي لِهَذَا الْمَعْنَى.

وعليه فقد تبين أن النقاد اتفقت كلمتهم على صحة كتابه، وأنه كان من أصح الناس كتابا كما تقدم من كلام ابن معين، وابن حبان، وابن المبارك وابن مهدي، وابن حجر، إلا أن بعض النقاد أثبت له غفلة، أثرت على بعض حديثه، حتى جعلت بعض النقاد لا يرضى حديثه كيحى بن سعيد.

الراوي الثاني والعشرون: مُحَمَّد بن شعيب بن شابور القرشي الأُمَوِي، أَبُو عبد اللَّه الشامي الدمشقي: رَوَى عَن: عَبْد الرَّحْمَنِ بْن زيد بْن أسلم، والأَوزاعِيّ، وعبد الرَّحْمَنِ بْن يزيد بْن جَابِر، وغيرهم، ورَوَى عَنه: بشر بْن عبد الوهاب، وعبد الله بْن المبارك ومات قبله، وهشام بْن عمار.

قال صالح بْن أحمد: سئل أبي عنه، فقال: ما أرى به بأسا ما علمت إِلَاّ خَيْرًا، وَقَال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمد: سمعت أَبِي يقول: ما أرى به بأسا، وكان رجلا عاقلا، قال: وسألته مرة أخرى، فقال: ما علمت إِلَاّ خَيْرًا، وَقَال هاشم بْن مرثد: سمعت يَحْيَى بْن مَعِين يقول: ليس به في الحديث بأس.

وقال ابن المبارك: أَخْبَرَنَا الثقة من أهل العلم مُحَمَّد بْن شعيب، وَقَال مُحَمَّد بْن عَبد اللَّهِ بْن عمار الموصلي: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن شعيب بن شابور، وهو ثقة، وَقَال عثمان بْن سَعِيد

الدارمي، عَن دحيم: ثقة، والوليد كان أحفظ منه، وكان محمد إذا حدث الشيء من كتبه حدثه صحيحا.

وَقَال أَبُو حاتم: مُحَمَّد بْن شعيب أثبت من مُحَمَّد بْن حمير ومن بقية ومن مُحَمَّد بْن حرب الأبرش، وَقَال أَبُو داود: ثبت، وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ: من ثقات أهل الشام، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات، ووثقه العجلي.

وقال ابن حجر: صدوق صحيح الكتاب، مات سنة مائتين، وله أربع وثمانون، وأخرج حديثه أصحاب السنن[١]

وعليه فقد وثقه الكبار، وجاءت عبارة بعضهم تفيد إنزاله عن مرتبة الثقة كالإمام أحمد، وقد صرح الحافظ ابن حجر، بكونه صدوقا.

ولعل الذي أنزله من مرتبة الثقة إلى صدوق كونه كان يحدث من حفظه دون كتابه، ولذلك لما حكم الحافظ ابن حجر عليه قال: صدوق صحيح الكتاب، فقرن بين صدوق وصحيح الكتاب، وهذا يعني أن الرجل إن حدث من كتابه، فحديثه صحيح، وإن حدث من حفظه، فتُعرض روايته على روايات الثقات فإن وافقهم فحديثه صحيح، وإلا فلا.

الراوي الثالث والعشرون: محمد بن مسلم بن سوسن، ويُقال: ابن سوْس، ويُقال: ابن سس، ويُقال: ابن سنين، الطائفي، يعد في المكيين، روى عن: عمرو بن دينار، وابن طاوس، وابراهيم بن ميسرة، وروى عنه: ابن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم، وأحمد بن يونس وغيرهم.

---

[١] «التاريخ الكبير»(١/ ١١٣)، و«الثقات للعجلي»(٢/ ٢٤٠)، و«الجرح والتعديل» (٢٨٦/٧)، و«الثقات لابن حبان»(٩/ ٥٠)، و«المؤتلف والمختلف للدارقطني»(١٣١٤/٣)، و«الإرشاد للخليلي»(٢/ ٤٧٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/ ٣٧٠)، و«السير»(٩/ ٣٧٦)، و«تذكرة الحفاظ»(١/ ٢٣٠)، و«الكاشف»(٢/ ١٨٠)، و«تذهيب تهذيب الكمال»(٨/ ١٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٢٢)، و«تقريبه»(ص٤٨٣).

قَال عَبد الله بن أحمد بن حنبل، عَن أبيه: ما أضـــعف حديثه، وذَكَره العقيلي في "الضعفاء "ونقل عن الميموني قال: سمعت أحمد بن محمد بن حنبل يقول: إذا حدث محمد بن مســـلم من غير كتاب أخطأ، ثم ضـــعفه على كل حال من كتاب وغير كتاب، فرأيته عنده ضعيفا،

وقال أَحْمَدُ بْنُ أَبِي يَحْيى: سَمِعْتُ يَحْيى بْنَ مَعِين يَقُولُ: ليس به بأس، –ومثله نقله عنه عباس الدوري وســـيأتي نقله بتمامه–، وقال ابْنُ أَبِي مريم: سَمِعْتُ يَحْيى بْن مَعِين يقول: ثقة، وقال عُثْمَانُ بْنُ سَـعِيد: سَـألتُ يَحْيى بْنَ مَعِين عَنه؟ فَقال: ثِقةٌ، وقال عباس: سَمِعْتُ يَحْيى بن مَعِين يقول: مُحَمد بن مسلم الطائفي لم يكن به بأس، وكان أبي سفيان بن عُيَينة أثبت مِنْهُ ومن أبيه، ومن أهل قريته، كَانَ إذا حدث من حفظه كأنه يقول يخطئ، وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس، وابن عُيَينة أثبت مِنْهُ فِي عَمْرو بن دينار وأوثق، وَمُحمد بن مســـلم أحب إلي فِي عَمْرو بن داود العطار،

وأخرج له ابن عدي أحاديث ثم قال: وله غير ما ذكرت أحاديث حســـان غرائب، وهو صالح الحديث، لا بأس به، لم أر له حديثًا منكرا.

وقَال حجاج بن الشاعر: عن عبد الرزاق: ما كان أعجب من محمد بن مسلم الطائفي إلى ســـفيان الثوري، وقَال البُخارِيُّ: قال ابن مهدي: كتبه صـــحاح، وَقَال أبو داود: ليس به بأس، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"، وَقَال يعقوب بن سفيان: وهو وإن كان سفيان بن عُيَيْنَة أثبت منه فهو أيضـــا ثقة لا بأس به، وَقَال: هو من شـــيوخ مكة لا بأس به، وَقَال العجلي: ثقة.

وَقَال الباجي في "رجال البخاري" قال ابن مَعِين: إذا حدث من كتابه فلا بأس به، وإذا حدث من حفظه فإنه يخطئ.

وَقَال ابن حجر في التهذيب: قال أبو داود: ثقة، وَقَال الساجي: صدوق يهم في الحديث، وَقَال ابن حجر في "التقريب" صدوق يخطئ، أخرج له مسلم في صحيحه، مات سنة سبع وسبعين ومائة[١].

والمتأمل في ترجمة محمد بن مسلم يرى أن يحيي بن معين، وابن مهدي، والبخاري اتفقوا على أنه إن حدث من كتابه فثقة.

فيحيى بن معين قال: إذا حدث من كتابه فلا بأس به، ولا بأس به تعني عنده أنه ثقة، وابن مهدي والبخاري قالا: كتبه صحاح، وهي تفيد التوثيق، فلم يبق إلا أن يحمل ضعفه على ما حدث فيه من حفظه.

وأما قول الأمام أحمد رحمه الله بإطلاق الضعف فيه فلم نقف على نص ذلك إلا من رواية الميموني عنه.

ولعل ذلك مما فهمه الميموني عن الإمام أحمد، وليس مرادا، فقد قال المعلمي اليماني: وضعفه أحمد، ولم يبين وجه ذلك، فهو محمول على أنه يخطأ فيما يحدث به من حفظه، فأما قول الميموني: «ضعفه أحمد على كل حال من كتاب وغير كتاب»، فهذا ظن الميموني، سمع أحمد يطلق التضعيف فحمل ذلك على ظاهره، وقد دل كلام غيره من الأئمة على التفصيل[٢] وبهذا يمكن الجمع والتقريب بين أقوالهم، والله أعلم.

---

[١] طبقات ابن سعد (٥ / ٥٢٢)، وتاريخ الدوري(٢ / ٥٣٧)، والجرح والتعديل(٨ / ٧٧)، وثقات ابن حبان(٧ / ٣٩٩)، والكامل لابن عدي(٢٧٥/٧)، والتعديل والتجريح للباجي (٢/ ٦٤١): والكمال (٥/ ٢١٧)، وسير أعلام النبلاء(٨ / ١٥٧)، وتهذيب التهذيب (٩ / ٤٤٤)، والتقريب (٢ / ٢٠٧).

[٢] «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (٢/ ٩٢٧):

الراوي الرابع والعشرون: محمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكري: حَدَّثَ عَنْ: زِيَادِ بنِ عِلَاقَةَ، وَمَنْصُوْرِ بنِ المُعْتَمِرِ، وَعَاصِمٍ الأَحْوَلِ، وَعَنْهُ: ابْنُ المُبَارَكِ، وَعَتَّابُ بنُ زِيَادٍ، وَعَلِيُّ بنُ الحَسَنِ بنِ شَقِيْقٍ.

قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: ما بحديثه عندي بأس، هو أحب إلي حديثًا من حسين بن واقد.

وَقَالَ عَبَاس الدُّورِيُّ: كان أبو حمزة السكري من ثقات الناس، وكان إذا مرض عنده من قد رحل إليه ينظر إلى ما يحتاج إليه من الكفاية، فيأمر بالقيام به، ولم يكن يبيع السكر، وإنما سمي السكري لحلاوة كلامه، وقال أبو بكر ابن أبي خيثمة: قال يحيى بن معين: أبو حمزة السكرى ثقة.

وقال أحمد في رواية ابن هانىء: كان قد ذهب بصره، وكان ابن شقيق قد كتب عنه وهو بصير، قال: وابن شقيق أصح حديثاً ممن كتب عنه من غيره، وقال عبد الله يعنى ابن المبارك فيما نقله عنه ابن أبي حاتم: السكري -يعنى أبا حمزة محمد بن ميمون - صحيح الكتب.

وقال ابن عبد البر في التمهيد: ليس بقوي، ذكره في ترجمة سُمَي، وقال أيضا عقب حديث أورده: إسنادٌ رِجالُهُ ثِقاتٌ معرُوفُونَ: أبو حَمْزَةَ السُّكَّرِيُّ وعتّابُ بن زِيادٍ: مروزيانِ ثِقتانِ، وقال أيضا: وهذا حديثٌ انفردَ به أبو حمزةَ هذا، وليس بالقويّ.

وقال النسائي: لا بأس بأبي حمزة، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك جيد، وذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط، وَقَالَ النَّسَائي مرة: ثقة، وذكره ابنُ حِبَّان في "الثقات"، وَقَالَ عَبَاس الدُّورِيُّ عن يحيى بن مَعِين: ثقة، وقال ابن رجب: ثقة

مشهور من أهل مرو، وَقَال ابن حجر: ثقة فاضل، مات سنة سبع وستين ومائة[١]. أخرج له الجماعة.

وعليه فقد تبين أنه ثقة، وكان صحيح الكتب، إلا أنه ذهب بصره في آخر عمره، فلذلك يحمل كلام من ضعَّفه، وتكلم فيه، لأجل ذلك.

وقد نقل ابن رجب كلام ابن المبارك فيه قائلا: وقال ابن المبارك في إبراهيم بن طهمان، وأبي حمزة السكري: كانا صحيحي الكتب، فقال ابن رجب معلقا في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٦): وهذا يدل على أن حفظهما كان فيه شيء عنده.

وعليه فالرجل كان ثقة صحيح الكتب، في حفظه مقال، والله أعلم.

الراوي الخامس والعشرون: معاوية بن يحيى الصدفي، أَبُو روح الشامي الدمشقي:

رَوَى عَن: سُلَيْمان بْن موسى الدمشقي، والقاسم أَبِي عَبْد الرحمن الشامي، ومُحَمَّد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِيّ، ورَوَى عَنه: بقية بن الوليد، وعبد الصمد بْن عبد العزيز العطار، والْوَلِيد بْن مسلم.

قال معاوية بْن صالح عن يحيى بْن مَعِين: هالك، ليس بشيءٍ، وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني: ذاهب الْحَدِيث، وضعفه الساجي جدا، وقال أبو بكر البزار: لين الحديث، وقال الدولابي: قال أحمد بن حنبل تركناه، وضعفه أبو داود، والنسائي، وأبو علي النيسابوري، وقَال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة، وفي موضع آخر: ليس بشيءٍ، وَقَال الحاكم أَبُو أَحْمَد:

---

[١] «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٧١)، و «تاريخ ابن معين – رواية الدوري» (٤/ ٣٥٩)، و «الطبقات لخليفة» (ص٦٠٤)، و «التاريخ الكبير»(١/ ٦٠٤)، و«الجرح والتعديل » (٨/ ٨١)، و«المراسيل لابن أبي حاتم» (ص١٩٦)، و «مشاهير علماء الأمصار» (ص٣١١)، و «الثقات لابن حبان» (٧/ ٤٢٠)، و «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص٤٠٠)، و «رجال صحيح مسلم» (٢/ ٢١١)، و «التمهيد» (١٢/ ٢٠٣) و(١٣/٥٤٣)، و «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٥٤٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨٥)، و «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٦٨)، و«الكاشف»(٢/ ٢٢٦)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٨٦)، و«تقريب التهذيب» (ص٥١٠).

يروي عنه الهقل بْن زياد عَن الزُّهْرِيّ أحاديث منكرة، شبيهة بالموضوعة، وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عدي: عامة رواياته فيها نظر.

وَقَال أَبُو زُرْعَة: ليس بقوي أحاديثه كأنها مقلوبة ما حدث بالري، والذي حدث بالشام أحسن حالا.

وَقَال أَبُو حاتم: ضعيف الحديث، فِي حديثه إنكار، روى عنه هقل بْن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه: عيسى بْن يونس وإسحاق بْن سُلَيْمان أحاديث مناكير كأنها من حفظة، وَقَال ابْن خراش: رواية الهقل عنه صحيحة تشبه نسخة شعيب، ورواية إسحاق الرازي عنه مقلوبة.

وقَال البُخارِيُّ: أحاديثه عَن الزُّهْرِيّ مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه: عيسى بْن يونس وإسحاق بْن سُلَيْمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه.

وقال ابن حبان: كان يشتري الكتب، ويحدث بها، ثم تغير حفظه، فكان يحدث بالوهم فِيمَا سمع من الزُّهْرِيّ وَغَيره، فجَاءت رِوَايَة الراوين عَنهُ إِسْحَاق بن سُلَيْمَان وَذَوِيهِ كَأَنَّهَا مَقْلُوبَة، وَفِي رِوَايَة الشاميين عِنْد الهقل بن زِيَاد وَغَيره أَشْيَاء مُسْتَقِيمَة تشبه حَدِيث الثِّقَات، وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: يكتب ما روى الهقل عنه، ويتجنب ما سواه وخاصة رواية إسحاق بْن سُلَيْمان الرازي،

وللدارقطني في العلل تفصيل جميل، فقال: مُعَاوِيَةُ الصَّدَفِيُّ ضَعِيفٌ، حَدَّثَهُمْ بِالرَّيِّ بِأَحَادِيثَ مِنْ حِفْظِهِ، وَهِمَ فِيهَا عَلَى الزُّهْرِيِّ، وَأَمَّا رِوَايَتُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَهِيَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ إِسْحَاقَ مُسْتَقِيمَةٌ، يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كتابه.

وقال ابن حجر: ضعيف، وما حدث بالشام أحسن مما حدث بالري، أخرج له التِّرْمِذِيّ وابن ماجه[١].

وعليه فقد تبين أن الرجل ضعيف، إلا أنه اتضح من خلال كلام البخاري، وأبي حاتم، وابن خراش، والدارقطني أن ضعف الرجل بسبب سوء حفظه، وعدم تحديثه من الكتب.

ولذا قبل أبو حاتم رواية هقل بن زياد عنه، دون روايتي عيسى بن سليمان، وإسحاق بن سليمان، فقال: روى عنه هقل بْن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بْن يونس وإسحاق بْن سُلَيْمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه.

وقبل البخاري روايته عن الزهري، دون عيسى بن يونس لنفس السبب، فقال: أحاديثه عَن الزُّهْرِيّ مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه: عيسى بْن يونس وإسحاق بْن سُلَيْمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه.

ولذا قال الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين لابن حبان» (ص٢٥٦)، وَإِنَّمَا فَسدتْ رِوَايَة الصَّدَفِي، لِأَنَّهُ غَابَتْ عَنهُ كتبه، فَحدث من حفظه، وَسَمَاع الهقل بْن زِيَاد، مِنْهُ من كِتَابه، فلست ترى فِيهَا خطأ، وَلَا مقلوبا، والله أعلم.

[١] «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال» (ص١١٢)، و «التاريخ الكبير»(٩/ ١١١)، و«الضعفاء الصغير» (ص١٢٧)، و «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٦٧)، «أحوال الرجال» (ص٢٨٧)، و«الكنى والأسماء لمسلم» (١/ ٣١٤)، و «أسامي الضعفاء» (٢/ ٦٥٩)، و«الضعفاء للنسائي» (ص٩٦)، و «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٨٢)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨٤)، و«تاريخ ابن يونس» (٢/ ٢٣٥)، و «المجروحين» (٣/ ٣)، و «الكامل لابن عدي» (٨/ ١٣٧)، و «الأسامي والكنى للحاكم » (٣/ ٢٣١)، و«تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص١٧٩)، و«فتح الباب» (ص٣١٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٢٢)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ١٣٨)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٦٦٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢١٩)، و «تقريب التهذيب» (ص٥٣٨).

الراوي السادس والعشرون: معمر بن راشد، الأزدي، الحُدَّانِي[١]، أبو عروة ابن أبي عَمْرو البَصْـرِي: روى عن: أيوب، وثابت البناني، وزيد بن أسـلم، والأعمش، وجماعة، وعنه خلق منهم: أيوب –وهو من شيوخه–، وحماد بن زيد، وسعيد بن أبي عروبة، والثوري، –وهما من أقرانه–، وغيرهم.

قال عَباس الدُّورِيُّ، عن يَحْيَى بن مَعِيْن: أثبت الناس في الزُّهْري: مالك، ومعمر، ويونس، وعُقَيْل، وشعيب، وابن عيينة، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: معمر أحب إلي في الزُّهْري من سفيان بن عيينة، ومن صالح بن كيسان، ومن يونس بن يزيد، وقال الغلابي: سمعت ابن معين يُقَدِّم مالك بن أنس على أصحاب الزُّهْري ثم معمراً، ثم يونس بن يزيد، قال: وكان يحيى القطان يُقَدِّم ابن عيينة على معمرٍ، قال: وقال ابن معين أيضاً: أثبت من روى عن الزُّهْري: مالك، ومعمر، ثم عُقَيْل، والأوزاعي، ويونس، وكل ثَبْت، ومعمر عن ثابت ضعيف، وقال معاوية بن صالح، عن يَحْيَى بن مَعِيْن: ثقة.

وقال عَمْرو بن علي: معمر من أصدق الناس، وقال معمر: خرجت مع الصبيان إلى جنازة الحسن وطلبت العلم عامئذٍ وجلست إلى قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة، فما سمعت منه حديثاً إلا كأنه منقش في صدري.

وقال أبو حاتم: انتهى الإسناد إلى ستة نَفَرٍ أدرَكَهُم معمر وكتب عنهم، لا أعلم اجتمع لأحدٍ غيره، من أهل الحجاز: الزُّهْري، وعمرو بن دينار، ومن الكوفة: أبو إسحاق، والأعمش، ومن البصرة: قتادة، ومن اليمامة: يحيى بن أبي كثير، وقال علي بن المديني: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة فذكر معمراً منهم، وقال أحمد: لا تضم أحداً إلى معمر إلا وجدته يتقدم في الطلب، كان من أطلب أهل زمانه للعلم، وكان أول من رحل إلى اليمن، وقال الفلاس: معمر من أصدق الناس، وقال العجلي: ثقة، رجل صالح، وقال النسائي: مَعْمَر الثقة المأمون.

---

[١] الحُدَّانِي: بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين وفي آخرها نون بعد الألف، إلى حُدَّان، وهم من الأَزْد، وعامتهم بَصْرِيُّون، وهم حُدَّان بن شمس بن عمرو بن غنم بن غالب بن عثمان بن نصر بن الأَزْد (الأنساب ٢/ ١٨٤).

وقال أبو حاتم: ما حدَّث بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث.

وقال أحمد عن عبد الرزاق: قال ابن جُرَيج: إن مَعْمَراً شرب من العلم، وقال غيره عن عبد الرزاق: سمعت ابن جريج يقول: عليكم بهذا الرجل -يعني معمراً- فإنه لم يَبْقَ أحدٌ من أهل زمانه أعلم منه.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان فقيهاً متقناً، حافظاً ورعاً، ومات في رمضان سنة ثنتين أو ثلاث وخمسين ومائة[1] أخرج له الجماعة.

وعليه فالرجل كان ممن تدور عليهم السنة النبوية، إلا أن الناظر في كلام النقاد عليه يجدهم قد تكلموا عليه في بعض الأماكن دون بعضها كما قال أبو حاتم رحمه الله: ما حدَّث بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث.

فكأنه يضعف أحاديثه في أماكن دون الأخرى، ولما فتشت في كلام النقاد وجدتهم يضعفونه في تلك الأماكن لأن كتبه لم تكن معه، فحدث من حفظه، فوقع في الغلط

ولذا عقد العلامة ابن رجب الحنبلي في «شرح العلل»(٢/ ٧٦٦) ترجمة قال فيها، النوع الثاني من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط أو

[1] طبقات ابن سعد (المقدمة/١٩)، و(٨ / ١٠٥)، و«الثقات للعجلي» (٢/ ٢٩٠)، و«التاريخ الكبير»(٩/ ١٨٧)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢٥٥)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ٤٨٤)، و«سؤالات أبي عبيد»(ص٢٧٠)، و«التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم» (ص١٦٩)، و«سؤالات السلمي للدارقطني» (ص٣١٣)، و«رجال صحيح مسلم» (٢/ ٢٢٧)، و«تاريخ دمشق» (٥٩/ ٣٩٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٠٣)، و«السير» (٧/ ٥)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٤٢)، و«الكاشف» (٢/ ٢٨٢)، و«المقتنى في سرد الكنى» (١/ ٣٩٦)، و«تذهيب تهذيب الكمال » (٩/ ٦١)، و«التكميل في الجرح والتعديل» (١/ ١١٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٤٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٤١)، و«لسان الميزان» (٧/ ٣٩٤)، و«طبقات الحفاظ»(ص٨٨)، و«الأعلام للزركلي»(٧/ ٢٧٢).

من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط، وذكر منهم "معمر بن راشد" وقال عنه: حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد.

قال أحمد في رواية الأثرم: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة، وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر، حيث قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه.

فمما اختلف فيه باليمن والبصرة. حديث "أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة" رواه باليمن عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً[1]. ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس، والصواب المرسل.

ومنه حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه "أن غيلان أسلم، وتحته عشر نسوة[2]" الحديث.

---

[1] وقد أعل الحديث ابن أبي حاتم في «العلل» (٦/ ١٩)، وصرح بأن الخطأ فيه من معمر، « قال ابن أبي حاتم: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ زُرَيع، عَنْ مَعْمَر، عَنِ الزُّهري، عَنْ أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرارَة مِنَ الشَّوكَة؟

فَقَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ، أخطَأَ فِيهِ مَعْمَر؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهري، عَنْ أَبِي أُمامة بْن سَهْل: أنَّ النبيَّ ﷺ كَوَى أسعَدَ، مُرسَلً».

وصرح الدارقطني بخطأ معمر فيه، وذلك لكونه حدثهم به بالبصرة، فقال لما سئل عن الحديث، فقال: يرويه معمر، عن الزهري، عن أنس، حدثهم به بالبصرة، ووهم فيه، والصحيح: عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل؛ أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة» «علل الدارقطني » (١٢/ ٢٠١)

[2] وقد صرح بأن الخطأ فيه من معمر يحي بن معين، فقال أبو القاسم البلخي في «قبول الأخبار ومعرفة الرجال» (١/ ٣٦٥) «وسئل يحي بن معين عن حديث ابن عيينة، عن معمر، عن الزهرى، عن سالم، عن أبيه: أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة، قال: خطأ، إنما كان معمر أخطأ فيه»،

وقد أخرجه ابن عدي في كامله من طريق معمر، وصرح بأنه رواه بالبصرة، وقال عقبه: «وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يَرْوِيهِ مَعْمَرٌ، عنِ الزُّهْرِيّ، وَهو مِمَّا أَخْطَأَ فِيهِ مَعْمَرٌ بِالْبَصْرَةِ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مَعْمَرٍ، لَمْ يَكْتُبْهَا إِلا مِنْ حَدِيثِ الْيَمَامِيِّ هَذَا، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَكْبَرُ مِنْ مَعْمَرٍ وَأَقْدَمُ مَوْتًا» «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٢٩٣)

قال أحمد في رواية ابنه صالح: معمر أخطأ بالبصرة في إسناد حديث غيلان، ورجع باليمن، فجعله منقطعاً

وعليه فحديثه بالبصرة ضعيف لأن كتبه لم تكن معه، فحدث من حفظه فوهم.

الراوي السابع والعشرون: هِشَامُ بنُ عَمَّارِ بنِ نُصَيْرٍ[١] بنِ مَيْسَرَةَ بنِ أَبَانٍ[٢]، أبو الوليد السَّلمِيّ، ويقال الظفري[٣]، خطيب دمشق: روى عن مالك بن أنس وصدقة ابن خالد، والهيثم بن حميد، وروى عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو زرعة، والبُخَارِيّ، وأبو داود، والنَّسَائِيّ، وغيرهم.

قال أبن أبي حاتم: سمعت أبي يقول سمعت يحيى بن معين يقول: هشام بن عمار: كيس كيس، ووثقه يَحْيَى بن مَعِيْنٍ -فِيْمَا نَقَلَه مُعَاوِيَةُ بنُ صَالِحٍ، وَابْنُ الجُنَيْدِ -، والعِجْلِيّ، وقال مرة: صدوق.

وقال النَّسَائِيّ: لا بأس به، وقال الدار قطني، وأبو حاتم: صدوق، وزاد أبو حاتم: لما كبر تغير، وكل ما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديما أصح، كان يقرأ من كتابه.

وقال الإِسْمَاعِيلي: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سيار، قال كان هشام بن عمار يلقن، وكان يلقن كل شئ ماكان من حديثه، قال مسلمة: تكلم فيه وهو جائز الحديث صدوق، وقال القزاز: آفته أنه ربما لُقن أحاديث فتلقنها.

وقال ابن عدي: سَمِعت عَبْدَانِ يَقُول: قَرَأَ بعض أَصْحَاب الحَدِيث يَوْمًا على هِشَام بن عمار حَدِيثا لَيْسَ من حَدِيثه، فَقَالَ هِشَام يَا أَصْحَاب الحَدِيث لَا تَفعلُوا فَإِن كتبي قد نظر فِيهَا يحيى بن معِين، وَأَبُو عبيد الْقَاسِم بن سَلام، قَالَ هِشَام: وَنظر يحيى بن معِين فِي حَدِيثي

---

(١) نُصَيْر: أوله نون مضمومة وبعدها صاد مهملة مفتوحة (الإكمال ١/ ٣٢٢).

(٢) أَبَان: بفتح همزة وخفة موحدة وبنون (المغني في ضبط أسماء الرجال ص ١٥).

(٣) الظفري: بفتح الظاء المعجمة، والفاء، في آخرها الراء المهملة، هذه السنبة إلى ظفر(الأنساب ٤/١٠١، اللباب ٢/٢٩٨)

كُله إِلَّا حَدِيث سُوَيْد بن عبد الْعَزِيز فَإِنَّهُ قَالَ سُوَيْد ضَعِيف الحَدِيث، وقال عبدان: مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا مثل هِشَام بن عمار فِي إِسْنَاده فِي زَمَانه.

وقال ابن حجر: صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، وقال البُخَارِيّ: مات بدمشق سنة خمس واربعين ومائتين، وقيل: غير ذلك[1] أخرج له البخاري وأصحاب السنن.

والمتأمل في الترجمة يتضح له أن هشام بن عمار ثقة، إلا أنه كبر فصار يتلقن، فالمعول عليه في حديثه: القديم، لاسيما وقد كان يحدث من كتابه، وكان كتابه صحيحا كما قال هشام نفسه، فقد نظر في كتابه يحي بن معين، وأبو عبيد القاسم بن سلام.

وقد قال أبو حاتم: كان قديما أصح، كان يقرأ من كتابه، وقال ابن حجر: كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.

الراوي الثامن والعشرون: همام بن يحي البصري: وهو ابن يحي بن دينار، أبو عبد الله، الازدي، العوذى، مولى بنى عوذ، روى عن: الحسن، وقتادة، ويحي بن أبي كثير، وروى عنه: عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع وأبو نعيم.

قال عفان فيما نقله عنه ابن أبي حاتم: كان يحي بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ ابن هشام نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماما في كثير مما كان يحي ينكره، فكف يحي بعد عنه.

---

[1] «التاريخ الأوسط» (٢/ ٣٨٢)، و «المعرفة والتاريخ » (١/ ١١٠)، والجرح والتعديل » (٩/ ٦٦)، و«الثقات لابن حبان» (٩/ ٢٣٣)، و«من روى عنهم البخاري في الصحيح» (ص٢١٧)، و «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٢/ ٥٣٨)، و«رجال صحيح البخاري» (٢/ ٧٧٤)، و «التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح» (٣/ ١١٧٢)، و «تاريخ دمشق» (٧٤/ ٣٢)، و «الكمال في أسماء الرجال» (٩/ ٢٥٥)، و"تهذيب الكمال" (٣٠/ ٢٤٢)»، و«المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» (ص٥٥٥)، و «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٢٠)، و «تاريخ الإسلام » (١٨/ ٥٢٠)، و «تقريب التهذيب» (ص٥٧٣).

وَقَال ابن أبي خيثمة: قال عبد الرحمن بن مهدي: ظلم يحيى بن سَعِيد همامَ بن يحيى، لم يكن له به علم ولا مجالسة.

وقال يزيد بن زريع: همام حفظه ردئ، وكتابه صالح.

وقال أحمد بن حنبل: سمعت ابن مهدي يقول: همام عندي في الصدق مثل ابن أبي عروبة، وقال أحمد بن سنان: سمعت يزيد بن هارون يقول كان همام قويا في الحديث، وقال صالح بن أحمد ابن حنبل: قال أبي: همام ثبت في كل المشايخ.

وسُئل أبو حاتم كما نقله ابنه عن همام وأبان العطار: من تقدم منهما؟ قال: همام أحب إلى ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط، ولما سأله ابن أبي حاتم نفسه عنه فقال: ثقة صدوق، في حفظه شئ، وهو في قتادة أحب إلى من حماد ابن سلمة ومن أبان العطار.

وسئل أبو زرعة عنه، فقال: بصري لا بأس به، وقال الحسن بن علي الحلواني: سمعت عفان يقول: كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يُخَالَف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتبه، فقال يا عفان كنا نخطئ كثيرا، فنستغفر الله تعالى.

قال ابن حجر معلقا على قوله: وهذا يقتضى أن حديث همام بآخره أصح ممن سمع منه قديما، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل.

وقال أبو بكر البرديجي: همام صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال الحسين ابن الحسن الرازي: قلت ليحيى بن معين: همام؟ قال: ثقة صالح، وقال العجلي: بصري ثقة، وقال الحاكم: ثقة حافظ، وقال الساجي صدوق سيء الحفظ، ما حدث من كتابه فهو صالح، وما حدث من حفظه، فليس بشيء، وقال الذهبي في من تكلم فيه وهو

موثق: ثقة، كان يحيى القطان، لا يرضى حفظه، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة في حفظه شيء، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم، مات سنة أربع أو خمس وستين ومائة، أخرج له الجماعة[١]

فقد اتضح من خلال ترجمته أنه ثقة، إلا أنه لم يكن حافظا، فقد كان في حفظه شيئ، كما قال أبو حاتم، ويحيى بن سعيد، والساجي، ويزيد بن زريع، وأيضا اتفق النقاد على أن كتابه كان صحيحا.

لذا جاءت عبارة الساجي دقيقة، حيث قال: ما حدث من كتابه فهو صالح، وما حدث من حفظه، فليس بشيء.

وقد اعترف يحيى نفسه بأنه كان يحدث من حفظه فيقع في الغلط والوهم، ولما رجع إلى كتبه تبين له أنه قد غلط، قال عفان: كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يُخَالَف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد، فنظر في كتبه، فقال يا عفان: كنا نخطئ كثيرا، فنستغفر الله تعالى.

وعليه يتضح أن من حدث عن همام متأخرا فحديثه أصح ممن حدث عنه قديما لأنه لازم كتبه متأخرا، قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي قال: قال عفان: حدثنا يوماً همام، فقلت له: إن يزيد بن زريع حدثنا عن سعيد عن قتادة، فذكر خلاف ذلك الحديث، قال: فذهب فنظر في الكتاب، ثم جاء فقال: يا عفان ألا تراني أخطئ، وأنا لا أعلم.

قال عفان: وكان همام إذا حدثنا بقرب عهده بالكتاب فقلما كان يخطئ.

---

[١] «التاريخ الكبير»(١٠/ ١٦٤)، و«ثقات العجلي» (ص٤٦١)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٩)، و«الأسامي والكنى للحاكم» (١/ ٣٦٠)، و«رجال صحيح البخاري» (٢/ ٧٧٧)، و«سؤالات السلمي» (ص٤٠٣)، و«رجال صحيح مسلم» (٢/ ٣٢١)، و «المتفق والمفترق» (٣/ ٢٠٢١)، و «التعديل والتجريح» (٣/ ١١٧٨)، و «الكمال في أسماء الرجال» (٩/ ٢٧٠)، و«تهذيب الكمال»(٣٠/ ٣٠٢)، و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص١٨٨)، و«تهذيب التهذيب»(١١/ ٦٩)، و«التقريب» (ص٥٧٤).

قال عبد الله: وقال أبي: ومن سمع من همام بأخرة فهو أجود، لأن هماماً كان في آخر عمره أصابته زمانة[١]، فكان يقرب عهده بالكتاب، فقلما كان يخطئ[٢]

الراوي التاسع والعشرون: الوضَّاح بن عبد الله اليسكرى، أبو عَوَانَةَ الوَاسِطِيُّ البزار، مولى يزيد بن عطاء اليسكُرِيّ: روى عن: الحكم بن عتيبة، وقتادة، ومعاوية بن قرة، وروى عنه: يزيد بن زريع، وأبو نعيم، وعفان.

قال أبو حاتم: سألت أبي عن أبي عوانة فقال: كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرا، وهو صدوق ثقة، وهو أحب إلى من أبي الأحوص، ومن جرير بن عبد الحميد، وهو أحفظ من حماد بن سلمة.

وسئل أبو زرعة عن أبي عوانة فقال: بصري ثقة، إذا حدث من كتابه، وقَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: هُوَ صَحِيْحُ الكِتَابِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، رُبَّمَا يَهِمُ، وَقَالَ عَفَّانُ بنُ مُسْلِمٍ: كَانَ أَبُو عَوَانَةَ صَحِيْحَ الكِتَابِ، ثَبْتاً، كَثِيْرَ العَجْمِ، وَالنَّقطِ، وقَالَ أيضا: أَبُو عَوَانَةَ أَصَحُّ حَدِيْثاً عِنْدَنَا مِنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ يَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ القَطَّانُ: مَا أَشْبَهَ حَدِيْثَهُ بِحَدِيْثِ سُفْيَانَ، وَشُعْبَةَ.

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ: كَانَ مَوْلَاهُ يَزِيْدُ قَدْ خَيَّرَهُ بَيْنَ الحُرِّيَّةِ، وَكِتَابَةِ الحَدِيْثِ، فَاخْتَارَ كِتَابَةَ الحَدِيْثِ.

وَقَالَ يَحْيَى القَطَّانُ: أَبُو عَوَانَةَ مِنْ كِتَابِه أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شُعْبَةَ مِنْ حِفْظِهِ.

وَرَوَى: حَنْبَلٌ، عَنِ ابْنِ المَدِيْنِيِّ، قَالَ: كَانَ أَبُو عَوَانَةَ فِي قَتَادَةَ ضَعِيْفاً، ذَهَبَ كِتَابُهُ، وَكَانَ يَتَحَفَّظُ مِنْ سَعِيْدٍ، وَقَدْ أَغرَبَ فِيْهَا أَحَادِيْثَ.

---

[١] زَمانة مفرد: مصدر زمِنَ، عاهة، أو مرض يدوم يقال: زمانة الرُّوماتيزم أو المقعَد- يئس الشّابّ حين أصابته زَمانة لا شفاء منها «معجم اللغة العربية المعاصرة» (٢/ ٩٩٧)

[٢] «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٥٩)

وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُوْسَى العَبْسِيُّ: قَالَ شُعْبَةُ لأَبِي عَوَانَةَ: كِتَابُكَ صَالِحٌ، وَحِفْظُكَ لَا يَسْوَى شَيْئاً، مَعَ مَنْ طَلَبتَ الحَدِيْثَ؟ قَالَ: مَعَ مُنْذِرٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: مُنْذِرٌ صَنَعَ بِكَ هَذَا.

قال الذهبي: اسْتَقَرَّ الحَالُ عَلَى أَنَّ أَبَا عَوَانَةَ ثِقَةٌ، وَمَا قُلْنَا إِنَّهُ كَحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، بَلْ هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِم مِنْ إِسْرَائِيْلَ، وَحَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، وَهُوَ أَوْثَقُ مِنْ فُلَيْحِ بنِ سُلَيْمَانَ، وَلَهُ أَوهَامٌ تَجَانَبَ إِخرَاجَهَا الشَّيْخَانِ، مَاتَ: فِي رَبِيْعٍ الأَوَّلِ، سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِيْنَ وَمائَةٍ، بِالبَصْرَةِ[1] أخرج له الجماعة.

وعليه فقد تبين أنه ثقة، إلا أن حفظه كان سيئا، وكتابه كان صحيحا، حتى إن يحي بن سعيد القطان كان يقدم كتابه على حفظ شعبة، فمن حدث عنه من كتابه فصحيح، ومن حدث عنه من حفظه، وقع في الغلط والوهم.

ولذا قدمه يعقوب الفسوي على جرير فقال: «المعرفة والتاريخ»(٢/ ١٦٧):«وَسُئِلَ عَنْ جَرِيرٍ الرَّازِيِّ وَأَبِي عَوَانَةَ أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: أَبُو عَوَانَةَ مِنْ كِتَابِهِ».

وقال أيضا في «المعرفة والتاريخ » (٢/ ١٦٨): «وَسُئِلَ أَبُو عَوَانَةَ أَثْبَتُ أَوْ شَرِيكٌ؟ فَقَالَ: إِذَا حَدَّثَ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ أَثْبَتُ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ غَيْرِ كِتَابِهِ رُبَّمَا وَهِمَ، قَالَ عَفَّانُ: كَانَ أَبُو عَوَانَةَ صَحِيحَ الْكِتَابِ كَثِيرَ الْعَجْمِ وَالنَّقْطِ.

وقال في «المعرفة والتاريخ » (٢/ ١٦٩): أَبُو عَوَانَةَ كِتَابُهُ صَحِيحٌ، وَأَحْبَارُ يَحْيَى بِهَا، وطوّل الْحَدِيثَ بِطُولِهِ، وَهُشَيْمٌ أَحْفَظُ وَإِنَّمَا يَخْتَصِرُ الْحَدِيثَ، وَأَبُو عَوَانَةَ يُطَوِّلُهُ، فَفِي جَمِيعِ حَالِهِ أَصَحُّ حَدِيثًا عِنْدَنَا مِنْ هُشَيْمٍ، إِلَّا أَنَّهُ بِأَخَرَةٍ كَانَ يَقْرَأُ مِنْ كُتُبِ النَّاسِ، فَيَقْرَأُ الْخَطَأَ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ ثَبْتٌ».

---

[1] «طبقات ابن سعد٧/٣١٣»، و«الجرح والتعديل» (٩/ ٤٠)، و«الأسامي والكنى للحاكم» (٥/ ٢٣٠)، و«رجال صحيح مسلم» (٢/ ٣١١)، و«تهذيب الكمال » (٣٤/ ١٥٤)، و «طبقات علماء الحديث» (١/ ٣٤٨)، و«سير أعلام النبلاء » (٨/ ٢١٧)، و «تاريخ الإسلام » (١١/ ٤٢٠)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧٣)، و «المعين في طبقات المحدثين» (ص٦٣)، «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٩١)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٨٠).

وأما ضعفه في قتادة فبسبب أنه لم يكن عنده له كتاب، رَوَى: حَنْبَلٌ، عَنِ ابْنِ المَدِيْنِيِّ، قَالَ: كَانَ أَبُو عَوَانَةَ فِي قَتَادَةَ ضَعِيْفاً، ذَهَبَ كِتَابُهُ، وَكَانَ يَتَحَفَّظُ مِنْ سَعِيْدٍ، وَقَدْ أَغرَبَ فِيْهَا أَحَادِيْثَ.

بل ثبت أن قتادة كان يمنعه من الكتابة عنه، فقد قال أحمد قال عفان قال أبو عوانة: كان قتادة يقول لي: لا تكتب عني شيئاً، فسمعت منه، وحفظت، ثم نسيت بعد، فجلست إلى سعيد، فجعل يحدث عن قتادة بما أعرف، أو نحو هذا[١].

وعليه فالضعف بسبب تحديثه عنه من حفظه، وقد اتفق الأئمة على أنه إن حدث من حفظه غلط كثيرا.

الراوي الثلاثون: يحي بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري: روى عن: حميد الطويل، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد الله بن دينار، وعنه: شيخه ابن جريج، والليث وهو من أقرانه، وجرير بن حازم، وابن وهب.

وثّقه: يحي بن معين- وقال مرة: صالح-، وإبراهيم الحربي، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وزاد: كان حافظا، وقال البخاري: صدوقٌ، وقال الآجُري: قلتُ لأبي داود: يحي بن أيوب ثقةٌ؟ قال: هو صالحٌ.

وقال النسائي: ليس بذاك القويِّ، وقال أيضًا: يحي بن أيوب عنده أحاديث مناكير، وليس هو بذلك القوي في الحديث.

وقال ابن عدي: ويحي بن أيوب له أحاديث صالحة، وقد روى عنه الليث، وروى عنه ابن وهب الكثير، وابن أبي مريم، وابن عفير وغيرهم من شيوخ مصر، وَهو من فقهاء مصر ومن علمائها، ويقال إنه كان قاضيا بها، ولَا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروى هو عن ثقة

[١] «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٩٤).

حديثا منكرا فأذكره، وَهو عندي صدوق لا بأس به، وقد خرج له مسلم في الصحيح، واستشهد به البخاري.

وقال ابن أبي حاتم: سُئل أبي يحيى بن أيوب أحب إليك، أو ابن أبي الموال؟ فقال: يحيى بن أيوب أحب إليّ، ومحل يحيى الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن يونس: كان أحد طلاب العلم بالآفاق وحدث عنه الغرباء أحاديث: ليست عند أهل مصر، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: سيء الحفظ، وقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب، وقال الإسماعيلي: لا يحتج به، وقال أبو زرعة الدمشقي عن أحمد بن صالح: كان يحيى بن أيوب من وجوه أهل البصرة وربما خل في حفظه، وقال ابن شاهين في الثقات: قال ابن صالح: له أشياء يخالف فيها، وقال الحاكم أبو أحمد إذا حدث من حفظه يخطىء وما حدث من كتاب فليس به بأس[1] أخرج له الجماعة

فالمتأمل في الترجمة، يجد أكثر النقاد: على توثيق الغافقي، والبعض: ينزله إلى مرتبة صدوق، ومنهم: من ينكر حديثه، وهم قلة، إلا أنه يمكن القول بأن كل من أنزله عن الثقة إنما ذلك لسوء حفظه، فقد قال أحمد: سيء الحفظ، وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب، وقال أبو زرعة: ربما خل في حفظه.

لذا جاءت عبارة الحاكم دقيقة، حيث قال: إذا حدث من حفظه يخطىء وما حدث من كتاب فليس به بأس.

---

[1] «الطبقات الكبير»(٩/ ٥٢٣)، و«الثقات للعجلي»(ص٤٦٨)، والمعرفة والتاريخ(٢/٤٤٥) و«الجرح والتعديل»(٩/ ١٢٨)، و«تاريخ ابن يونس» (١/ ٥٠٦)، و «الكامل لابن عدي» (٩/ ٥٤)، و«التعديل والتجريح» (٣/ ١٢٠٣)، و «الضعفاء لابن الجوزي» (٣/ ١٩١)، و«الكمال في أسماء الرجال» (٩/ ٢٩٩)، و«طبقات علماء الحديث» (١/ ٣٣٥)، «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٦)، و«سير أعلام النبلاء » (٨/ ٥)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٧٣١)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٨٦).

وعليه يمكن القول بأن الوهم الواقع في حديث الغافقي لكونه كان يحدث من حفظه، وهو سيئ الحفظ.

الراوي الحادي والثلاثون: يحيى بن سُـلَيم القرشـي الطائفي: أبو محمد: ويقال أبو زكريا، المكي الحذاء، روى عن: عبيد الله بن عمر العمري، وموسـى بن عقبة، وداود بن أبي هند، وروى عنه: وكيع وهو من أقرانه، والشافعي، وابن المبارك، وآخرون.

قال الميموني عن أحمد بن حنبل: سمعت منه حديثا واحدا، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: يحيى بن سـليم كذا وكذا والله إن حديثه -يعني فيه شـيء-، وكأنه لم يحمده، وقال في موضع آخر: كان قد أتقن حديث ابن خثيم، فقلنا له اعطنا كتابك، فقال أعطوني رهنا، وقال الدوري عن ابن معين: ثقة، وكذا قال العجلي، وقال أبو حاتم: شيخ صالح محله الصدق ولم يكن بالحافظ يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمرو قال الدولابي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ.

وقال يعقوب بن سفيان: سني، رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظا فيعرف وينكر[1]

وقال العقيلي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: وَقَعْتُ عَلَى يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ وَهُوَ يُحَدِّثُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ، فَتَرَكْتُهُ وَلَمْ أَحْمِلْ عَنْهُ إِلَّا حَدِيثًا، وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سُـلَيْمٍ، فَقَالَ: كَذَا وَكَذَا لَيْسَ حَدِيثُهُ فِيهِ شَـيْءٌ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَحْمَدْهُ، وَقَالَ: قَدْ أَتْقَنَ حَدِيثَ ابْنِ خثيم كَانَ عِنْدَهُ فِي كِتَابٍ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: أَتَيْتُ يَحْيَى بْنَ سُـلَيْمٍ الطَّائِفِيَّ فَكَتَبْتُ عَنْهُ شَيْئًا، فَرَأَيْتُهُ يَخْلِطُ فِي الْأَحَادِيثِ فَتَرَكْتُهُ.

[1] «تَعَرَّفَ وَتَنَكَّرَ، أَيْ يَأْتِي مَرَّةً بِالْمَنَاكِيرِ وَمَرَّةً بِالْمَشَاهِيرِ» «تدريب الراوي » (١/ ٤١٢)

وقال الساجي: صدوق يهم في الحديث وأخطأ في أحاديث رواها عبيد الله بن عمر، لم يحمده أحمد، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم، وقال الدارقطني: سيء الحفظ، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ.

وقال البخاري في تاريخه في ترجمة عبد الرحمن بن ناقع: ما حدث الحميدي عن يحي بن سليم فهو صحيح.

مات سنة ثلاث أو أربع، أو خمس وتسعين ومائة، وأخرج له الجماعة [١]

وعليه فقد تبين أن الرجل لم يكن بالحافظ، ولذا اختلف النقاد فيه ما بين موثق، ومضعف، ولعل الاختلاف يرجع إلى تحديثه من حفظه، أو كتابه، فلعل من وثقه: إنما وثقه من ناحية كتابه، ولذا قال يعقوب بن سفيان: سني رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظا: فيعرف وينكر.

أو وثّقه لكونه ضبط رواية راو بعينه كما قال أحمد: إنه أتقن حديث ابن خثيم، وذلك يرجع إلى أنه كتب عنه، وحدث من كتابه.

ولذا قال ابن معين في تاريخه برواية الدوري (٣/ ١١٠): أتيت يحي بن سليم الطَّائِفِي، وَكَانَ يعْطى نسخته، وَيَأْخُذ رهنا مُصحفا، فَقلت لَهُ، فَقَالَ: إِن شِئْت قَرَأت عليّ كَمَا قَرَأت أَنا على ابن خثيم»

وقد صحح البخاري رواية الحميدي عنه، ويمكن القول بأن الحميدي روى عنه من أصل كتابه، ولعل من ضعّفه، إنما ضعفه من ناحية حفظه كما قال أبو حاتم، والحاكم، والدراقطني، وابن حجر.

---

[١] «الطبقات الكبير» (٨/ ٨٢)، و«تاريخ ابن معين - رواية الدوري» (٣/ ١١٠)، و«التاريخ الكبير»(١٠/ ٢٤٥)، و«الثقات للعجلي» (ص٤٧٣)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ٥١)، و«الضعفاء والمتروكون» (ص١٠٨)، و«الضعفاء الكبير» (٤/ ٤٠٦)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٦)، و«الثقات لابن حبان» (٧/ ٦١٥)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٦٥)، و «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٢٥)، و «تقريب التهذيب» (ص٥٩١).

الراوي الثاني والثلاثون: يونس بن يزيد الأيلى، أبو يزيد القرشي: روى عن: الزهري، وعكرمة مولى ابن عباس، ونافع مولى ابن عمر، وروى عنه: الليث بن سعد، وسليمان بن بلال، ويحيى بن أيوب، وعبد الله بن المبارك.

قال خالد بن نزار: سألني الأوزاعي فقال لي: أنت من أهل أيلة، أين أنت عن أبي يزيد -يعني - يونس بن يزيد الأيلي؟ يحضنى عليه.

وقال صالح بن أحمد حدثنا علي - يعني ابن المديني- قال سألت عبد الرحمن بن مهدى، عن يونس بن يزيد، فقال: كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح، قال ابن مهدى: وأقول أنا، كتابه صحيح، وقال عبد الرزاق، قال ابن المبارك: ما رأيت أحدا أروى للزهري، من معمر، إلا أن يونس آخذ للسند، لأنه كان يكتب.

وقال محمد بن عوف الحمصي: قال أحمد بن حنبل قال وكيع: رأيت يونس الأيلى وكان سيئ الحفظ، قال أحمد: سمع منه وكيع ثلاثة أحاديث، وقال أحمد: إذا حدث من حفظه يخطيء، وقال ابن مهدي: لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه».

وقال مقاتل بن محمد سمعت وكيعا يقول: لقيت يونس بن يزيد الأيلى، وذاكرته بأحاديث الزهري المعروفة، وجهدت أن يقيم لي حديثا فما أقامه، وقال العجلي: ثِقَة، قَالَ وَكِيع: لقِيت يُونُس يعْنى الْأَيْلِي، فجهد الْجهد حَتَّى يخلص مِنْهُ حَدِيث وَاحِد، فَلم يكن يحفظ.

وقال أبو بكر الأثرم: قال قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يونس بن يزيد؟ فقال: لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهري عن سعيد، وبعضه الزهري فيشتبه عليه.

وكتب أبو بكر بن أبي خيثمة إلى أبي حاتم: سمعت يحيى بن معين يقول: معمر، ويونس عالمان بحديث الزهري، وقال العباس بن محمد الدوري قال يحيى بن معين: أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس ومعمر ويونس و..، وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: يونس بن يزيد أحب اليك أو عقيل؟ فقال: يونس ثقة، قلت: أين يقع الأوزاعي من يونس؟

فقال: يونس أسند عن الزهري، ثم ساق عن أحمد بن صالح قوله: نحن لا نقدم في الزهري، على يونس أحدا.

قال أحمد: تتبعت أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مرارا، قال أحمد: وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس.

وسأل البرذعي أبا زرعة: يونس بن يزيد الأيلي، عن غير الزهري؟ قال لي: "ليس بالحافظ"، وقال أبو زرعة: "كان صاحب كتاب، فإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيء".

وقال العجلي، والنَّسَائِيّ: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث، عالم بحديث الزهري، وقال ابن خراش: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ، وقال الذهبي في السير: الإمام الثقة المحدث، مات سنة ستين ومئة[١] أخرج له الجماعة.

وبه يتضح أن يونس بن يزيد ثقة، صحيح الكتاب سيئ الحفظ، فمن روي من كتابه فصحيح، ومن روى عنه من حفظه، وقع في الغلط والوهم، والله أعلم.

[١] «الطبقات الكبير» (٩/ ٥٢٩)، و«العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٢/ ٥١٨)، و«التاريخ الكبير» (١٠/ ٤٨٣)، و«التاريخ الأوسط» (٢/ ١٣٣)، و«الكنى لمسلم» (٢/ ٩١٣)، و«الثقات للعجلي » (٢/ ٣٧٩)، و«سؤالات أبي عبيد» (ص٢٦٦)، و«المعرفة والتاريخ » (١/ ٤٤)، و«التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة» (٣/ ٢٦٥)، و«سؤالات البرذعي» (٢/ ٦٨٤)، و«الجرح والتعديل » (٩/ ٢٤٨)، و«الثقات لابن حبان» (٧/ ٦٤٨)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٥٤)، و«طبقات علماء الحديث» (١/ ٢٥١)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٥)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٥٠)، و«تقريب التهذيب» (ص٦١٤).

الخاتمة

أحمد الله أن وفقني لإتمام هذا البحث، فله الحمد والمنة، وبعد، فمن خلال هذه الدراسة توصلت إلى جملة من النتائج أبرزها:-

-اشترط المحدثون لضبط الكتاب: صيانته من التبديل والتغيير، والإلحاق فيه، وكون الراوي عالما بما يحيل المعنى إن روى به.

-حثّ المحدثون على الكتابة، ورغبوا فيها كما حثوا على الحفظ.

-قبول المحدثين رواية الراوي من كتابه، والاعتماد عليها كالرواية من الحفظ.

-من المحدثين من كان لا يحدث إلا من كتابه، وإذا غاب عنه توقف عن التحديث، أو منعه أهله، صيانة للدين، وخوفا على علمهم من التحريف.

-من الرواة من ترك كتبه، وتنقل في البلدان فحدث من حفظه، فوهم.

- من الرواة من ضبط كتابه، وساء حفظه، فإن حدث من كتابه ضبط، وإن حدث من حفظه غلط، وقد اختلفت عبارات النقاد فيهم، فالبعض يوثقهم، والبعض يضعفهم، فمن نظر إلى كتبهم حكم عليهم بالتوثيق، وعلى مروياتهم بالصحة، ومن نظر إلى حفظهم حكم عليهم وعلى مروياتهم بالضعف، فاحتاج الأمر إلى التوسط فيهم، وسبر مروياتهم، والتفرقة بين ما حدثوه من كتبهم، وما حدثوه من حفظهم، فتصحح الأولى، وتضعف الثانية إن خالفوا أو انفردوا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

ثبت بأهم المصادر التي رجعت إليها في البحث مرتبا علي حروف الهجاء

- القرآن الكريم.

-أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السَّعْدِي الجُوْزَجَانِي(ت ٢٥٩ هـ)، دار النشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

-الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يَعْلَى الخَلِيل بن عبد الله الخَلِيلي القَزْوِينِي (ت ٤٤٦ هـ)، دار النشر: مكتبة الرشد ـ الرياض.

-الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد سبط بن العَجَمِي(ت ٨٤١ هـ)، دار النشر: الوكالة، الزرقاء ـ الأردن.

-الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التَّمِيمِي السَّمْعَانِي (ت ٥٦٢ هـ)، دار النشر: دار الفكر ـ بيروت.

-التاريخ لعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله المشهور بأبي زرعة الدمشقي (المتوفى: ٢٨١هـ)، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق.

-التاريخ الصغير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخَارِي (ت ٢٥٦ هـ)، دار النشر: دار الوعي , مكتبة دار التراث ـ حلب , القاهرة.

-التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

-الثقات، لأبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد التَّمِيمِي البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ)، دار النشر: دار الفكر ـ بيروت.

-الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرَّازِي (ت ٣٢٧ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

-الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العُقَيْلِي (ت ٣٢٢ هـ)، دار النشر: دار المكتبة العلمية ـ بيروت.

-الضعفاء والمتروكين لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجَوْزِي (ت ٥٩٧ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

-الضعفاء والمتروكين لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِي (ت ٣٠٣ هـــ)، دار النشر: دار الوعي - حلب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

-الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن مَنِيع البَصْرِي (ت ٢٣٠ هـــ)، دار النشر: دار صادر - بيروت

-العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحســـن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي (ت ٣٨٥ هـ)، دار النشر: دار طيبة - الرياض.

-العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد حنبل الشَّيْبَانِي (ت ٢٤١ هـــ)، ط: المكتب الإسلامي , دار الخاني - بيروت.

-الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية.

-الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عَدِي الجُرْجَانِي (ت ٣٦٥ هـــ)، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان.

-الكفاية في علم الراوي ة، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثَابِت الخَطِيب البَغْدَادِي (ت ٤٦٣ هـ)، دار النشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة

-الكنى والأسماء، لأبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِي (ت ٢٦١ هـ)، دار النشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

-اللباب في تهذيب الأنســـاب، لعز الدين بن الأثير أبي الحســـن علي بن أبي الكرم الشَّيْبَانِي الجَزَرِي (ت ٦٣٠ هـ)، دار النشر: دار صادر - بيروت.

-المجروحين من المحدثين والضـــعفاء والمتروكين، أي كتاب المجروحين لأبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ)، دار النشر: دار الوعي - حلب.

-المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسَابُوْرِي (ت ٤٠٥ هـ)، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

-المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبي يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

-المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم، للشيخ محمد طاهر بن علي الهِنْدِي (ت ٩٨٦ هـ)، دار النشر: دار الكتاب ـ بيروت.

-الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أَيْبَك الصَّفَدِي (ت ٧٦٤ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث ـ بيروت.

-تاريخ أسماء الثقات، لأبي حَفْص عمر بن أحمد بن شَاهِين (ت ٣٨٥ هـ)، دار النشر: الدار السلفية ـ الكويت.

-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) دار النشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

-تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد، الناشر: دار الغرب — بيروت.

-تاريخ خَلِيفَة بن خَيَّاط، للحافظ أبي عمرو خَلِيفَة بن خَيَّاط الشَّيْبَانِي العُصْفُرِي البَصْرِي (ت ٢٤٠ هـ)، دار النشر: مؤسسة الرسالة ـ دمشق.

-تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عَسَاكِر الدِّمَشْقِي (ت ٥٧١ هـ)، دار النشر: دار الفكر ـ بيروت.

-تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي الشَّافِعِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: المكتبة العلمية ـ بيروت.

-تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى.

-تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي(المتوفى: ٧٤٤)، دار النشر: أضواء السلف – الرياض.

-تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: دار الفكر . بيروت.

-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (ت ٧٤٢ هـ) دار النشر: مؤسسة الرسالة بيروت، تحقيق بشار عواد معروف.

- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخَزْرَجِي الأَنْصَارِي (ت ٩٢٣ هـ)، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ دار البشائر . حلب.

-ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: مكتبة المنار . الزرقاء . الأردن.

-سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى التِّرْمِذِي(ت ٢٧٩ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون.

-سؤالات أبي القاسم حمزة بن يوسف السَّهْمِي الجُرْجَانِي (ت ٤٢٧ هـ) لأبي الحسن الدَّارَقُطْنِي (ت ٣٨٥ هـ)، دار النشر: مكتبة المعارف . الرياض.

-سؤالات أبي داود (ت ٢٧٥ هـ) للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) في جرح الرواة وتعديلهم، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم . المدينة المنورة.

-سؤالات أبي عُبَيْد محمد بن علي الآَجُرِّي، لأبي داود سُلَيْمَان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَاني(ت ٢٧٥ هـ)، دار النشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

-سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة (ت ٢٩٧ هـ) لأبي الحسن علي بن عبد الله المَدِيني (ت ٢٣٤ هـ)، دار النشر: مكتبة المعارف . الرياض.

-سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: مؤسسة الرسالة . بيروت.

-شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء — الأردن

-صحيح ابن حِبَّان، المسمى بالتقاسيم والأنواع لأبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ)، دار النشر: مؤسسة الرسالة . بيروت.

-صحيح البُخَارِي، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البُخَارِي الجُعْفِي (ت ٢٥٦ هـ)، دار النشر: دار ابن كثير. بيروت.

-صحيح مُسْلِم، لأبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج (ت ٢٦١ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

-طبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبد الرحمن السُّيُوْطِي (ت ٩١١ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ.

-طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي الشَّافِعِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: مكتبة المنار . عمان.

-فتح الباري شرح صحيح البخاري لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

-لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ)، ط: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت.

-المختلطين للحافظ أبي سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كَيْكَلَدِي بن عبد الله العَلَائِي (ت ٧٦١ هـ) دار النشر: مكتبة الخانجي . مصر.

-مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر.

-معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلِي الكُوْفِي (ت ٢٦١ هـ)، دار النشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة ـ السعودية.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٩٦٥
المقدمة	٩٦٧
أسباب اختياري للموضوع	٩٦٨
الدراسات السابقة	٩٦٨
منهجي في البحث	٩٦٩
خطة البحث	٩٦٩
الفصل الأول: قبول المحدثين رواية الراوي من كتابه، والاعتماد عليها	٩٧١
المبحث الأول: الضبط، وأقسامه إلى ضبط صدر، وضبط كتاب.	٩٧١
المبحث الثاني: حكم التحديث من الكتاب إذا كان المحدث لا يحفظ ما فيه	٩٧٩
الفصل الثاني: الرواة الذين تغيّر حفظهم، أو ضاعت كتبهم	٩٨٣
المبحث الأول: الرواة الذين تغيَّر حفظهم في آخر حياتهم	٩٨٣
المبحث الثاني: الرواة الذين تغيَّر حفظهم لما قدموا بلدان معينة	٩٨٦
المبحث الثالث: رواة ضاعت كتبهم أو احترقت، فحدثوا من حفظهم فوهموا	٩٨٨
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للرواة الذين وثقوا في رواياتهم من كتبهم	٩٩٢
الخاتمة	١٠٥٦
مصادر البحث	١٠٥٧
فهرس الموضوعات	١٠٦٣